

A 15.-

279/1249 ✓

KITĀBU 'L-MASĀ'IL F'L-ḤILĀF BEJN AL-BAŞRYJİN
WA 'L-BAGDADYJİN AL-KALĀM F'L GAWĀHIR

EDIERT VON

ARTHUR BIRAM

Sp
29
N

SP. 81
22.1.2
1132.2

كِتَابُ الْمَسَائِلِ فِي الْخِلَافِ

بَيْنَ الْبَصَرِيِّينَ وَالْبَغْدَادِيِّينَ

أَمْلَأَ لَشَيْخِ أَبِي رَشِيدٍ سَعِيدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ النَّيْسَابُورِيِّ

الْكَلَامُ فِي الْجَوْهَرِ

مَسْئَلَةٌ فِي تَمَازُلِ الْجَوَاهِرِ

ذهب شيوخنا إلى أنَّ الجواهر كُلَّها جنسٌ واحدٌ وذهب شيخنا أبو القسم البيلخي إلى أنَّ الجواهر قد تكون مختلفة كما أنَّها قد تكون متماثلة وقد قال في كتبه في الدلالة على أنَّ الله تعالى ليس بجسم ما من جسم يكون^(١) ألا وله شبيه أو يجوز أن يكون له شبيه وهذا يقتضى أنه يجوز أن الجسم مخالف لجسم آخر إلا أنه يجوز أن يصير موافقا له فلهذا يدلُّ على صحته ما نذهب إليه وجوه

أحدها أنَّ أحد الجوهريين يلتبس على المدرك بالآخر مع علمه بتغايرهما وإن شئت قلت مع أنه لا [28] تعلق بينهما والالتباس على هذا الحد لا يكون إلا لأجل أنَّ أحدهما كانه الآخر فيما يتناوله الإدراك وذلك يدلُّ على تماثلهما لأن الإدراك لا يتعلق بالشئ إلا على ما تقتضيه صفته الذاتية والاشتراك في ذلك يوجب التماثل

فإن قيل لم قلتم أنَّ هذا الالتباس لأجل أنَّ أحدهما كانه الآخر فيما يتناوله الإدراك قيل له لا بدَّ من أن يكون للالتباس وجهٌ يُصرف إليه فقد علمنا أنَّ أحد المدركين قد يلتبس بالآخر لتعلق بينهما من حلول أو مجاورة وقد يلتبس لكان تماثلهما وكون أحدهما كانه الآخر في الوجه الذي يتناوله الإدراك وإذا لم يكن الالتباس لكان

(١) aus Glosso.

التعلُّف واجب أن يكون لتمامهما ولا شبهة في أن الالتباس لم يحصل
بين الجوهرين لأجل ما ذكرناه من التعلُّف فالواجب أن يقال إنما
التبس أحدهما بالآخر لأجل تماثلهما

فإن قيل لم قلتم أن الإدراك لا يتعلَّف بالشئ إلا على ما يقتضيه
أخصُّ أوصافه قيل له لأننا ١) عند الإدراك نعلم اختلاف ما يتعلَّف
من المدركات إذا لم يكن لبس ٢) كما نعلم وجود ما ندركه فلا
يخلو الإدراك من أن يتعلَّف بوجود ما ندركه أو يكون متعلِّقاً
بالصفة التي الأجلها يخالف غيره ولا يجوز أن يكون الإدراك متعلِّقاً
بالوجود لأجل أنه كان يجب أن يشيع في كلٍّ موجود وهذا يقتضي
أن تكون الموجودات كلها مدركة بجميع الحواس وذلك لا يجوز ويجب
أن يكون السواد مدركاً على مثل الصفة التي يدرك عليها البياض
لأن صفة الوجود واحدة وهذا يوجب أن يلتبس السواد بالبياض
على المدرك وذلك محال، وبعد فإنا نعلم عند ادراكنا للجوهر صفات
ثلاث وهي تَحْيِيزٌ ووجودٌ وكَوْنٌ كَوْنًا في جهة ٣) ولا يجوز أن
يتعلَّف الإدراك به على الصفة الوجود لما قد بيناه ولا يجوز أن
يتعلَّف به على أنه كائن في جهة لأنه لو كان كذلك لوجب أن يفصل
بين أن يكون كائنًا في تلك الجهة وبين أن ينتقل إلى أقرب المتعلِّقات
منها وقد علمنا أنَّا إذا أدركنا الجوهر في مكانٍ ثم غاب عن بصرنا ثم
أدركناه في أقرب الأماكن منه لم نفرق بين الحالين فيجب أن لا
يصح أن يتعلَّف الإدراك به على هذه الصفة فلم يبق إلا أنه يدرك
على صفة التَحْيِيز وهي الصفة بها يتميز من غيره فقد بان أن الإدراك
لا يتعلَّف بالشئ إلا على صفة مقتضاها عن أخص أوصافه، وبعد فإنا

١) إليه Glossa ٢) ليس msor. ٣) لأجل أنَّا Glossa

عند الإدراك نعلمه على الصفة التي بها يتميز عن غيره لأن الإدراك طريق إلى معرفة التماثل والاختلاف فلو كان الإدراك متعلقاً به على صفة أخرى لكان يجب أيضاً أن يتعلّق به على هذه الصفة وهذا يوجب أن يكون الإدراك متعلقاً بالشئ على أكثر من صفة واحدة ومعنى جواز ذلك ولا حصر وجب أن يكون سبيله سبيل العلم في أنه يصح أن يتعلّق بالشئ على كلّ صفة هو عليها وقد عرفنا فساد ذلك، على أن الإدراك لا يخلو من أن يكون متعلقاً بصفة تحصل بالفاعل أو يكون متعلقاً بصفة صادرة عن معنى أو يتعلّق بصفة تحصل لا للذات ولا لمعنى أو يكون متعلقاً بصفة ذاتية أو يكون متعلقاً بصفة مقتضاة عن صفة الذات وقد عرفنا أنه لا يجوز أن يتعلّق الإدراك بالذات على صفة قد حصلت بالفاعل لأنه لو كان كذلك لكان يجب أن يتعلّق بالحدوث لأنه هو الصفة التي تحصل بالفاعل وقد بينّا فساد القول بأن الإدراك يتعلّق بالشئ على صفة الوجود ولا يجوز أن يتعلّق بصفة لمعنى لأنه كان يجب أن [3a] يتعلّق بكلّ صفة تحصل لمعنى¹⁾ وهذا يوجب أن نذكر الجوهر كائناً في جهة وقد بينّا فساد ذلك ويجب أن نذكر كون الواحد منا على سائر الصفات التي يحصل عليها لأجل معانٍ ولا شبهة في فساد ذلك ولا يجوز أن يتعلّق بصفة تحصل للذات ولا لعلّة لأنه كان يجب أن نذكر المحدث محدثاً ويجب أن نذكر كون الواحد منا مدركاً وقد عرفنا فساد ذلك ولا يجوز أن يتعلّق به على صفة ذاتية لأننا عند الإدراك للمجهول لا نعلم له صفة زائدة على تمييزه ولا يجوز أن نذكره على صفة ولا نعلمه عليها كما يجوز أن نعلمه على صفة لا نذكره عليها فإن قيل أنا لا

1) Das ل aus Glossa.

نعلمه على تلك الصفة لأنها تلتبس بالتحيز قيل له إذا كان الإدراك يتناول تلك الصفة لا التحيز ويحصل العلم بالتحيز على سبيل التبع فإن التباس فوجب أن يلتبس التحيز به حتى نعلم تلك الصفة عند الإدراك مفصلة ويلتبس بها غيره ولا نعلم الصفة الأخرى إلا على طريق الجملة وهذا كما قد عرفنا أن الوجود لما لم يتناوله الإدراك كما يتناول تحيز الجوهر لم يلتبس التحيز بالوجود بل الوجود يلتبس بالتحيز حتى يحتاج في معرفته على التفصيل إلى دلالة وبعد فكان يجب أن يدرك المعدوم إن كان الإدراك يتعلّق به على صفته الذاتية لأن تلك الصفة فيما تثبتته مستحقة للذات في حالتى العدم والوجود وإذا صحت هذه الجملة علمنا أن الإدراك لا يتعلّق بالذات إلا على الصفة المقتضاة عن صفات الذات

فإن قيل أليس أحدهما يغرق بين الأسود والأبيض ولا يلتبس عليه أحدهما بالآخر فإن كان الالتباس في الأسودين يدلّ على تماثلهما فالفصل بين الأسود والأبيض يدلّ على اختلافهما [36] قيل له من هذا السؤال أجوبة أحدها أن مجرد الالتباس لم يجعله دلالة التماثل حتى يلزم أن يكون مجرد الفصل دلالة الاختلاف وإنما فصيحا بتماثل المدركين إذا التباس أحدهما بالآخر على المدرك متى لم يمكن أن يتعلّق الالتباس بوجه سوى تماثلهما فغرض ذلك أن لا يمكن أن يعلّق الفصل بأمر آخر سوى اختلافهما في أنفسهما وقد عرفنا أن الفصل بين الأسود والأبيض يمكن أن يعلّق باختلاف ما فيهما من السواد والبياض لا باختلاف الجوهرين في أنفسهما يبين ذلك أنّها لو كانتا خاليتين من اللون لما أمكن الفصل بينهما وللواب الثانی أنّ الالتباس قد يحصل في الأسود والأبيض ألا ترى أنّ أحدهما إذا أدرك باللمس لم يتميز عند المدرك من الآخر إذا أدركه لمسا وهذا

الالتباس ليس ألا لِمَكان التماثل والثالث أن الالتباس^١ في مختلفي^٢ اللون كُتِبَتْهُ في مُتَّفَقِي اللون لَأَنَّا نَجُوزُ أن يكون هذا الذي نَشاَهِدُه الآن وهو أبيض هو الذي شَاهَدْنَاهُ من قَبْلُ وكان أَسْوَدَ وَأَمَّا أَبَدْلُ سَوَادِهِ بِبَيَاضٍ فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الالتباس واقعٌ في هذه الجواهر اتَّفَقَتْ في ألوانها أو ائْتَرَقَتْ والرابع أن هذا ليس بأكثر من أن لا يتم فيه ما أوردناه من دليل الالتباس وهذا لا يكون طعنا في الدلالة لأجل أَنه لا يمتنع أن تشترك ذاتان في حكم من الأحكام فَمَ ما يدلُّ على ثبوت الحكم في أحدهما غيرُ ما يدلُّ على ثبوت الحكم في الآخر كما قد عرفنا أن الأجسام والأعراض قد اشتركت في الحدوث وإن كان ما يدلُّ على حدوث الجسم لا يَسْتَتِرُ في الأعراض ولَقَامَسَ أن هذين الجوهرين إذا عُلِمَ من حالهما أَنهما لو كانا خاليين من اللون [45] لَأَلْتَبَسَا أحدهما على المِدرَكِ بالآخر في الوجه الذي يتناولُه الإدراك فيجب أن يُقْضَى بتمائلهما وإذا كانا مثليين إن^٣ كانا خاليين من اللون فكذلك يجب تماثلهما وإن ائترقا في اللون لَأَنَّهُمَا إذا تماثلا فَاثْمًا يَتِمَّافِلَانِ^٤ لِمَا هُما عليه في أنفسهما ولا يجوز أن تتغير حالهما في ذلك بوجود ما يوجد فيهما من المعاني المختلفة دليل آخر وهو أن الجواهر لو كانت مختلفة لكانت مفترقة في حكم يكون الافتراق في ذلك الحكم ينبئ عن اختلافهما لأن ذلك واجب في كل مختلفين وقد عرفنا أَنهما لم تفترقا في وجه يكون الافتراق فيه يُوجب الاختلاف لَأَنَّهُمَا قد اشتركت في كونها جواهر وقد اشتركت في التأخير عند الوجود وفي أَنها إذا حصلت

1) Im Msor. Lücke, 2) Msor. المختلفي. 3) Msor. أو.

4) Msor. تماثلان.

موجودة متخيرة فكل واحد منها يَحْتَمِلُ من الأعراض ما يحتمله
سائرهما وإذا كان كذلك لم يصح الترافقهما في وجه يكون ذلك مؤثرا
بالاختلاف وكاشفا عنه

فإن قيل فلم قلتم أن كل واحد منهما يحتمل من الأعراض ما يحتمله
غيره إذا اشتركا في التخيير قيل له لأجل أن احتمال العرض حكم
يتبع التخيير فيجب في كل متخير أن يحتمل ما يحتمله غيره من
المتخيرات. فإن قيل فكيف يصح ذلك ولا يجوز أن يوجد في أحد
الجوهرين ما يصح أن يوجد في غيره قيل له وإن كان لا يصح أن
يوجد في أحدهما نفس ما يصح أن يوجد في غيره فإنه لا يخرج
من أن يكون محتملا له لأننا نريد بالاحتمال أنه لو كان ذلك ما
يوجد فيه لكان ما هو عليه من التخيير [48] كافيا، وبعد فقد
ثبت أن التأليف يجوز أن يحل في الجوهرين فقد ثبت إذا أن
أحدهما يصح أن يوجد فيه عين ما يصح وجوؤه في الآخر، على
أنه لا فرق بين أن يحتمل غير ما يحتمله الآخر حتى يوجد فيه
غير ما يصح وجوده في الآخر وبين أن يحتمل ما يحتمله الآخر فيما
يرجع إلى ذاته ألا ترى أنه لو كان يصح أن يوجد في كل واحد
منهما نفس ما يصح أن يوجد في الآخر لكان حالهما فيما يرجع
إلى ذاتهما كحالهما إذا لم يصح أن يوجد في كل واحد منهما
نفس ما يوجد في الآخر فإن قيل أليست القدرة مختلفة وإن كانت
كل واحدة منها تتعلق بمثل ما تتعلق به الأخرى فأنكرتم أن
الجوهرين مختلفان وإن كل واحد منهما يحتمل مثل ما يحتمله الآخر
قيل له أن من تأمل ما ذكرناه لا يورد هذه الزيادة لأجل أن القدرتين
لو تعلقتا بمقدور واحد لكانت حالهما بخلاف ما هما عليه الآن
ومقدورهما متغاير وليس كذلك سبيل الجوهرين لما قد بينا أن

حالاتهما فيما يرجع إلى ذاتهما لا تتغير سواء صح أن يوجد في كل واحد منهما ما وجد في الآخر أو لم يصح أن يوجد في محله واحد منهما إلا مثل ما يوجد في الآخر فيبقى ما قدره

وما يقارب هذه الدلالة أن يقال لو كان الجوهريان مختلفين لكن مقترقين في صفة من الصفات لأن الاختلاف لا يصح مع الاشتراك في سائر الصفات وقد عرفنا أنه لا صفة تحصل لبعض الجواهر إلا والآخر يشاركه فيها أو يصح أن يشاركه فيها، ببيان ذلك أن صفات الجواهر أربع وهي كونها جواهر وتحييزها ووجودها وكونها كائنة في المحاليات التي تحصل فيها وقد عرفنا أنها مشتركة في كونها [5a] جواهر ومشاركة في التحيز عند الوجود ولا جهة يحصل فيها جواهر إلا ويجوز أن ينتقل عنها ويحصل فيها غيره فيكون مشاركا له في الصفة التي كان حاصلا عليها من قبل وإذا كان كذلك وجب القصاء بأنها متماثلة

فليدل آخر مما يدل على ذلك أن الجواهر إنما يتميز مما ليس بجوهر بكونه جوهرا وتحييزه وقد عرفنا أن الجواهر عند الوجود مشتركة في التحيز وإذا لم تكن موجودة فهي مشتركة في كونها جواهر وإن لم تشترك في التحيز ومعلوم أنها إذا وجدت يجب تحيزها وإذا كان كذلك وجب القصاء بتماثلها لأن الصفة التي بها تتميز الذات عن مخالفتها بها توافق ما يشاركها¹⁾ فيها فإن قيل لم قلتم أن الجواهر يخالف ما ليس بجوهر بكونه جوهرا وتحييزه قيل له لأننا متى عرفنا تحيزه وإن لم نعرف له صفة أخرى مثلا علمنا تميزه عما خالفه فيجب أن يكون التميز يحصل بتحييزه وما

1) Maer. يشاركه. 2) aus Glossae

يقعصيه لأنه لو كان يتميز بصفة أخرى لَكُنّا متى لم نعرف تلك
الصفة لم نعلم مخالفتها وإن علمنا التحيز لأن العلم بالمخالفة فرع
على العلم بما يؤثر في المخالفة بما قد بين في الكتب، وبعد فأنه
ليس يخلو تميز الجوهر من مخالفته من أن يكون لأجل حدوثه أو
لأجل صفة يستحقها لعلّه نحو كونه كائنا في جهة أو لأجل وجود
معنى فيه نحو أن يقال أن الأسود يخالف الأبيض بوجود السود فيه
أو يكون مخالفا لغيره متميزا عنه لكونه جوهرا أو لتحيزه كما نقوله،
ولا يجوز أن يكون مخالفا لغيره لحدوثه لوجه أحدها أنه كان قبل
للحدوث مخالفا لغيره والثلث أنه يجب أن يكون كل ما سواه في
للحدوث مثلا له وبعد فكان يجب أن يكون الحدث مخالفا للمعوم
من حيث أن هذا محدث والآخر معدوم ولو كان كذلك لوجب [55]
إذا وجد المعدوم أن يصير مخالفا لنفسه وإذا عدم للحدث أن
يصير مخالفا لنفسه وقد عرفنا فساد ذلك، ولا يجوز أن يكون مخالفا
بصفة تحصل لعلّه نحو أن يكون كائنا في جهة لأنه قد يخرج من
أن يكون كائنا في جهة ولا يخرج من أن يكون مخالفا لما كان
مخالفا له وليس له أن يقول أنه إنما لا يخرج من أن يكون مخالفا
لما خالفه لأنه يحصل في جهة أخرى ويقع بتلك الصفة الخلاف
أيضا وذلك أنه ليس يجوز أن يكون هذا الحكم في هذه الذات
يحصل لصفتين صفتين وبعد فقد كان الجوهر في حل عدمه
متميزا عن غيره ولم يكن كائنا في جهة فلا يجوز أن يقال أن الخلاف
حاصل لكونه كائنا في جهة، ولا يجوز أن يقال بأنه خالف لوجود معنى
لأجل ما ذكرناه في أنه لا يخالف غيره لكونه كائنا في جهة ولأنه
كان يجب إذا بطل سواد هذا الجوهر بالبياض أن يصير مخالفا
لنفسه وهذا يمكن أيضا أن يذكر في فساد قول من يقول أنه يخالف

مُخَالَفَةً لَكُونِهِ كَلْتَنَا فِي جِهَةٍ، عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ إِذَا اتَّفَقَا فِي طَعْمٍ وَاحِدٍ وَاخْتَلَفَا فِي اللَّوْنِ أَنْ يَكُونَا مِثْلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ وَقَدْ عَرَفْنَا أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ إِذَا طَرَى عَلَيْهِمَا الصِّدْقُ أَنْ يَنْفِيَهُمَا مِنْ حَيْثُ تَمَاقُلًا وَلَا يَنْفِيَهُمَا مِنْ حَيْثُ اخْتِلَافًا وَهَذَا يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَا مَوْجُودَيْنِ مَعْدُومَيْنِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ وَقَدْ عَرَفْنَا فُسَادَ ذَلِكَ، فَبَيَّنْتُ صَحَّةَ مَا قُلْنَا مِنْ أَنَّهُ يَخَالِفُ مُخَالَفَةً لَكُونِهِ جَوْهَرًا وَلِتَحْيِيزِهِ

فَإِنْ قِيلَ وَلَمْ يَجِبْ فِي كُلِّ مَا شَارَكَهُ فِي التَّحْيِيزِ أَنْ يَكُونَ مِثْلًا لَهُ وَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنَّ هَذِهِ الْقِصَّةَ إِنَّمَا تَجِبُ إِذَا ثَبَتَ أَنَّ صِفَةَ التَّحْيِيزِ صِفَةٌ وَاحِدَةٌ قَبِيلٌ لَهُ لَوْ اخْتَلَفَتِ صِفَةُ التَّحْيِيزِ فِي الذَّوَاتِ مَعَ أَنَّا نَدْرِكُهَا مَحْيِيزَةً لِقَعِ الْفَصْلِ بَيْنَ كُلِّ مَحْيِيزَتَيْنِ وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّا لَا نَفْصِلُ فَإِنْ قِيلَ هَذَا انْتِقَالٌ إِلَى دَلِيلٍ آخَرَ وَهُوَ [80] دَلِيلُ الْإِدْرَاكِ قَبِيلٌ لَهُ لَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ظَنَنْتَهُ لِأَنَّ بَعْضَ مَا نَذَكُرُ فِي الدَّلَالَةِ مِنَ الشَّرْطِ إِذَا أَسْقَطَ بِهِ سُؤَالَ يَذَكُرُ عَلَى دَلِيلٍ آخَرَ^١ لَا يَكُونُ انْتِقَالًا وَإِنَّمَا يَكُونُ انْتِقَالًا إِذَا أُمِكنَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى ذَلِكَ الْقَدْرِ فِي أَصْلِ الْمَسْئَلَةِ فَإِنَّمَا إِذَا كَانَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى ذَلِكَ الْقَدْرِ فِي أَصْلِ الْمَسْئَلَةِ لَا يَكُنْ وَهُوَ أَنَّا لَا نَفْرُقُ عِنْدَ الْإِدْرَاكِ بَيْنَ كُلِّ مَحْيِيزَتَيْنِ لَا يَكُنِ الْاِقْتِصَارُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى تَمَاطُلِ الْجَوْهَرَيْنِ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ انْتِقَالًا وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّا بَأْنِ نَفْرُقُ عِنْدَ الْإِدْرَاكِ بَيْنَ كُلِّ مَحْيِيزَتَيْنِ لَا يَكُنِ الْاِقْتِصَارُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى تَمَاطُلِ الْجَوْهَرَيْنِ وَلَا يَدْرُكُ مِنْ أَنْ نَرْتَبِ الدَّلِيلَ عَلَى الْحَدِّ الذِّي يَبْنَاهُ فَيَجِبُ أَنْ لَا يَكُونُ هَذَا انْتِقَالًا، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ كَافِيَةٌ فِي نَصَرِهِ مَا نَقُولُهُ

فَإِنَّمَا مَا يَتَعَلَّقُونَ بِهِ مِنَ الشُّبُهَةِ فَقَدْ دَخَلَ^٢ فِي تَضَامُعِيفٍ مَا أَوْفَدَاهُ لِأَنَّهُمْ إِنْ قَالُوا أَنَّا نَفْرُقُ بَيْنَ الْأَسْوَدِ وَالْأَبْيَضِ كَمَا نَفْرُقُ بَيْنَ السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ

1) Fehlt wohl هذا.

2) الجواب Fehlt wohl.

فيجب أن يكون الأسود مخالفاً للابيض فقد أفسدناه وإن ظنوا أن
 - هاهنا جواهر لا تحتل العلم والقدرة والحياة كالجماد والجرير المنفرد
 فيجب أن تكون مخالفة لما يحتمله فقد دخل الجواب عنه فيما ذكرنا
 لأننا قد بينا أن هذه الجواهر تحتل هذه الأعراض وإنما لا يصح أن
 توجد فيها لقد ما تحتاج في الوجود إليه لا لأجل أنها لا تحتلها¹⁾
 يبين ذلك أن بعض أجزاء الجماد إذا نقل إلى تصاعيف أجزاء القلب
 وبني معه بنية مخصوصة صح أن توجد فيه الحياة والعلم والقدرة
 وسائر ما يوجد في القلب

مَسْئَلَةٌ فِيْمَا يَقَعُ بِهِ التَّمَاثُلُ وَالْإِخْتِلَافُ

اعلم أن الذي يؤثر في التماثل هو الصفا الذاتية أو المقتضاة من
 صفة الذات وقد ذكر شيخنا أبو القسم أن المثلين لا بد من أن²⁾
 [88] يكونا مشتركين في سائر الأوصاف ما خلا ألوان المكان ووجود
 بتل³⁾ أن السواد الموجود في هذا الوقت يكون مثلاً للسواد الذي
 لا يوجد في هذا الوقت ويوجد في وقت آخر وأن السوادين لا
 يخرجان من أن يكونا مثلين وإن تغيرا محللاً
 وأعلم أننا قد بينا من قبل أن التماثل إنما يقع بما يكون العلم به
 أصلاً للعلم بالتماثل وإذا كان كذلك لم يحسن أن يقال في المثلين
 أنهما إنما يتماثلان لاشتراكهما في سائر الصفات لأن تماثلهما يصح
 أن يعلم من غير أن يعلم سائر صفاتها ومعلوم أن السواد لو لم
 يكن على صفة أخرى وكان على عين⁴⁾ الصفة التي يرى عليها وما

1) تحتله . Msor.

2) Im Msor. fehlt أن .

3) Fehlt wohl

القضية oder etwas ähnliches..

4) Msor. صير .

تقتضيها^١) نوجب أن يكون مثلاً للسواد الآخر ولو لم يكونا مشتركين في كونهما سوادين لَمَا كَانَا مِثْلَيْنِ وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي صِفَاتٍ أُخَرَ فَقَدْ بَانَ أَنَّ الَّذِي يُؤْتَرُ فِي التَّمَثُّلِ هُوَ الْإِشْتِرَاكُ فِي كَوْنِهِمَا سَوَادَيْنِ وَمَا يَكُونُ مُقْتَضًى عَنْهُ

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّ الْجَوْهَرَ يَكُونُ جَوْهَرًا فِي حَالِ عَدَمِهِ

اعلم أن الذي يذهب إليه الشيخان أبو علي وأبو هاشم أن الجوهر يكون جَوْهَرًا فِي حَالِ عَدَمِهِ وَقَدْ كَانِ بِذَلِكَ الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَبِمَا يَجْرِي فِي كَلَامِهِ مَا يَقْتَضِي ظَاهِرًا أَنَّ صِفَةَ التَّحْيِيزِ تَكُونُ حَاصِلَةً لِلْمَعْدُومِ إِلَّا أَنَّ لِلْحُكْمِ الَّذِي هُوَ مَنَعٌ مِثْلُهُ مِنْ أَنْ يَحْصَلَ بِعَيْتٍ هُوَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا إِذَا كَانَ مَوْجُودًا فَجَعَلَ الوجودَ شَرْطًا فِي هَذَا الْحُكْمِ وَفِي احْتِمَالِهِ لِلْعَرَضِ وَفِي صَحَّةٍ أَنْ يُدْرَكَ بِالْحَاسِنَيْنِ وَذَهَبَ شَيْخُنَا أَبُو إِسْحَاقَ إِلَى أَنَّ الْمَعْدُومَ لَا يَخْتَصُّ فِي حَالِ عَدَمِهِ بِصِفَةٍ يَتَمَيَّزُ بِهَا عَنْ غَيْرِهِ وَأَمَّا يَخَالِفُ بِصِفَةٍ مُنْتَظَرَةٍ فَلَا تَتَّحِبُ لِلْجَوْهَرِ صِفَةٌ رَائِدَةٌ عَلَى كَوْنِهِ مَتَحَيِّزًا وَمَوْجُودًا وَكَانَا فِي جِهَةٍ وَبِقَوْلِ أَنْ الْخِلَافَ يَقَعُ فِي تَحْيِيزِهِ فَقَطْ وَذَهَبَ شَيْخُنَا أَبُو الْقَاسِمِ إِلَى أَنَّ [7a] الْمَعْدُومَ لَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ جَوْهَرٌ وَلَا بِأَنَّهُ عَرَضٌ وَامْتَنَعَ مِنْ أَنْ يَجْرِيَ عَلَيْهِ اسْمُ غَيْرِ قَوْلِنَا شَيْءٌ وَقَوْلُنَا مُقَدِّمٌ وَمَعْلُومٌ وَمَتَحَيِّزٌ عَنْهُ وَبِمَا يَصِفُهُ بِأَنَّهُ مُثَبِّتٌ لِأَنَّهُ يَذْهَبُ بِهِ الْإِثْبَاتُ خِلَافَ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ عَلَى الْحَذِّ الَّذِي نَذَكَّرُهُ مِنْ بَعْدِ

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صَحَّةِ مَذْهَبِنَا وَجَوِّ

أَحَدُهَا أَنَّ الْجَوْهَرَ جَوْهَرٌ لِدَاثَةِ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ جَوْهَرًا

١) تقتضيها. Msor.

ما دام ذاتا ولا مخرج ذاته في سائر الأحوال من أن تكون ذاتا فإن قيل لم قلتم أن الجوهر جوهر لذاته قيل له لأجل أنه لا يخلو أما أن يكون جوهر لوجوده أو لحدوثه على وجه أو لعدمه أو لعدمه على وجه أو لوجود معنى أو بالفعل أو لما هو عليه في ذاته أو لذاته، ولا يجوز أن يكون جوهر لوجوده لأن صفة الوجود صفة واحدة فلو كان جوهر لوجوده لوجب أن تكون الموجودات كلها جوهر وقد عرفنا فساد ذلك، ولا يجوز أن يكون جوهر لحدوثه لهذا الوجه وإن عني به حالة للحدث لزم أن لا يكون جوهر في حال البقاء، ولا يجوز أن يكون جوهر لحدوثه على وجه لأنه ليس ههنا وجه يشار إليه فيقال بأن الجوهر إذا وقع عليه كان جوهرًا وإذا لم يقع عليه لم يكن جوهرًا ولأنه كان يجب أن يستحيل كونه جوهرًا في حال البقاء لأنه في حال البقاء لا يكون واقعا على وجه، ولا يجوز أن يكون جوهر لعدمه لأنه كان يجب أن يستحيل كونه جوهرًا في حال الوجود ويجب في كل ما شاركه في العدم بان يكون جوهرًا، ولا يجوز أن يكون جوهرًا لعدم معنى لأنه كان يجب أن لا يختص ذلك المعنى بل يجب كونه جوهرًا دون [76] كون غيره جوهرًا فكان يجب أن تكون الذات كلها جوهر وقد عرفنا فساد ذلك وبعد فإن العدم يحيل الإيجاب لأننا قد عرفنا أن الإرادة المعدومة إنما يستحيل أن يريد بها المزيد لعدمها فكل ما شاركه في العدم فالواجب أن يستحيل أن يوجب صفة للغير ولأنه كان يجب أن يخرج من أن يوجب كون الذات جوهرًا إذا وجد وليس في المعاني ما هذا سبيله وبعد فإنه يجب أن يكون السواد سوادا لعدم معنى ويجب إذا عدم المعنيان أن تكون الذات الواحدة سوادا وجوهرًا ويجب إذا طوى الصمد هو البياض أن ينفيه من أحد الوجهين دون الآخر، ولا يجوز

أن يكون جوهرًا لوجود معنى لآتة كان يجب أن يكون نالكة المعنى
مختصًا بصفة لأجلها يوجب كون الجوهر جوهرًا لأجل معنى آخر لأن
الصفتين إذا استحققتا على وجه واحد لم يجوز أن يختلف موجبهما
وهذا يوجب وجود ما لا يتناقض من المعاني ولآتة كان يجب أن
يكون نالكة المعنى حلاً فيه حتى يختص بأن يوجب كونه جوهرًا
دون كون غيره جوهرًا وقد علمنا آتة لا يجعله إلا ويكون جوهرًا
متحيزًا فوجب أن يفترق ذلك في كونه جوهرًا متحيزًا إلى وجود
نالكة المعنى فيه وأن يفترق نالكة المعنى في وجوده إلى أن تكون هذه
الذات جوهرًا متحيزًا وهذا يوجب أن يكون كل واحد منهما محتاجا
إلى صاحبه وهذا في الاستحالة بمنزلة احتياج الشيء إلى نفسه
ونالكة فاسد ولآتة ليس هاهنا معنى يشار إليه إذا وجد حصل الجوهر
جوها وإذا عدم خرج من أن يكون جوهرًا لأن أتى معنى يشار
إليه يجوز أن يعدم ولا يخرج مع نالكة الجوهر [8a] من أن يكون
جوها

ولا يجوز أن يكون جوهرًا بالفاصل لآتة لو كان جوهرًا بالفاصل لكان
يصح من الفاصل أن يوجد ولا يجعله جوهرًا وإذا صح نالكة وجب
أن يصح منه أن يجعله سوادا جوهرًا لآتة لا تصاد بين الصفتين ولا
ما يعجز معجى التصاد ولو جاز نالكة لكان يجب إذا طوى البيهض
أن ينفية من أحد الوجهين ولا ينفية من الوجه الآخر وهذا يوجب
أن يكون موجودا معدوما من وجه وذلك محال فإن قيل لم قلتم
أن الجوهر لو كان جوهرًا بالفاصل لصح منه أن يوجد ولا يجعله
جوها قيل له لآتة إذا لا بد من أن يكون لحاله تأثير في كونه

جوهرًا فلا بدّ من أن يكون ذلك تابعًا لاختياره فإن جعله جوهرًا كان كذلك وإن لم يجعله جوهرًا لم يكن جوهرًا بين ما قلناه أن الكلام لما كان خبرًا بالفاعل صحّ منه أن يوجد ولا يجعله خبرًا كما يصحّ منه أن يوجد وإن لا يوجد فإن قيل أليس العلم يكون علمًا بالفاعل ومع هذا فإنه لا يصحّ من القديم فيما يخلّف فينا من العلوم أن يوجد ولا يجعلها علومًا ولا يصحّ منّا فيما نفعله بالنظر أن نوجد ولا نجعله علمًا قيل له لسنا نقول أن العلم يكون علمًا بالفاعل فيلزمنا¹ ما ذكرته فإن قيل لا بدّ من أن تقولوا بذلك لأجل أنكم تجعلون كون الفاعل علمًا بالمعتقد مؤثرًا في كونه ما يفعله من الاعتقاد علمًا ولا ترقّم حاله في حكم لفعله ألا وذلك الفعل يكون على ذلك الحكم بالفاعل قيل له ليس الأمر على ما ظننته بل لا يمتنع أن يكون حاله مؤثرًا في وقوع الاعتقاد علمًا ولا يكون مع ذلك علمًا بالفاعل بأن يكون علمًا لوقوعه على وجه ثمّ ذلك الوجه وقوعه من فعل العاقل بالمعتقد، وليس يمكن أن يجاب عن هذا السؤال بأن يقال أنه يصحّ من الله تعالى أن يوجد هذا الاعتقاد ولا نجعله [86] علمًا بأن لا يكون المعتقد على ما تناولناه² نحو ما يعلم من كون زيد في الدار أنه كان يصحّ أن لا يحصل فيها ولو لم يحصل وخلف الله تعالى هذا الاعتقاد الذي هو علم الآن فينا لما كان علمًا فعلى بعض الوجوه كان يصحّ أن يوجد هذا الاعتقاد ولا يكون علمًا لأجل أنه لو خلف فينا هذا الاعتقاد وقدرنا أن لا يكون زيد في الدار لكان خطأ قول من يقول أن هذا كان لا يمكن علمًا وخطأ قول من يقول أنه كان يجب أن يكون

1) تناولناه، Maor. 2) فيلزمه، Maor.

علما بل تحيل السؤال لما نذكره بعد فإن له موضعا هو أخص به
 فإن قيل ولم إذا صح أن يوجد ولا يجعله جوهرا صح أن يوجد
 ويجعل سوانا قيل له إذا صح أن يكون الجوهر جوهرا بالفاعل
 وأن يكون السوان سوانا بالفاعل لم تثبت للذات صفلا جنسه ولم
 يمكن أن يقال إنما تصح على ذات من الذات تستحيل على ذات
 أخرى ولذا كان كذلك وجب أن يصح على كل ذات أن تكون
 جوهرا وأن تكون سوانا وأن يقف حصول تلك الذات على إحدى
 الصفتين على اختيار الفاعل فإن قيل ولم إذا صح حصول كل واحد
 منهما بدلا من الآخر صح من الفاعل أن يجعل الذات عليهما قيل له
 لأنهما لا يتضادان ولا يجريان مجرى المتضادتين فإذا كان الأمر على ما
 وصفنا وجب القضا بأنه يصح من الفاعل أن يجعل الذات عليهما
 لأنه لا^١ كان يستحيل ولكن التحيل ليس إلا تضاد الصفتين أو كونهما
 جاريين مجرى المتضادتين، ولا يلزم على ذلك أن يصح من الفاعل أن
 يجعل الكلام الواحد أمرا بالشئ نهيا عنه لأن هذين الحكمين
 يجريان مجرى المتضادتين من حيث أن الكلام لا يكون أمرا إلا
 يكون فاعله مريدا لما تناوله ولا يكون نهيا إلا لكون فاعله كارهيا
 لما تناوله وليس يجوز أن يكون [٩٥] مريدا للشئ كارهيا لتضاد
 الصفتين فلذلك لا يصح أن يجعل الكلام الواحد أمرا بالشئ نهيا
 عنه لاستناد هذين الحكمين إلى صفتين صفتين، ولا يلزم عليه أن
 يصح من الفاعل أن يجعل الفعل الواحد حسنا قبيحا من حيث
 أنه لا تضاد بين هذين الحكمين لأنهما يجريان مجرى المتضادتين
 لأجل أن الحسن لا يكون حسنا إلا إذا حصل فيه عرض^٢ مع تعرية

1) fehlt im Ms. 2) Ms. عرض.

من سائر وجوه القبح والقبيح لا يكون قبيحا إلا إذا حصل فيه وجه من وجوه القبح وليس يجوز أن يكون وجه القبح حاصلًا غير حاصل فهذا أكد من التصات في هذا الباب فإن قيل ما أنكرتم أن بين كونه جوهرا وبين كونه سوادا ما يجري مجرى التصات لأنه لا يكون جوهرا إلا ويكون مكيذا ولا يكون سوادا إلا ويكون غير متحيز قيل له ليس في كونه سوادا ما يقتضي أن لا يكون متحيزا وإنما هو اختصاصه بهذه الصفة التي يرى عليها فلا يجب إذا حصل سوادا جوهرا أن يكون متحيزا غير متحيز وليس كذلك سبيل الحسن والقبيح لأن قولنا حسن يقتضي أن فيه عرضا وأنه لا وجه من وجوه القبح فيه وقولنا قبيح يتضمن ثبوت وجه فيه من وجوه القبح فكل واحد منهما الآخر ولا شبهة في أن صفة التحيز لا تجري مجرى التصات لكنه سوادا إذا لو حصلنا هكذا لكان لا فرق بين أن تحصلا لذات واحدة وبين أن تحصلا لذاتين ولكن يستحيل اجتماع السواد مع الجوهر في الوجود فإن قيل ما أنكرتم أن بين الصفتين ما يجري مجرى التصات من حيث أن تحيز الجوهر يصاحبه وجود البياض بحيث هو وكونه سوادا يحيل وجود البياض بحيث هو وإذا كانت إحدى الصفتين مهيأة لما تصاحبه الأخرى جريا مجرى المتصاتين قيل له ليس الأمر [98] على ما ظننته لأن تحيزه لا يصاحبه وجود البياض بحيث هو على كل حال وإنما يصح إذا لم يكن سوادا فلا يلزم ما قدرته وهذا بمنزلة أن يقول أحدا أن كون الواحد متا حيا يجري مجرى التصات لكونه مشتريا من حيث أن كونه حيا يصاحبه كونه نالرا وكونه مشتريا يحيل نالك فكما

1) مبر. غرضا.

يقول هاهنا أن كونه حياً إنما يصحح كونه مشتبهاً إذا لم يكن نافراً
 فأمّا مع كونه نافراً فلا يجوز أن يقول أنّه يصحح حصوله مشتبهياً
 فكذلك نقول أن تحييز الذات إنما يصحح وجود البيلص بحيث هو
 إذا لم يكن سواناً فأمّا إذا كان سواناً فلا يجوز أن يصححه فإن
 قيل لم لا يجوز أن يجعله الفاعل سواناً جوهرًا قيل له لأنّه كان يجب
 إذا طوى البيلص عليه أن ينتفى به من حيث أنّه سوان ولا ينتفى
 به من حيث أنّه جوهر بعد فلا بدّ إذا طوى البيلص من أن يكون
 حلاً فيه ولا يجوز أن ينفي الحذل محلّه فإن قيل ما أنكرتم أن
 البيلص إذا طوى انتفى هذا¹⁾ من حيث أنّه سوان ثم يزول التحييز
 لزوال صفة الوجود لأنّه يحتاج إلى وجوده في تحييزه قيل له لا يمكن
 أن يقال ذلك لأنّ هذا البيلص لا بدّ من أن يوجد بحيث هو حتى
 يصحّ أن تنتفى هذه الذات من حيث أنّها سوان ولا يوجد بحيث
 هو إلاّ والذات موجودة متحيّزة فكيف يمكن أن يقال أن هذه الذات
 تنتفى في حال وجود البيلص ثمّ تخرج من كونه متحيّزاً لزوال صفة
 الوجود، على أنّه يجب أن يبقى موجوداً لأنّه لمكان تحييزه يجب أن
 يبقى ما (ر يطر) عليه ما يصنّعه من هذا الوجه ولما كان كونه
 سواناً يجب أن ينتفى إذا طوى عليه ما يصنّعه من هذا الوجه
 وهذا يوجب أن يكون موجوداً معدوماً في حالة واحدة
 ولا يجوز أن يكون الجوهر جوهرًا لما هو عليه في ذاته لأنّه ليس
 هاهنا صفة أخرى يشار إليها فيقال أنّه جوهر لأجلها ولأنّا [10a] نريد
 به ما هو الأصل في صفاته ولأنّه كان يجب أن تكون تلك الصفة

1) Ms. هذا الشيء، vielleicht oder bloß.

2) Ms. immer، يطرأ، auch nach، bisweilen.

للذات وأن تستمر في العدم والوجود وهذا غرضنا¹ وكان يجب أن يكون متحيزاً لأجلها وهذا هو المراد بقولنا جوهر، فإن قيل ولم قلتم أن الصفة إذا كانت للذات فلها يجب أن تكون حاصلها ما دامت الذات قيل له لأن الصفة المقصورة على الذات بمنزلة الصفة إذا كانت مقصورة على العلة فكما أن الصفة المقصورة على العلة لا يجوز أن لا تحصل مع حصول العلة لأن في زوالها مع حصول العلة نقضا لتعليلها بها فكذلك لا يجوز أن لا تحصل الصفة مع حصول الذات إذا كانت مقصورة على الذات فقط، يوضح ذلك أن الصفة إذا جعلناها مقتضاة من صفة أخرى ومقصورة عليها فقط لم يجوز أن لا تحصل الصفة للمقتضاة مع حصول الصفة المقتضية لأننا إذا لم نقل ذلك كان على ما قلناه في التعليل بالنقص فإن قيل لم قلتم² أن الذات في سائر الحالات لا تخرج من أن تكون ذاتا قيل له³ أن الغرض بقولنا ذات أنه يصح أن يعلم ويختبر عنه ولا تخرج الذات من ذلك فإن قيل له لا يجوز أن تخرج الذات من أن تكون معدومة أو موجودة فلا يصح أن يتعلف العلم بها وتخرج من أن تكون ذاتا قيل له يصح أن يعلم أنه كان موجودا من قبل فيتميز بهذا العلم بينه وبين غيره فلا بد في هذا العلم من أن يكون متعلفا به لأنه لو لم يكن لهذا العلم متعلق مع أنه يقع التمييز لأجله بينه وبين غيره لوجب أن لا يكون لشيء من العلوم متعلق ولكن هذا قضينا بأن العلم يصح أن يتعلف بالشيء على طريق [106] الجملة لا يقع لأجل هذا العلم فصل بين هذه الجملة وبين غيرها من الجمل كما إذا تعلف بشئ بعينه وقع لأجل ذلك العلم فصل بينه وبين غيره من الذوات

1) Maer. عرضنا. 2) fehlt im Maer. 3) fehlt im Maer.

تَلِيْدٌ آخَرُ وَاحِدٌ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ الْجَوْهَرَ عِنْدَ الوجودِ
يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَتَحَيِّزًا فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ الوجودُ مَوْقَرًا فِي تَحْيِيزِهِ أَوْ
يَكُونَ الْمَوْقَرُ أَمْرًا سِوَاهُ وَلَا يَدُلُّ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّ الصِّفَةَ إِذَا وَجِبَ ثَبُوتُهَا
عِنْدَ صِفَةٍ أُخْرَى وَوَجِبَ زَوَالُهَا عِنْدَ زَوَالِ تِلْكَ الصِّفَةِ وَلَا يَكُنْ تَعْلِيلُ
الصِّفَةِ بِأَمْرٍ آخَرَ سِوَاهُ وَجِبَ أَنْ تُعْلَلُ بِهَا لِأَنَّ الْمَوْقَرَاتِ تَثْبُتُ
بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ وَمَا يَجْرَى مَجْرَاهَا وَلَوْ كَانَ الْمَوْقَرُ فِي التَّحْيِيزِ صِفَةً
الوجودِ لَوَجِبَ فِي كُلِّ مَوْجِدٍ أَنْ يَكُونَ مَتَحَيِّزًا وَإِذَا اسْتَحَالَ ذَلِكَ
وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمَوْقَرُ فِي ذَلِكَ صِفَةً أُخْرَى زَائِدَةً عَلَى الوجودِ
وَتِلْكَ الصِّفَةُ لَا تَخْلُو مِنْ أَمْرَيْنِ أَمَّا أَنْ تَكُونَ مَعْتَدَةً أَوْ غَيْرَ مَعْتَدَةٍ
وَلَا^١) يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَعْتَدَةً لِأَنَّهُ إِذَا كَانَتْ مَعْتَدَةً عِنْدَ الوجودِ
كَتَحَدُّدِ التَّحْيِيزِ لَمْ يَكُنِ التَّحْيِيزُ بِأَنْ يَكُونَ مُعْلَلًا بِهَا أَوَّلًا مِنْ أَنْ تَكُونَ
تِلْكَ الصِّفَةُ^٢) مُعْلَلًا بِالتَّحْيِيزِ وَهَذَا يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدَةٍ
مِنْهُمَا مَوْقَرَةً فِي صَاحِبَتِهَا وَذَلِكَ يَسْتَحِيلُ كَمَا يَسْتَحِيلُ تَعْلِيلُ الصِّفَةِ
بِنَفْسِهَا، وَبَعْدَ ذَلِكَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الصِّفَةُ إِذَا لَمْ تَكُنْ مُعْلَلَةً
بِالوجودِ أَنْ تَكُونَ مُعْلَلَةً بِصِفَةٍ أُخْرَى ثُمَّ إِنْ كَانَتْ الصِّفَةُ الْأُخْرَى
مَعْتَدَةً فَالْكَلَامُ فِيهَا كَالْكَلَامِ فِي الصِّفَةِ الْأُولَى وَهَذَا يَوْجِبُ الْقَوْلَ
بِحَصُولِ الْجَوْهَرِ عَلَى صِفَاتٍ لَا نَهَايَةَ لَهَا وَلَا حَصْرَ وَحَصُولِ الْجَوْهَرِ عَلَى
صِفَاتٍ لَا نَهَايَةَ لَهَا وَلَا حَصْرَ غَيْرِ مَعْقُولَةٍ وَإِذَا ضَاحَتْ هَذِهِ الْجَمْلَةُ
وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمَوْقَرُ فِي صِفَةِ التَّحْيِيزِ صِفَةً أُخْرَى غَيْرَ مَعْتَدَةٍ وَأَنْ
تَكُونَ مُسْتَبَقَّةً لِلذَّاتِ فِي حَالِ مَعْدَمِهَا

تَلِيْدٌ آخَرُ وَيَدُلُّ [116] عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ الْمَعْدُمَ عَلَى صَرِيحَيْنِ أَحَدُهُمَا
أَنْ يَكُونَ الْمَعْلُومُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ إِذَا وُجِدَ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَتَحَيِّزًا

1) Msor. لا.

2) الصِّفَةُ fehlt im Msor.

والثالث أن يكون للعلم من حاله أنه إذا وجد استحال أن يكون كذلك فلا بد من أن يكون أحد المعلومات متميِّزاً عن الآخر فليس يخلو من أن يكون متميِّزاً بصفة منتظرة أو بصفة حاصلة ولا يجوز أن يتميز بصفة منتظرة لأن ما يكثر في التميِّز لا يجوز أن يكون متراخياً عنه مع أن التميِّز مقصور عليه كما أن كل حكم يتبع صفة فأنه لا يجوز أن يحصل قبل حصول الصفة يبين ذلك أن الذات لا يصح منها الفعل من غير أن تكون قادرة مع أن صحة الفعل مقصورة على كونها قادرة وهذا واضح

تليُّل آخر وهو أن البارئ تعالى لا بد من أن يكون متميِّزاً عن كل معلوم سواء ومخالفاً له ألا ترى أنه لا يجوز أن ينوب مثله فيما يرجع إلى ذاته وهذا هو المخالف وإنا كان كذلك وجب أن يكون ذلك العلم مخالفاً. للقديم ومتميِّزاً عنه ولا يجوز أن يكون كذلك إلا ويختص بصفة بها يتميز عن غيره فلذلك قضينا بأن للعلوم يجب أن يكون على صفة بها يتميز عن غيره

تليُّل آخر وهو أننا قد بينا أنه لا معلوم إلا ويجوز أن يعلم على حد التفصيل لأنه إذا لم يصح أن يعلم مفصلاً لم يصح أن يعلم على حد التعميم لما بين في الكتب وإذا ثبت ذلك وقد علمنا أنه لا يجوز أن يعلم مفصلاً إلا ويكون على صفة بها يتميز عن غيره فيجب أن تكون المعلومات في سائر الحالات موجودة كانت أو معدومة على صفات يتميز بها عن غيرها

تليُّل آخر وهو أن الله تعالى إذا أراد خلق الجواهر [118] فلا بد من أن يقصد إلى إيجاد ما علم من حاله أنه يجب أن يتميز عند

1) Maar. meistens يخلو.

الوجود ولا يكون هكذا ألا ويتميز عنده عن غيره ولا يجوز أن يتميز
من غيره إلا إن يختص بصفة

فأما ما يتعلق به من الشبهة في هذا الباب فركبك

منها أن الجهر لو كان جوهرًا في حال العدم والعرض عرضًا في
حال العدم لما أمكن القول بأن الله تعالى فعل عرضًا أو جوهرًا،
ومنها أنه لا صفة للجهر بوجوده زائدة على كونه جوهرًا فلا قيل
أنه جوهر في كل حال فكأنه قيل أنه موجود في كل حال، ومنها
أنه لو جاز أن يكون الجهر جوهرًا في حال عدمه لوجب أن يصح
أن يكون متحيزًا في حال العدم قابلاً للمتصادات في حال العدم
لأن المعقول من الجهر ما يكون قابلاً للمتصادات وقد عرفنا فساد
ذلك فيجب أن يفسد ما قلتموه

والجواب أما ما قالوه أولاً فنعيد لأن معنى الفاعل هو أنه أوجد^١
مقدوراً فلا كان الله تعالى قد حصل الجهر على صفة الوجود
وحصل العرض على صفة الوجود كان فضلاً لهما، ويقلب هذا السؤال
على السائل فيقال أنك تصف المعدوم بأنه شيء فيجب عليك أن
صح ما ذكرته أن تقول أن الله تعالى لم يوجد شيئاً من الأشياء
فإن قال لا يلزمي ذلك لأنه إذا اخترع المعدوم من العدم إلى
الوجود فقد أحدثه وهذا معنى الأحداث وإن كان شيئاً في حال
عدمه قلنا فأرض منا بمثل هذا الجواب ويقلب على من يصف
المعدوم بأنه معلوم ويتمنع من تسميته بأنه شيء فيقال يلزمك أن
صح ما قلته أن تقول أن الله تعالى لا يخلق متاً يعلمه شيئاً من
الأشياء لأن ذلك قد كان معلوماً قبل ما خلقه فما الذي خلقه

1) Moor. وجد.

أكان ما خلقه معلوما [126] أو غير معلوم كما قالوا لنا، فلا شيء
يذكرونه في الجواب عن هذا إلا يمكننا أن نجعله جوابا عما
سألونا عنه

فأما ما ذكره ثانيا فخطئه عظيم لأن للجوهر وجوده صفة قائمة على
كونه جوهرًا يبين ذلك أننا قد نلنا على أن كونه جوهرًا لا يجوز
أن يكون بالفعل وقد ثبت أن وجوده بالفعل ومحال أن تكون
الصفة الحاصلة بالفعل في الصفة التي لا يجوز أن تحصل بالفعل

فأما ما قالوا¹⁾ ثلثا فجميع بين أمرين مختلفين من غير علم
والوجد في المسألة أن يبين أن الجوهر لا يجوز أن يكون محضاً
وهو معدوم لأنه لو كان كذلك لوجب أن يرى في حال عدمه
لأن الذات إذا حصلت على الصفة التي لو رتبته لما رتبته إلا
لكونها عليها وحصل الواحد منا على الصفة التي لو رأى لما رأى إلا
لكونه عليها وارتفعت الموانع فالواجب أن يراه، فإن قيل ما أكثرتم
أنه وإن كان حاصلًا على الصفة التي يرى عليها فلا يمتنع أن يراه
إلا إذا وجد قيل له لا يجوز أن يجعل الوجود شرطًا في الرؤية ولا
يكون له تأثير لا في الصفة التي يرى عليها الجوهر ولا في الصفة التي
لأجلها يرى الرائي ولا في صفة الحاسة التي يرى بها ولا فيما
تكمّل به صفة الحاسة وكل ما يكون شرطًا في الرؤية فلا بد من أن
يعتصم التأثير في بعض هذه الأمور التي ذكرناها يبين ذلك أنه لا
يجوز أن يجعل وجود الكون في الجوهر شرطًا في رؤيتنا إياه لما
لم يكن له تأثير في بعض هذه الأمور التي ذكرناها، فإن قيل ولم
لا يجوز أن ندرك المعدوم قيل له قد عرفنا أن الصوت ينقطع

1) ana glossa. 2) mer. رؤيت.

ندركنا له في الثاني وإنما يكون كذلك لعدمه فكذلك ما شاركه [128]
 في العدم فيستحيل أن ندركه، فأما ما لد^١ قلنا أن العجوة لا يجوز
 أن يحل شيء وهو معدوم لأنه^٢ لو صح أن يحل السواد العجوة
 المعدوم لوجب أن يحل وكذلك الكلام في البياض المعدوم وهذا
 يوجب أن يكون السواد والبياض حالين في حالة واحدة في محل
 واحد ونخرجهما من أن يكونا متصلتين على المحل، وقد ذكرت
 هذه الدلالة على وجه آخر وهو أن السواد والبياض يتصلان عليه
 فلو حل محل وهو معدوم لكان يتصلان عليه وكان يجب أن يحل
 عدم أحدهما من المحل عدم الآخر منه كما أنهما لما تصاتا على
 المحل في حل وجودهما كان وجود أحدهما يحيل وجود الآخر وهذا
 يوجب أن يتصادا الصدان في حل عدمهما وإن يستحيل عدم
 الصدين كما يستحيل وجودهما

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّ الْجَوْهَرَيْنِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَا مُفْتَرِقَيْنِ
 وَلَا قَالَتْ بَيْنَهُمَا

ذهب شيوخنا أن ذلك صحيح ولهذا جازوا أن يكون في العالم
 خلاه بل أوجبوا ذلك وقال شيخنا أبو القاسم لا يجوز أن يكون
 الجوهرا مفتريقين ولا ثالث بينهما وأحال أن يكون في العالم خلاه
 والذي يدل على صحة ما قلناه وجود

أحدهما أن العالم لو لم تكن فيه مواضع خالية من الجواهر والأجسام
 لكان يتعذر علينا التصرف فلما علمنا أنه لا يتعذر علينا ذلك علمنا
 أن فيه خلاه فإن قيل ما أنكرتم أنه إنما لا يتعذر علينا التصرف

1) fehlt vielleicht. 2) mss. انه.

فيه: لأجل أن أجزاء الهواء تنقبض بعد أن كانت منبسطة فهذا
يتأتى التصرف منا لأنها إذا انقبضت صبح أن تحصل فى أماكنها
وبما يقولون أنها تصير [18a] أقل مما كانت لأن الأشياء الكثيرة يصح
أن تصير شيئا واحدا وصح أن يصير الشيء الواحد أشياء كثيرة
قيل له أن مع هذا القول بأن العالم لا خلل فيه لا يصح أن يقال
بالانقباض فى أجزاء الهواء مرة والانبساط أخرى ولكن سبيل الواحد
منا سبيل من كان محبوسا فى تنور لأن ذلك على سائر الأحوال
أجزاء تجتمع بعضها من بعض فلا يكون فيها خلل فكيف يصح
أن يقال مع هذا بالتخلخل والانتثار، فأما ما قالوه فى أن الأشياء
الكثيرة يصح أن تكون شيئا واحدا فهو بئس الفساد وذلك أن
الشيء الواحد لا يجوز أن يحصل على صفتين مثلن لنفسه والأشياء
لا بد من أن يحصل لكل واحد منها صفة ذاتية فلو صارت شيئا
واحدا لكان لا بد من أحد أمرين أما أن يقال بزوال أكثر صفاتها
الذاتية وهذا لا يجوز لما بين فى الكتب أو يقال بأن الذات
الواحدة تحصل على صفات متماثلة للذات وهذا أيضا لا يجوز وقد
يقضينا الكلام فيه فى كتاب النقص على أصحاب الطوائع، فإن
قال إن الهواء يحصل فى مكان أحدها فى حال ما يحصل هو فى
مكان الهواء قيل له هذا فاسد من وجوه أحدها أن أحدها إذا
تصرف دفع الهواء إلى الجانب الذى يذهب إليه فوجب أن يندفع
الهواء إلى تلك الجهة فلا يصح أن يصير إلى المكان الذى انتقل
عنه أحدها والثانى أنه لا يصح أن ينتقل إلى مكان أحدها إلا
إذا فرغ ذلك المكان من أحدها فكيف يجوز أن يقال بأن المكان

1) aus Gloss.

لا يصح أن يكون فارغا من جسم، ومتى قالوا بأن حال انتقال أحدنا منه حال حصول الهواء فيه قلنا لهم أن ذلك الهواء إن كان ينتقل إلى مكان أحدنا [186] فأنما ينتقل بما يفعل فيه من الاعتماد وذلك الاعتماد يحصل في حال حركة الواحد منا إلى مكان الهواء وذلك الاعتماد يؤد في الهواء الانتقال في الوقت^١ فيجب أن يكون مكان أحدنا فارغا في حال ما تحرك عنه، ألا أنه يمكن أن يعترض على هذا الكلام بأن يقال أن أحدنا يفعل الاعتماد قبل أن يتحرك إلى مكان الهواء وذلك الاعتماد يؤد في الهواء الحركة إلى مكانه في حال ما يتحرك هو إلى مكان الهواء ومن حق الاعتماد إذا منع من التوليد في سنته وجهته مانع أن يؤد في جهة أخرى، وبعد فلو صح ما قالوه لجاز أن يكون هاهنا كوزان مملوءان ماء يصب الماء من أحدهما في الآخر في حال ما يصب الماء من الآخر فيه وقد عرفنا أن هذا متعذر وكان يجب في المكان الضيق إذا استقبلنا ناس أن يصح منهم أن ينتقلوا إلى أماكننا في حال ما تنتقل إلى أماكنهم فقد عرفنا تعذر ذلك^٢

نليد آخر وأحد ما يدق على ذلك أنا لو أخذنا رقاً فلأرقتنا أحد [140] جانبيه بالآخر ثم شددنا رأسه على حد يمنع دخول الهواء فيه لأمكن جذب أحد الجانبين من الآخر وإذا جذبنا فلا بد من أن يحصل هناك خلاه وليس لأحد أن يقول أن الهواء يدخل فيه وذلك أنه لو كان يدخل الهواء في ثقبه لكان يصح أن يمتلئ حتى يصير بمنزلة ما ينبعث فيه وقد عرفنا فساد ذلك وكان يجب إذا

1) Fehlt etwa: الذي يتحرك فيه الواحد عن هذا المكان.

2) Hier im Maer.: بلغات القراءة تم الجزء ويتلو دليل آخر.

نفخنا فيه أن لا يبقى الهواء فيه بل أن يخرج من ذلك القلل وكان
يجب إذا قيرنا ظاهر الرق أن لا يدخله الهواء
تليد آخر وقد استدل على ذلك بما يقارب ما بدأنا به وهو أننا
أخذنا رقاً ملأناه ربحاً أمكننا أن نغرز فيه إبرة ولا يصح هذا الغرز
إلا بل أن يكون هناك خلل لأن لا يصح اجتماع جسنيين في مكان
واحد ولا يمكن أن يقال أن الهواء يخرج من الرق عند إدخال
الإبرة فيه لما بيناه^١ فلم يكن بد من القول بأن هناك خللاً كثيراً
تليد آخر وهو أننا إذا أخذنا قارورة ضيقة الرأس ومصصنا الهواء منها
ثم غمرناها في الماء ورأسها مسدود بالابهم فإن الماء يدخل فيه من
غير أن يسمع منها صوت ولو كان فيه صوت لكان لا بد من أن
يسمع الصوت منها كما يسمع إذا لم يمتص الهواء منها فعلمنا بذلك
أن الهواء يخرج منها عند اللص ولا يتخلفه غيره فحصل هناك خلل^٢
هذا من أقوى ما يقال في هذا الباب وقد أوردنا شيخنا أبو إسحاق
ابن عياش

تليد آخر وقد استدل بهذه الدلالة على وجه آخر وهو أننا إذا
أخذنا هذه القارورة ومصصنا الهواء منها ثم سدناها^٣ رأسها [146]
بالابهم وقلبناها في الماء فإن الماء يدخل فيها فلو لا أن الهواء قد
خرج منها باللس^٤ لم يكن ليدخل الماء فيها كما لا يدخل إذا لم
يتمص^٥ الهواء منها وقد أوردنا شيخنا أبو القسم هذا على نفسه في
كتاب ما خلف أمجابه فيه وأجاب عنه بأن قال أن باللس^٥ يدخل

١) مسر. بيتنا.

٢) مسر. خللاً، Gloose.

٣) مسر. شدناها. ٤) باللس. ٥) مسر. mit durchgestrichenen
Punkt über dem ص.

فيها هواء حارٌ ويخرج منها هواء باردٌ قال ومن شأن الحار أن يكون سريع الحركة ومن شأن البارد أن يكون بطيء الحركة فلماذا يخرج منها^{١)} ذلك الهواء الحار سريعا ويحصل الماء لاستحالة أن يكون في العلاء خلافاً، فقال له شيخنا أبو هاشم أنك قد ناقضت لأنك قد قلت قبل هذا في المحتجّة إذا ركبت على الأخدعين ثم جلب الهواء منها أن اللحم ينتوم^{٢)} وأنما ينتوم لأنه لا يخلف الهواء الخارج بالمش شيء ولو كان بدل فيها هواء حاراً لكان يخلف الهواء الخارج منها في كل في ذلك الموضع أنه لا يخلف ذلك الهواء هواء حاراً فقد ناقض لأن المص^{٣)} في كلّي الموضعين على سواء، وبعد فإن الهواء أنما يدخل بالنفخ لا بالمش فمن قال أن بالمش^{٤)} يدخل فيها الهواء فقد سوى بين المص والنفخ وذلك طاهر الفساد، وبعد فلو أجمينا هذه القارورة بالنار ثم قلبناها على الماء لما دخل الماء فيها فعلمنا بذلك فساد ما قاله وأن العلة في دخول الماء فيها ما ذكرناه . . .

فيل آخرو وأحد ما استدلل به أننا لو قدرنا أربعة^{٥)} أجزاء كلفظ ثم قدرنا نقل الأجزاء التي في الوسط في حالة واحدة لكان يجب أن لا يخلو حل هذين الجزئين اللذين هما طرف لفظ من أحد أمرين أما أن يلتقيا أو لا يلتقيا فإن التقيا أدى إلى القول بالطفر وذلك لا يصح وإن لم يلتقيا وبقياً مفترقين ولا جوهراً بينهما فهو الذي نريده من القول بإثبات الخلاء فإن قيل لا يمكن نقل هذه الأجزاء دفعة واحدة قيل له ما الذي يمنع من ذلك أليس كان يصح [15a] نقلها

1) Msor. منه. 2) Msor. tails ينموا، tails ينموا.

3) cf. p. ٢٧, A. 6.

4) So Gl., msor. ست.

لو لم تكن متصلة بهذين الطرفين فيجب أن يصح نقلها وإن
اتصلت بهما وبعد متى لم يكن فيها من الثقل ما يمنع من النقل
فيجب أن يصح نقلها وبجئت أن يصح من الله تعالى أن ينقلها في
حالة واحدة ومتى لم يكن في نقلها أمر سوى فساد المذهب الذي
نورد هذه الدلالة لإفساده فيجب أن يقال به ويقضى بفساد ذلك
المذهب لأن الدلالة لا يجوز أن يعترض عليها بالمذهب الذي يورد^١
الدليل لإفساده وإنما تجعل الدليل عياراً وترتب المذهب عليه فلما
أن ترتب الدليل على المذهب فذلك عكس ما يقتضيه العقل والمقاييس
الصحيحة

تليد آخر وقد استدلل شيخنا أبو هاشم على ذلك بأن قال أن
الآباد العتيقة إذا لم يصل الهواء إلى أواخرها لم يعيش الحيوان فيها
فيجب بأن يقال بأن هناك خلاء، وليس يصح الاعتماد على هذه
الطريقة لأنه يمكن أن يقال أن هناك هواء كثيفاً والحيوان يحتاج إلى
أن يتنفس من الهواء الرقيق فلذلك لا يعيش لا لأجل أنه ليس
هناك هواء، وما نسمي^٢ قولاء أن يقال لهم أليس عندكم أن هذه
الأجسام تبقى^٣ ببقاء بخلها وأن بقاء بعض الأجسام لا يفقر في
وجوده إلى بقاء غيره لأنه كان يصح من الله تعالى أن يخلق جوهراً
واحداً دون غيره ويخلق فيه البقاء فلا بد من بلى فيقال لم فيجب
أن يصح أن يخلق البقاء في السماء والأرض ولا يخلق البقاء في
الهواء الذي بينهما فينتفى الهواء مع بقاء السماء والأرض فان امتنعوا
من ذلك لم يمكنهم مع ذلك قولهم بأن بقاء أحد الجسمين لا

1) Auf Grund einer Glossa von ذلك angesetzt. 2) Mscr.

تبقا. 3) Mscr.

يحتاج إلى بقاء الجسم الآخر وإن جُزّوه قلنا لهم فما قولكم لو فليت
الأجسام التي بين السماء والأرض وبقية السماء والأرض هل تتصل
أحدهما بالأخرى في حال تغنى الأجسام بينهما أو لا تتصل
أحدهما بالأخرى فإن قالوا لا تتصل أحدهما بالأخرى ولا تلتقي
فقد جُزّوا للخلاء وإن قالوا تتصل لا محالة [156] أحدهما بالأخرى
فقد قالوا بالظفر فقد بان أنه يلزمهم على مذهبهم أن يجزّوا الظفر
دُكْرُ جَمَلَةٍ مِنْ أَسْوَلَتِهِنَّ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ وَالْجَوَابُ عَنْهَا
سَوَالٌ لَهُمْ قَالُوا لَوْ كَانَ الْجَوْهَرَانِ مُفْتَرِقَيْنِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا
ثَلَاثٌ لَكَانَ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَقَالَ بَأَنَّ الْمَسَافَةَ وَالْبُعْدَ بَيْنَ هَذَيْنِ
الْجَوْهَرَيْنِ أَقَلُّ مِمَّا يَكُونُ بَيْنَ جَوْهَرَيْنِ آخَرَيْنِ أَوْ أَكْثَرُ أَوْ يَسَاوِي
ذَلِكَ وَمَا يَقَالُ فِيهِ أَنَّهُ أَكْثَرُ أَوْ أَقَلُّ أَوْ يَسَاوِي غَيْرُهُ لَا بَدَّ مِنْ أَنْ
يَكُونَ شَيْئًا ثَابِتًا يَبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ بَيْنَ الْجَوْهَرَيْنِ مِنْ
الْمَسَافَةِ قَدْرٌ لِرِيعٍ أَوْ قَدْرٌ بِلَحٍ وَلَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَصْنَعُ تَقْدِيرُهُ
بِالذَّرِيعِ أَوْ بِالْبَحِّ جَسْمًا ثَابِتًا^١ أَوْ جَوْهَرًا ثَابِتًا^٢ مَوْجُودَةً لِلْجَوَابِ
يَقَالُ لَهُمْ أَنَّمَا نَقُولُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ التَّقْدِيرِ وَعَلَى مَعْنَى أَنَّهُ لَوْ
كَانَ بَيْنَهُمَا جَوْهَرٌ لَكُنْ طُولُهَا دُونَهُ أَوْ كَانَتْ أَكْثَرُ مِمَّا يَكُونُ بَيْنَ
هَذَيْنِ الْجَوْهَرَيْنِ الْآخَرَيْنِ أَوْ كَانَتْ تَكُونُ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ كَانَتْ تَكُونُ
مُسَاوِيَةً فَقَعَلَى صَرَبٍ مِنَ التَّقْدِيرِ يَصْنَعُ أَنْ يَقَالَ هَذَا نَحْنُ مَا نَقُولُ أَنَّ
اللَّهِ تَعَالَى لَوْ خَلَقَ جَسْمًا ثُمَّ خَلَقَ بَعْدَهُ جَسْمًا آخَرَ وَلَا وَحْدَ
يَتَخَلَّلُهُمَا ثُمَّ خَلَقَ بَعْدَهُ جَسْمًا آخَرَ ثَلَاثًا لَكُنْ يَصْنَعُ أَنْ يَقَالَ بَأَنَّ
التَّرَاخِيَّ الَّذِي بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي^٣ أَقَلُّ مِمَّا يَكُونُ بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالثَّلَاثِ^٤

1) Msor. ثانيا. 2) Msor. ثانيا. 3) Msor. دأته. 4) Msor.
والثالث. 5) Msor. والثاني.

ويقدر الوقت في ذلك فيقال لو كانت أوقات لكنت الأوقات التي
 بين الأول والثاني أقل من الأوقات التي بين الأول والثالث
 سؤال آخر قالوا إذا شاهدنا الجوهرين المفترقين فلا بد من أن يتبين
 عند الإدراك كونهما مفترقين ولا يصح تبين ذلك إلا بأن نشاهد
 للخل الذي بينهما وما ليس بموجود لا يصح أن يتعلق الإدراك به
 وليس يمكن تصور مشاهدة جوهرين مفترقين من غير مشاهدة [18a]
 ما بينهما من الخل فلا بد من أن يكون للخل بثالث قد حصل
 بينهما فعلى هذا الوجه لا يمكن إثبات الخلاه الْجَوَابُ يقال لم جميع
 ما ذكرتموه تصاوى فيها ينازرون ونقول تصح مشاهدة الجوهرين
 المفترقين من غير أن نشاهد ثلثا بينهما وما الذي يمنع من أن
 يعلم عند الإدراك كون أحد الجوهرين كلنا في جهة وكون جوهر
 آخر في جهة أخرى بالبعد منه وإن لم نشاهد أمرا آخر سواهما ولا
 فرق بين ما ذكره وبين أن يقتضوا إذا أرادوا أن يدلوا على نفس
 دعواهم بأن العالم لا يجوز أن يكون فيه خلاه
 سؤال قالوا قد علمنا أن الخجلم إذا ركب المحتجبة على الأخدعين
 ومن الهواء منها فلا بد من أن ينتأ اللحم وإنما يجب أن ينتأ
 اللحم لاستحالة أن يكون في العالم خلاه الْجَوَابُ يقال لهم قولكم
 أن اللحم إنما ينتؤ لاستحالة أن يكون في العالم خلاه دعوى
 لا برهان معه بل ما أنكرتم أنه إنما ينتؤ اللحم لأجل أن الهواء
 مختلط بأجزاء اللحم متشبت بها فلا جذب للهواء بلص الجذب
 اللحم بجذب ما يتشبت به كما أن أحدا إذا جذب الهواء للتصل
 بالهـ بأن وضع على الهـ أنبوبة تجذب الهـ على الأنبوبة، ثم يقال

لهم أن هذا بأن يجعل ثلاثة على جوار ثلاثة أولى لأجل أن هذه الحكمة لو رُكبت على الحجر ثم مَضَّ الهواء منها لما نَعَاً^١ للحجر مع أنه لا جسم يخلف الهواء وإنما لم يَنْتَأَ الحجر لأجل أنه ليس الهواء مداخلًا لأجزائه مختلطًا به كاختلاطه باللحم ولو كان الأمر على ما قلناه لكان لا فرق بين الموضعين ثم يقال لهم أَرَأَيْتُمْ لو قَدَرْنَا صَفِيحَةً من أجزاء لا تتجزأ وركبنا عليها محببتين من جنبتين ومَضَّ الهواء منهما فإِذْ كان أليس كان لا مخلو الصفيحة من وجه ثلاثة أما أن تلف [102] وأما أن تنجذب إلى جهة هذا القادر أو تنجذب إلى جهة القادر الآخر لآنها لا يجوز أن تنجذب إلى الجهتين جميعاً في حالة واحدة فإن وقعت أو انجذبت إلى جهة أحدهما فقد حصل هناك خلل، ثم يقال لهم لو كان الأمر على ما قلتموه لما جلبت أجزاء اللحم بأن تنجذب لاستحالة الخلل أولى من أن تنجذب أجزاء الزجاج لاستحالة ذلك

سؤال قالوا قد عرفنا أن المعجز إذا أراد أن يجبر العظم الكسير ووضع قطعة من العجين على ذلك الموضع ثم وضع عليه قطعة من النار ثم أكب عليه قَدْحًا فلان الهواء^٢ يحمى فخرج من خلل القدر وإذا خرج الهواء ارتفعت النار لتخلف الهواء في مكانه فإذا ارتفعت النار ارتفع العجين فيخلف النار في مكانها وإذا ارتفع العجين ارتفع العظم وعاد إلى مكانه وإنما يجب ذلك لاستحالة الخلل والاعتراب يقال لهم قولكم بأن هذه القضية إنما وجبت لاستحالة الخلل دعوى فيها ينازعون فما أنكرتم أنها إنما استحالت لأجل أن النار إذا وضعت على العجين فقد فعل فيها اعتماد في جهة السفلى فهي

١) بنا. ٢) الهوى. Moor. 2)

تذهب في خلل العجيين واللحم سفلا بذلك الاعتماد المجتلب ثم
تراجع إذا انقصى المجتلب بما فيه من اللان صعودا فينجذب
العظم واللحم ويتراجع^١ النار صعودا فيعود إلى مكانه، ثم يقال لم
هذا بأن يجعل دلالة على أن في العالم خلاة أقرب لأن هذه العجينة
لو جعلت على قطعة من الحجر ثم طرحت النار وأُكِب عليها قدح
لكان الهواء باختلاط أجزاء النار به يخرج من خلل القدح ولا يخلف
ذلك الهواء جسم آخر لأن الحجر لا تنتثر^٢ أجزاء ولا ترتفع عن
مكانها فيجب أن يقال بلن هناك خلاة

سؤال آخر قالوا قد عرفنا أن القارورة الصيقة الرأس لو مَص^٣ الهواء
منها ثم غمرت في الماء لكان الماء يرتفع إليها مع أن من شأنه أن
يحتسِر وإنما يجب ارتفاع [17a] الماء إليها لاستحالة أن يكون في العلل
خلاة لأن الهواء الحار الذي دخل في القارورة من نفس الانسان يخرج
سريعا فلا بد من أن يخلفه جسم آخر الأجواب يقال لهم قد بينا
أنه لا يحصل فيها هواء حار من النفس لأن ذلك إنما يحصل
بالنفخ لا بالمش، وعد فلن العلة في ذلك ليس ما ذكره بل لأجل
أن الهواء إذا مَص من القارورة وخيها أجزاء نارينة كثيرة^٤ الاعتماد
تظهر تلك الأجزاء فلذا غمرت في الماء حصل في تلك الأجزاء النارينة
اعتماد سفلا فتذهب في أجزاء الماء ثم تتراجع بما فيه من الاعتماد
صعدا فينجذب بتراجعها الماء كما قلنا في علة نَبو العظم وعوده إلى
مكانه عند التجبر له

1) Msor. Lücke, wohl aber ursprünglich. 2) Msor. ينتا.

3) مَص mit ausgestrichenem Punkt über dem مَص. 4) Msor. كثيرة.

سَوَّلَ آخَرُ قَالُوا قَدْ عَرَفْنَا أَنَّ سَرَاقَةَ الْمَاءِ إِذَا جُعِلَ فِيهَا الْمَاءُ ثُمَّ سُدَّتْ رَأْسُهَا بِالْإِبْهَامِ فَإِنَّ الْمَاءَ لَا يَسِيلُ مِنْ تَقْبِهَا مَعَ أَنَّ مِنْ شَأْنِ الْمَاءِ أَنْ يَتَكَثَّرَ وَيَسِيلَ لَوْ أَسْفَلَ وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَجْلِ أَنَّهُ لَيْسَ يَخْلُفُ الْمَاءُ جِسْمَ آخَرَ سِوَاهُ فَلِذَلِكَ يَبْقَى فِي السَّرَاقَةِ وَلَا يَسِيلُ مِنْهَا الْجَوَابُ يُقَالُ لَهُمْ لَيْسَتْ الْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ بَلْ لِأَجْلِ أَنَّ الْيَسِيرَ مِنَ الْهَوَاءِ يَمْنَعُ الْيَسِيرَ مِنَ الْمَاءِ مِنَ النُّزُولِ فَلِذَلِكَ يَبْقَى الْمَاءُ فِيهَا فَإِذَا رُفِعَتِ الْإِبْهَامُ مِنْ رَأْسِهَا وَدَاخَلَ الْمَاءُ هَوَاءً أَقْرَ فِي نَزْوِهِ فَلَمْ يَقْرَ ذَلِكَ الْيَسِيرَ مِنَ الْهَوَاءِ^١ عَلَى مَنَعِ مَا جَلَوْهُ مِنَ الْمَاءِ مِنَ النُّزُولِ، يَبَيِّنُ صَحَّةَ ذَلِكَ أَنَّ تِلْكَ النَّقَبَ لَوْ وَسَّعْتَ لَمَّا وَقَفَ الْمَاءُ فِيهَا مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ يَدْخُلُهَا الْهَوَاءُ فَيَخْلُفُ لَكَ وَكَذَلِكَ لَوْ صُبَّ فِي السَّرَاقَةَ الزَّيْبُفَ لَمَّا وَقَفَ وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرُوهُ لَكُنْ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ هَيْئَةَ النَّقَبِ وَبَيْنَ أَنْ تَكُونَ وَاسِعَةً النَّقَبِ فِي أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَثْبُتَ الْمَاءُ فِيهَا وَكَانَ لَا فَرْقَ [176] بَيْنَ مَا هُوَ أَثْقَلُ مِنَ الْمَاءِ كَالزَّيْبُفِ وَبَيْنَ نَفْسِ الْمَاءِ، ثُمَّ يَقَالُ لَمْ هَذَا بَلَّغَ يُجْعَلُ دَلِيلًا عَلَى اثْبَاتِ الْخَلَاءِ أَوَّلُ بَلَّغَ يُقَالُ لَوْ أَنَّا جَعَلْنَا الزَّيْبُفَ فِي هَذِهِ السَّرَاقَةِ وَسَدَدْنَا رَأْسُهَا بِالْإِبْهَامِ لَكُنْ الزَّيْبُفَ لَا يَثْبُتُ فِيهَا مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ يَخْلُفُ الزَّيْبُفَ إِذَا سَالَ مِنْهَا جِسْمٌ آخَرُ مِنْ هَوَاءٍ وَغَيْرِهِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ خَلَاءٌ

سَوَّلَ آخَرُ قَالُوا قَدْ عَرَفْنَا أَنَّ جَرَّةً لَوْ كَانَ فِيهَا مَاءٌ^٢ ثُمَّ جُمِدَ الْمَاءُ كُلُّهُ لَكَانَتْ الْجَرَّةُ تَنْكَسِرُ وَتَنْشَقُّ وَإِنَّمَا تَنْكَسِرُ لِأَجْلِ أَنَّ الْمَاءَ بِالْجُمُودِ تَنْقَبِصُ أَجْزَاؤُهُ فَلَوْ لَمْ تَنْكَسِرِ الْجَرَّةُ لَكَانَ هُنَاكَ خَلَلٌ لِأَنَّهُ قَدْ لَمْ يَحْصُلْ عِنْدَ جُمُودِ الْمَاءِ فِيهِ هَوَاءٌ غَيْرَ أَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَجْزِ لِلْخَلَلِ أَنْ تَنْكَسِرَ

1) Msor. الماء.

2) ماء fehlt im Msor.

لِجَرَّةٍ مِّنْ جَمُودٍ لَّهُ فِيهِ الْغَرَبُ اعْلَمْ أَنَّ انْقِبَاصَ أَجْزَاءِ الْمَاءِ مَعْدُ
لِلْجَمُودِ لَا يَصْنَعُ عَلَى قَوْلِهِمْ لِأَنَّ الْمَاءَ إِذَا لَمْ يَكُنْ جَاسِدًا لَا تَتَحَلَّلُ (١)
أَجْزَاءُهُ أَمَا كُنْ فَارِغَةً كَمَا لَا تَتَحَلَّلُ (٢) إِذَا جَمِدَ فَقَعَلَى أَوَّ وَجْهِ يَكُونُ
مَنْقَبُضًا فَإِنْ قَالُوا بَلَى يَصِيرُ أَقْلٌ مِّمَّا كَانَ فَقَدْ أَبْطَلْنَاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ، ثُمَّ
يَقَالُ لَمْ لَيْسَتْ الْعَلَّةُ فِي انْكَسَارِ الْجَرَّةِ مَا ذَكَرْتُمُوهُ بَلْ لِأَجْلِ أَنَّ الْهَوَاءَ
إِذَا بَرَدَ فَتَدَّ يَكُونُ كَثِيرًا (٣) الْاعْتِمَادُ لِأَنَّهُ يَكُونُ كَثِيرًا (٤) لِلرُّكَّةِ وَبَيْنَهُنَّ
ذَلِكَ مِنْ حَالِهِ فَيُؤَقِّرُ فِي ذَلِكَ الْكَسْرُ بِمَا فِيهِ مِنَ الْاعْتِمَادِ مَعًا يَحْصُلُ
فِي الْمَاءِ مِنَ الثَّقَلِ وَالْاعْتِمَادِ عَلَى مَوْضِعٍ مِنْهُ عِنْدَ اجْتِمَاعِ أَجْزَائِهِ
بِالْجَمُودِ فَيَكُونُ التَّأْثِيرُ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ تَكُونَ أَجْزَاءُ مَنْبَسِطَةً وَأَنْ يَكُونَ
مَا فِيهِ مِنَ الثَّقَلِ كَالْمُنْقَسَمِ عَلَى كُلِّ الْجَرَّةِ فَلِذَلِكَ يُؤَقِّرُ فِي الْكَسْرِ ذَلِكَ
لِلْمَوْضِعِ وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ لَكُنْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْحَدِيدِ وَالزُّحْلَجِ
فِي الْانْكَسَارِ إِذَا جَمِدَ فِيهِ الْمَاءُ كَلَّهُ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْآتِيَةَ إِذَا كَانَتْ شَدِيدَةً
الصَّلَابَةِ وَكَانَتْ مَحْبُودَةً غَلِيظَةً فَاقْهَاهَا لَا تَنْكَسِرُ وَإِنْ جَمِدَ الْمَاءُ فِيهَا فَقَدْ
بَانَ أَنَّ هَذَا بَلَى يَكُونُ دَلَالَةً عَلَى جَوَازِ الْخَلَاءِ [18a] أَوَّلُ

مَسْتَلَكٌ ذَكَرَ شَيْخُنَا أَبُو الْقَاسِمِ فِي صَيُونِ الْمَسَائِلِ أَنَّ الْجَمْعَ هُوَ
الْأَعْرَاضُ إِذَا اجْتَمَعَتْ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ وَأَنَّهُ لَا يَقَالُ فِي الْجِسْمِ مَجْتَمِعٌ
أَلَّا عَلَى طَرِيقِ الْمَاجَازِ وَهُوَ بِهَ أَتَى مَجَازٍ وَمُتَلَفٍ
وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا خَطَأٌ لِأَنَّ ذَلِكَ بِالْصِّدْقِ مِمَّا يَقُولُهُ أَهْلُ الْفَلَسَفَةِ أَنَّ الْجَمْعَ
كَالتَّقْيِصِ لِلْإِقْتِرَافِ وَهَذَا أَتَى يَوْصَفُ بِذَلِكَ فِي الْحَقِيقَةِ مَا يَجُوزُ أَنْ يَوْصَفَ
بِالْإِقْتِرَافِ وَهُوَ لِلْجَوْهَرِ دُونَ الْعَرَضِ فَلَا أُدْرِي مِنْ آيِنِ لَهُ هَذَا الْإِخْتِيَارُ
حَتَّى يَقُولَ أَنَّهُ رَجُوعٌ عَنِ مَقَالَةٍ وَتَرْخُّمِ الْفَصْلِ بِهِ وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا عِبَارَةٌ فَاسِدَةٌ

١) Msor. u. متحلل. ٢) Msor. كسر. ٣) Msor. كبير.

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّ فِي الْحَجَرِ وَالْخَشَبِ نَارًا كَامِنَةً

أُنْكَرَ شَيْئًا أَبُو الْقَاسِمِ أَنَّ يَكُونَ فِي الْحَجَرِ وَالْخَشَبِ نَارٌ كَامِنَةٌ وَذَكَرَ ذَلِكَ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ وَقَالَ أَنَّ النَّارَ يُخْبِئُ مَا لَا يَأْخُذُهَا عَلَى قَدْرِ قَلَّتِهِ وَكَثَرَتِهِ وَأَجْزَاءَ الْحَجَرِ وَإِنْ لَمْ تَكُنِ النَّارُ تَقْرَى عَلَى إِحْرَاقِهَا فَهِيَ تَسْتَعْلِقُ، وَعِنْدَ شَيْوَجِنَا فِي الْحَجَرِ نَارٌ كَامِنَةٌ وَكَذَلِكَ فِي الْخَشَبِ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صَحَّةِ مَا قَالُوا أَنَّ النَّارَ الَّتِي تَحْصُلُ بِالْقَدْحِ فِي الْحَجَرِ لَا تَخْلُو مِنْ أَنَّ تَكُونُ قَدْ طَهَرَتْ مِنَ الْحَجَرِ عِنْدَ الْقَدْحِ كَمَا نَقُولُهُ أَوْ يَكُونُ ذَلِكَ مِمَّا يَحْدُثُ عِنْدَ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْعَادَةِ أَوْ يَكُونُ الْهَوَاءُ بِقَدْحِنَا فِي الْحَجَرِ يَسْتَحِيلُ لَرَأْيِ فَتَكُونُ لِحَرَارَةِ مِنْ فَعَلْنَا وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ أَنَّ النَّارَ تَحْصُلُ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ بِالْعَادَةِ لِأَنَّ لِحَالِ فِي ذَلِكَ تَسْتَمِرُّ عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ وَلَوْ كُنْ ذَلِكَ حَاصِلًا بِالْعَادَةِ لَكَانَ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الْحَجَرُ لَا تَنْقَدِحُ مِنْهُ النَّارُ أَصْلًا وَإِنْ رَقِقَ وَخُدِحَ بِالْحَدِيدِ لِلْمَوْتِ وَرَمَتْ تَنْقَدِحُ النَّارُ إِذَا هَرَبَ قِطْعَةٌ جَلِيدٌ عَلَى قِطْعَةٍ أُخْرَى مِنَ الْجَلِيدِ وَقَدْ عَلِمْنَا فَسَادَ ذَلِكَ [186] وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ أَنَّ لِحَرَارَةِ تَحْصُلُ مِنْ فَعَلْنَا لِأَنَّ لِّلْمَوْتِ لَهَا كَانِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْاعْتِمَادُ فَكَانَ يَجِبُ مِنْ غَيْرِ الْقَدْحِ بِالْحَجَرِ أَنْ نَفْعَلَ فِي الْهَوَاءِ حَرَارَةً إِذَا اعْتَمَدْنَا عَلَيْهِ وَأَنْ نَحْمِلَهُ نَارًا، وَبَعْدَ فَكَانَ يَجِبُ أَنْ لَا تَقْتَرَى لِحَالِ سَوَاءٌ قَدْحُنَا بِجَلِيدٍ مَوْتٍ أَوْ بِمَا لَا يَكُونُ سَبِيلَهُ هَذَا السَّبِيلَ وَلَكِنْ يَجِبُ أَنْ لَا يَقْتَرَى بَعْضُ الْأَحْجَارِ مِنْ بَعْضِ لَأَنَّ الْمُتَعَتِّبَ فِيمَا تَوَلَّدَ بِالْاعْتِمَادِ وَالْاعْتِمَادُ حَاصِلٌ عَلَى حَدٍّ وَاحِدٍ فِي سَائِرِ الْأَحْوَالِ، عَلَى أَنَّا لَوْ قَدَرْنَا عَلَى لِحَرَارَةِ لَقَدَرْنَا عَلَى الْبُرْدَةِ وَلَوْ قَدَرْنَا عَلَيْهَا

لكان لا يخلو^١) حال ما نفعله^٢) من البرودة من أمرين أما أن تكون مباشرة أو متولدة ولا يجوز أن تكون مباشرة لأن أحدنا ربما يقوى داعية إلى أن يبرد جسده عند ما يجد من حر الهواء^٣) ومع ذلك طاعة لا يتمكن من ذلك ولا يجوز أن يكون متولدة في غير محل قدرته لأن السبب الذي يعتد به الشيء عن محل القدرة ليس إلا الاعتماد فكلن يجب أن يقال في الاعتماد أنه كما يولد الحرارة يولد البرودة وإن كان كذلك لكان يجب أن يولد الحرارة والبرودة في حالة واحدة وذلك محال

سؤال قالوا لو كان في الخشب نار كمنة لكان يجب أن تحترق الخشب وعند ذلك يجب إذا سحقنا الخشب أن تظهر تلك النار وكلن يجب أن يسحق الحجر وتفتته أن تظهر النار الخواص أن النار التي في الخشب مفتوحة في مواضع منه وهي يسيرة قليلة وفي الخشب صلبة تمنع النار من الاشتغال والتأجج فلذلك لا تحترق بها^٤) ولا تظهر النار بسحق الخشب لأن بالسحق تفتت أجزاء النار وهي يسيرة فتتبدد عند ذلك فلا تظهر ولا تجتمع، وإنما لا يجوز أن يسحق^٥) الحجر فتظهر النار لما ذكرنا من [19a] قلته وصلابة الحجر

مستقلة ذكر في عيون المسائل أن الهواء يسحق ما وتشبيهه^٦) بختار القدر إذا لاقى^٧) الطباق، وعند شيوخنا أن الذي ذكرته لا يصح بل يكون ذلك البخار هو تجلوه أجزاء رطبة فيها مائية

1) Msor. يخلو، anch sonst oft. 2) Msor. يفعل. 3) Glosse به. 4) Msor. السواء. 5) Msor. تسحق. 6) Msor. بهشبيهه. 7) Msor. لا،

لذلك إذا لاقى بخار^{١)} القدر الطبّق ظهر ما فى البخار من
أجزاء الماء على الطبّق لا^{٢)} لأنّ الهواء قد استحلّ ماء
الذى يندّ على فساد ما ذكره أنّ الهواء لو كان يستحيل ماء لكان
لا يخلو من أحد أمرين أمّا أنّ يكون من فعل الله بالعادة أو يكون
ذلك موجبا عن مجاورة الأجزاء المقيّة له، ولا يجوز أن يقال أنّه من
فعل الله بالعادة ابتداء لأنّه كان يجب أن لا تستمرّ الحال فيه على
طريقة واحدة ولا يجوز أن يقال أنّه يتولّد عن مجاورة الماء له لأنّ
المجاورة لا جهة لها فتولّد فى غير محلّها وبعد فليس بأن تكون
مجاورة الهواء للماء مقتضية لأنّ يستحيل الهواء أن يطبع الماء أو
من أن يقتضى أن يستحيل الماء هوا، على أنّه كان يجب إذا لاقى
الهواء الماء الذى فى البخار أن يستحيل ماء وقد علمنا أنّ ذلك
لا يجب وقد يقصينا^{٣)} الكلام فى هذا الجنس فى كتاب النقص على
أصحاب الطبائع

مَسْتَأَدٌّ فِي أَنَّ لِكُلِّ جُزْءٍ قِسْطًا مِّنَ الْمَسَاحَةِ

ذهب شيخنا أبو هاشم إلى أنّ لكلّ جزء قسطا من المساحة وقال
أبو القاسم أنّ الجزء الذى لا يعجز^{١)} لا يجوز أن يقال أنّ له قسطا
من المساحة

فالذى يندّ على صغره ما نذهب إليه أنّ المساحة لا يخلو من
أحد أمرين أمّا أن ترجع إلى ما هو عليه الجوهر من صفته الذاتية
أو يكون راجعا إلى التأليف، ولا يجوز أن يقال أنّه يرجع إلى التأليف
لأنّه لو كان كذلك لكان يجب إذا أخذ أحدهما جسما طوله

١) نفصينا. Msor. ٢) لا fehlt im Msor. ٣) لا fehlt im Msor.

عشرون [198] ذراعا وجعلناه عشرون قِطْعَةً أَنْ تَنَاقِضَ مَسَاحَتُهُ كَمَا
يَتَنَاقِضُ تَأْلِيفُهُ وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ مَسَاحَتَهُ كَمَا كَانَ وَإِلَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ
الدَّلِيلَ قَدْ ذُكِرَتْ فِي الْكِتَابِ إِلَّا أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُعْتَرَضَ عَلَيْهَا بِأَنْ
يَقَالَ يُلْزِمُكُمْ أَنْ تَقُولُوا أَنَّ الطَّرْلَ لَا يَرْجِعُ إِلَى التَّأْلِيفِ لِأَنَّ تَأْلِيفَهُ
كَمَا تَنَاقِضُ فَإِنَّ طَوْلَهُ لَا يَتَنَاقِضُ إِلَّا تَرَى أَنَّهُ عَشْرُونَ ذِرَاعًا كَمَا كَانَ،
وَقَدْ قِيلَ أَنَّ الْخُرْعَيْنِ يَجُوزُ أَنْ يَجْتَمِعَ فِيهِمَا مِنَ التَّأْلِيفِ مِثْلُ مَا فِي
سَائِرِ أَجْزَاءِ الدُّنْيَا فَكَانَ يَجِبُ أَنْ تُكُونَ مَسَاحَتُهُمَا مِثْلَ مَسَاحَةِ
الدُّنْيَا وَهَذَا يُمْكِنُ أَنْ يَسُودَ عَلَيْهِ سَوَالُ الطَّرْلِ فَإِذَا قِيلَ أَنَّ الطَّرْلَ
تَأْلِيفٌ ذَاهِبٌ فِي جِهَةٍ وَلَا يَحْصُلُ فِي الْخُرْعَيْنِ مِنَ الطَّرْلِ مَا فِي جِسْمِ
طَوْلِهِ أَلْفَ أَلْفِ ذِرَاعٍ قِيلَ لَهُ فِي الْمَسَاحَةِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَالْأَجُودُ أَنْ يَقَالَ
أَنَا لَرَبِّدُ بِقَوْلِنَا أَنَّ لَهُ قِسْطًا مِنَ الْمَسَاحَةِ مَا يَخْتَصُّ بِهِ مِنَ الصِّفَةِ
الَّتِي لِأَجْلِهَا يَصْبَحُ أَنْ تَتَعَاطَمَ الْجَوَاهِرُ بِاتِّصَالِ الْبَعْضِ إِلَى الْبَعْضِ
وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ لَا يَدَّ مِنْ أَنْ تَحْصُلَ لِكُلِّ جِزْءٍ وَلَا يَجُوزُ
أَنْ يَقَالَ أَنَّهُ لَا تَحْصُلُ إِلَّا إِذَا وُجِدَ فِيهِ التَّأْلِيفُ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ
التَّأْلِيفَ يَحْتَاجُ فِي وَجُودِهِ إِلَى أَنْ يَكُونَ مَحَلَّهُ بِهِذِهِ الصِّفَةِ فَلَوْ كَانَتْ
هَذِهِ الصِّفَةُ تَحْتَاجُ فِي حَصُولِهَا إِلَى وَجُودِ التَّأْلِيفِ لاحتِجَ كُلُّ وَاحِدٍ
مِنَ الْأُمُورِ إِلَى صَاحِبِهِ وَهَذَا فِي الاستِحَالَةِ بِمَنْزِلَةِ احتِجَاجِ الشَّيْءِ
إِلَى نَفْسِهِ وَذَلِكَ مُحَالٌ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ مَتَى جُعِلَتْ هَذِهِ الصِّفَةُ
مُوجِبَةً عَنِ التَّأْلِيفِ أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَعْظُمَ الْحَاجِمُ بِكَثْرَةِ مَا يَوْجَدُ
فِيهِ مِنَ التَّأْلِيفِ وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ الطَّرْلُ لِأَنَّ التَّأْلِيفَ لَا يَكُونُ طَرْلًا
إِلَّا إِذَا وَقَعَ عَلَى وَجْهٍ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ أَنَّهُ لَا يَرْتُقِرُ فِي الصِّفَةِ إِلَّا
إِذَا وَقَعَ عَلَى وَجْهِ بَلْ تَأْثِيرُهُ يَكُونُ لَمَّا هُوَ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ [200]
فَلِذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَكْثُرَ الْحَاجِمُ بِكَثْرَةِ التَّأْلِيفِ حَتَّى يَصْبَحَ أَنْ
يَكُونَ الْخُرْعَانِ فِي حَاجِمِ الْعَالَمِ كُلِّهِ، وَأَحَدٌ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّا

لو تَوَقَّفْنَا نَتَيَّرَةً وَكَانَ فِي وَسْطِهَا جُزْءٌ ثُمَّ وَضَعْنَا عِنْدَ هَذَا الْجُزْءِ
جُزْءَ آخَرَ لَكُنْ بَعْدَ مَا بَيْنَ الْقُطْبِ وَبَيْنَ قُطْرِ الدَّائِرَةِ أَكْثَرُ مِنْ
الْبَعْدِ الَّذِي بَيْنَ هَذَا الْجُزْءِ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدَّائِرَةِ^١ فَلَوْ لَا أَنَّ
لِكُلِّ جُزْءٍ قِسْطًا مِنَ الْمَسَاحَةِ لَكُنْتُ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ لَا تَحْبِبُ فِيهِ، عَلَى
أَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ الَّتِي أَثْبَتْنَاهَا لِلْجَوْهَرِ بَيِّنَةٌ أَنَّهَا تَحْبِبُ لِمَا هُوَ عَلَيْهِ فِي
دَائِمَتِهِ حَتَّى أَنَّهُ لَيَمَّا يَتَمَيَّزُ فِي حَالِ الْوُجُودِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ مِنْ غَيْرِهِ
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ فِيهَا هَذَا سَبِيلُهُ أَنَّهُ يَحْصُلُ لَعَلَّةٌ، عَلَى أَنَّ الْإِدْرَاكَ
يَتَعَلَّقُ بِالْجَوْهَرِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ بِمَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ
الْإِدْرَاكَ لَا يَتَعَلَّقُ بِالشَّيْءِ إِلَّا عَلَى مَا يُلْتَصِصُ^٢ أَخْصَصُ أَوْصَافِهِ فَلَا
يَجُوزُ أَنْ يَحْصَلَ لِأَجْلِ التَّكْلِيفِ

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّ الْجَوْهَرَ يَجُوزُ أَنْ يَفَارِقَ غَيْرَهُ مِنْ
الْجَوَاهِرِ وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يُلَاقِيَهُ فِي الثَّلَاثِي

لَا خِلَافَ بَيْنَ شَيْخِنَا فِي أَنَّ ذَلِكَ يَصَحُّ وَقَالَ شَيْخُنَا أَبُو الْقَاسِمِ
فِيمَا خَالَفَ أَصْحَابَهُ أَنَّ الْجَوْهَرَ لَا يَفَارِقُ جَوْهَرًا آخَرَ إِلَّا وَيَصِحُّ أَنْ
يُلَاقِيَهُ فِي الثَّلَاثِي وَهَذَا خِلَافٌ فِي عِبَارَةٍ لِأَنَّ الَّذِي نُرِيدُ بِقَوْلِنَا
مَفَارِقَ يَحْتَبِئُهُ وَإِنَّمَا يَمْنَعُ مِنْ تَسْمِيَّتِهِ بِهَذَا الْاسْمِ وَلَا مَعْنَى لِلْمُشَاجَرَةِ
فِي الْأَسْمَاءِ إِذَا وَقَعَ الْإِتِّفَاقُ عَلَى مُسْتَفَادٍ بِهَا، عَلَى أَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ
أَهْلَ اللُّغَةِ يَسْتَوْنِ زَيْدًا بَلَاءَهُ مَفَارِقَ لَعَبْرٍ إِذَا حَصَلَ فِي بَلَدٍ آخَرَ
وَإِنْ كَانَ لَا يَصِحُّ أَنْ يُلْتَقَى بِهِ فِي الثَّلَاثِي

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّ جِهَةَ الْجُزْءِ هَذِهِ غَيْرُهُ أَمْ رَاجِعَةٌ إِلَيْهِ

ذهب شَيْخُنَا أَبُو هَاشِمٍ إِلَى أَنَّ جِهَةَ الْجُزْءِ تَرْجِعُ إِلَيْهِ وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ

1) fehlt viell. قطب الدائرة. 2) fehlt im Msar. ما يقتضيه.

أنها غير الجزء وإليه كان يذهب الشيخ أبو علي والأقرب أن يكن
هذا [206] الخلاف أيضا واقعا في عبارة لأن مراد شيخنا أبي هاشم
بقوله في جهة الجزء أنها راجعة إليه أن الجزء لتحيزه يصح أن
يلاقى ستة أمثاله ولا ينكر ذلك من يمتنع في^١ القال بأن جهة
الجزء راجعة إليه، فإن قيل إن الجهات هي اليمين واليسار وجهة
القوس والخص والاسلم والخلف وهذه هي غير الجزء فكيف يصح
ما قلتموه قيل له إن الغرض بذلك أنه يصح أن يلاقى ستة أمثاله
وهذا الحكم إليه يرجع فإن قيل فيجب على هذا أن يكون الجوهر
متحيزا^٢ لأن ما يلاقى به الجزء الذي من يمينه غير ما يلاقى به
الجزء الذي من يساره لأنه لو كان يلاقى أحدهما بما يلاقى به
الأخر لكان الجوهرا اللذان لقياه حاصلين في محالة واحدة
قيل له لا يلزم ما ذكرته فاجد أن تحيزه يقتضى ذلك وإن كان
شيئا واحدا لا يتحيزا^٣ ولا يتبعض ألا ترى أنه مع التحيز لا بد من
أن يكون شاعلا لجهة ولا يشغل جهة ويمنع مثله من أن يحصل
بحيث هو ألا ويكون حاقلا بين الجوهرين وإذا حال بينهما فلا بد من
أن يلقى بكل واحد منهما مع أنهما في محالين وإذا كان كذلك
لم يقتض هذا تحيزا^٤ الجزء

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّ الْجُزْءَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُوجَدَ إِلَّا وَيَكُونَ
مُتَحِيزًا وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُوجَدَ كَذَلِكَ إِلَّا وَيَكُونَ
كَائِنًا فِي جِهَةٍ مِنَ الْجِهَاتِ

إعلم أنه لا خلاف بين شيخنا في ذلك وقد قل أبو القسم أن

١) تحيزي، يتحيزي. 2) متحيزا. 3) Maor. 4) من Besser.

الجوهر لا يحصل في جهة إلا إذا كان هناك جوهر آخر ولا يكون
محميّا إلا إذا كان هناك جوهر آخر^١ والأقرب أن يكون هذا لخلاف
أيضا خلافاً في عبارة لأن الذي نغنيه بقولنا محميّ هو ما له ولاجله
تتعاطم الأجزاء بالتصمم البعض إلى البعض وهذا مما يثبت وإن كان
يمنع من تسميته بلّه محميّ وكذلك نريد بقولنا كائن في جهة
أنه لو وجد جوهر آخر لكان لا يجوز أن يحصل بحيث هو [31a]
وأنما يكون من يمينه أو يساره أو تحته أو فوقه أو خلفه أو أمامه
فلما أن يحصل على الحد الذي لو قدر للكان لكانا يشغلان مكانا
واحدا لمحال وهذا مما لا يقع فيه خلاف وأنما يمنع من هذه العبارة
وإذا سلم المعنى فلا بد من أن يعبر عنه بعبارة أولى مما اخترناه

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّ الْجَوْهَرَ الْمُنْفَرِدَ هَا يَكُونُ كَوْنُهُ
مُنْفَرِدًا لِمَكَانٍ عَلَيْهِ أَمْ لَا

اعلم أن أبا انقسم كان يقول بأن الجوهر يكون منفردا لعلّة والمراد عندنا
بالمنفرد أنه لا جوهر آخر بجانبه وهذا يقول^٢ إلى النفي ولا يصح
تعليله والذي يمكن التعليل فيه هو كونه كائنا في تلك الجهة وذلك
يعمل بوجود معنى فإن أراد بالمنفرد تلك الصفة فاتها معللة بوجود
معنى وإن أراد أن لا يكون جوهر آخر بجانبه فذلك نفى ولا يجوز
أن يعمل النفي بوجود معنى، يبين ذلك أنه إذا حصل ذلك للجوهر
الأخر الذي فارق له يحصل بجانبه مجاور له فإن حاله في صفته
لا تتغير وأنما تتغير التسمية عليه لأنه من قبل كان يسمى منفردا
أو مفارقا والآن يسمى مجاورا فكيف يجوز مع أن صفته واحدة أن

1) Von an aus Glosses. لا يكون محميّ.

2) Msar. خلاف.

3) Msar. يقول.

يقال أنها مرة لوجود معنى هو انفراد مرة لوجود معنى هو مقارنة
وتجعل المعنيين متصلتين مع أن الصلة الموجبة عليهما واحدة والاسم
يتغير عليها

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّ الْجَوْهَرَ يَجُوزُ أَنْ يَخْلُو مِنْ كُلِّ عَرَضٍ مَا خَلَا الْكَوْنُ

ذهب شيخنا أبو هاشم إلى أن الجوهر يجوز خلو من اللون والطعم
والرائحة وكذلك غيرها من الأعراض ما خلا الكون [213] فلا وجد¹
الكون وجاور غيره لم يخل من التكليف لأن الكون يؤيده بشرط
التجاور فلا وجدت فيه رطوبة لم يخل من الاعتماد سفلا لأن وجودها
مضتبه² فلا وجدت يبوسة لم يخل من الاعتماد صعودا لأن وجوده
مضتبه² فلا وجد في الجوهر اللون فبعد وجوده فيه لا يجوز
أن يخلو منه ومن صفة لأجل أن صفة يجوز عليه البقاء كهو ولا
يحتاجان في الوجود إلى أكثر من المحل، ونقول بأن هاهنا أجساما
يقطع على أنها خالية من الطعم والرائحة ولا يقطع على أن هاهنا
أجساما خالية من الألوان بل نقول في الأجسام الغبر كالبهائم والبهائم
والأرض والنار أنها يجوز أن تكون خالية من اللون ويجوز أن تكون
ملوثة بألوان مختلفة وإن يكون الاختلاط فيها واقعا على الوجه
الذي يقتضى أن يكون إدراكه أنقص من إدراك النفس إلى خلط
باللبس

وقال شيخنا أبو القاسم لا يجوز خلو الجوهر من اللون والطعم والرائحة
والحرارة والبرودة والرطوبة واليبس إلى ذلك كل يذهب الشيخ أبو

1) Fehlt viell. شيء. 2) Von يبوسة² وجدت فيه aus Glossen.

على وكان يقول أن المحل إذا احتل عرضا من الأعراض له صدق لم يجز أن يخلو منه ومن صدق وإذا لم يكن له صدق لم يجز أن يخلو منه

والذي يدل على صحة ما قاله شيخنا أبو هاشم وجوه منها أن الجوهر إذا كان غير اللون وكان القادر عليهما مختارا في إيجادهما ولم يكن بينهما تعلّق من وجه معقول يقتضى استحالة خلو أحدهما من الآخر فالواجب أن يصحّ أن يخلّف الجوهر ولا يخلّف اللون

فإن قيل لم قلتم أنّهما إذا كانا مقدورين ولا تعلّق بينهما صحّ أن يوجد الجوهر من غير إيجاد اللون قيل له قد عرفنا أنّه كان يصحّ من الله أن يخلّف أحد الجوهرين ولا يخلّف الآخر لما لم يكن بينهما تعلّق وكان مختارا في إيجادهما وكذلك صحّ منه [220] أن يخلّف السود في الجوهر من غير أن يخلّف الحلاوة فيه لما لم يكن بينهما تعلّق فإن قيل هلّا امتدّت على هذه الطريقة في نفي قديم آخر مع الله بأن تقطوا إذا لم يكن بينهما تعلّق فيجب أن يصحّ وجود أحدهما من غير وجود الآخر قيل له هذا إنما يمكن أن يقال فيما يكون مقدورا لقادر فاما فيما يجب وجوده لما هو عليه في ذاته فلا يصحّ أن يقال ذلك فيه ألا ترى أنّه يمكن أن يقال بوجوب وجود كلّ واحد منهما لما هو عليه في ذاته لا لتعلّق بينهما فإن قيل أو ليس أحدهما لا يصحّ أن يفعل الحركة في يده من غير أن يفعل الاعتماد فيها لأنّه كما يحرك يده يحرك العظم المتصل بها والشعر المتصل بها ولا يصحّ تحريك هذين إلا بالاعتماد فيجب أن تقطوا أنّه كما يفعل الحركة يفعل الاعتماد وليس يمكن أن يبيّن تعلّق بين الاعتماد والحركة وكذلك ما أنكرتم

أنه وإن كان لا تعلق بين العجوه واللون فليس يصح من القادر إيجاد أحدهما من غير إيجاد الآخر قيل له أن الذي اختاره في الجواب عن هذه المسئلة أن الواحد منا لا يصح أن يفعل الحركة إلا متولدة عن الاعتماد فيفعل الاعتماد أولاً في يده ثم تتولد من ذلك الحركة فيها وفيما اتصل بها من العظم والشعر ولا بد من أن يقال بذلك لأننا قلنا أنه يحرك اليد ثم يحرك العظم من بعد حركة متولدة عن اعتماد اليد وجب أن يكون العظم في حال سكونه مفارقاً لليد لأنه لا يجوز أن يكون جسماً يتحرك أحدهما ويسكن الآخر إلا ويقتضيان وتفاوت ذلك ما نقله في الذواتة وقطر الرخا وقطبها لأننا لا نقول في أجزاء القطر^١ كما هي أنها بمجموعها تسكن حال حركة القطر بل نقول في هذه الأجزاء ما يتحرك وفيها [228] ما يسكن وكذلك حال أجزاء القطب فيحصل هناك انفصال من وجه واتصال من وجه فلذلك لا يزايد ولو قدرنا صموداً من حديد في جراب وقدرنا أن أحد طرفي العمود مشدود بالشجرة ثم يحرك الجراب مع سكن العمود لوجب أن يفارقه الجراب وكذلك لو يحرك اللحم الذي حوّل العظم مع سكن العظم لكان يفارقه كما يجب أن يفارق الجراب العمود الذي مثله^٢ به فإن قيل أليست إحدى الحياتين لا يصح أن توجد مع صدم الأخرى من غير أن يمكن أن يبين تعلق بينهما فهذا جرتهم مثل ذلك في العجوه واللون قيل له قد قيل بأن أحدهما محتاج إلى الأخرى في وجودها والأخرى محتاج إليها في أن ترجب كون محلها بعضاً للحي وهذا ليس بصحيح لأنه ليس بأن يقال أن

١) مثلاً. 2) القطب. Maor.

أحدهما) إنما تحتلج في الوجود إلى الأخرى أولى من أن يقال في الأخرى أنها تحتلج في الوجود إليها، وقد قيل أنا وإن قلنا في الحيائيتين أن وجود أحدهما لا يمكن مع عدم الأخرى فإن ذلك لا يستد علينا معرفة تغايرهما وليس كذلك سبيل الجواهر واللون ألا ترى أنه يمكن أن يقال على هذا أن اللون صفة للجواهر وهذا لا يصح أيضا لأنه يرى مع وجود الطريقة التي لأجلها قصينا بأن الجواهر يجوز أن يخلو من اللون وبعد فإن ذلك لا يستد علينا ضيق العلم بأن اللون غير الجواهر لأنه يمكن أن يعلم أن اللون لا يجوز أن يكون صفة للجواهر مع الشك في صحة خلو الجواهر من اللون، وقد قيل إن أحدهما تحتلج في كونه حيا إلى أجزاء من الحياة كما تحتلج إني قدر من أجزاء الجواهر ولا يكون لبعضها احتياج إلى البعض في الوجود كما لا يجوز لبعض أجزاء الجوهر احتياج إلى البعض في الوجود وهذا أقوى ما [28a] يقال في الجواب على هذا السؤال فإن قيل أو ليس لا بد من أن يحصل الحي (٢) على صفات بكونه حيا ولا يصح حصول بعضها من غير أن يحصل البعض ولا يمكن أن يبين تعلّق بينهما فكما يجوز ذلك في صفات فلم لا يجوز مثله في الذوات قيل نه إنما لا يجوز أن يحصل بعض هذه الصفات من دون أن يحصل البعض لأنّ الحيّ متى لا بد من أن يكون جملة تصير بالحياة في كلّ جزء من أجزائها في حكم الشيء الواحد فلذلك لا يجوز أن يحصل بعض هذه الصفات من دون أن يحصل البعض، يبين ذلك أن الجزء المنفرد لو صح أن يكون حيا لم يجب أن تحصل هذه الصفات ولا أجزاء الحياة فقد ثبت أن

1) Maor. أحدهما. 2) الفهّ في Maor.

ذلك إنما يجب لاستحالة أن يكون الجزء حياً ولو جوب أن يكون
الحى ممّا جملة

فإن قيل لم قلتم أنه لا تعلّق بين الجواهر واللون على وجه يقتضى
استحالة خلو الجواهر من اللون قيل له لو كان بينهما تعلّق لكن
لا يخلو من أحد أمرين أما أن يكون تعلّق الاحتياج أو تعلّق
الإيجاب وقد ثبت أنه لا يجوز أن يكون بين الجواهر واللون تعلّق
الاحتياج أو تعلّق الإيجاب^١ على وجه يقتضى استحالة خلو منه
فيجب أن يجوز خلو من اللون

فإن قيل لم قلتم أنه ليس بينهما تعلّق الاحتياج^٢ قيل له لو احتلج
الجواهر إلى اللون لكان لا يخلو من أمر ثلاثة أما أن يحتلج إليه
فى وجوده أو يحتلج إليه فى صفاته يجب فى حال وجوده أو يحتلج
إليه فى حكم يجب له فى حال وجوده ولا يجوز أن يحتلج فى
وجوده إليه لوجوه أحدها أنه لو احتلج إلى اللون واللون يقع على
الشىء وصفه لكان يحتلج فى وجوده إلى الشىء وصفه ولا يجوز
ذلك فإن قيل أليس عندكم أن التأليف يحتلج فى وجوده إلى
الكون ثم يصح أن يوجد مع ذلك الكون مع صفته وأحدهما
يخالف الآخر [286] فى تصحيح وجود التأليف وهما قلتم أن الجواهر
يجوز أن يحتلج إلى اللون وإن كان اللون يقع على شىء وصفه
قيل له لسا نقول فى التأليف أنه يحتلج إلى الكون^٣ بل نقول
يحتلج إلى أن يكون محلاً فى حكم المحل الواحد فلو تم ذلك
من غير كون لصح وجود التأليف فإن قيل أليس عندكم أن
الإرادة تحتلج فى وجودها إلى وجود العلم بصحة حدوث المراد ثم

١. لور. Msor. ٢. احتياج. Msor. ٣. إيجاب. Msor.

الظن لصحة حدوث المراد ينوب منابه في صحة وجود الإرادة معه وإن كان صدق العلم قيل له لا نقول أيضا في الإرادة أنها تحتاج إلى العلم بصحة حدوث المراد بل نقول أن كون المراد مريدا يحتاج إلى أن لا يكون في حكم السامع عن صحة حدوث المراد فلو أمكن ذلك من غير علم أو اعتقاد أو ظن له لصح أن يريده فإن قيل أليس التأليف يحتاج في كونه التزاما إلى الرطوبة واليبوسة وهما صفتان فقد احتاج في حكم من الأحكام إلى الشيء وصحة قيل له ليس كونه التزاما أكثر من وجود التأليف مع أن في أحد محله رطوبة وفي الآخر يبوسة لا أنه أمر زائد عليه حتى يقال أنه يحتاج في حكم الأمر إلى هذين المعنيين، فإن قيل ولم قلتم أن الشيء لا يجوز أن يحتاج في وجوده إلى الشيء وصحة قيل له لأن ما يحيل الشرط يحيل للشروط فلو كان الأمر على ما ذكرته لكان أحد الصفتين من حيث أنه يحتاج إليه يصح وجود المحتاج ومن حيث أنه يضاد شرطه يحيل وجوده وهذا يتناقض، ويدل أيضا على أن الجوهر لا يحتاج في وجوده إلى اللون أن اللون يحتاج في وجوده إلى الجوهر فكان يجب أن يحتاج كل واحد منهما إلى صاحبه وجه الحاجة واحد وهذا يستحيل كما يستحيل احتياج الشيء إلى نفسه فإن قيل أليس عندكم أن الجوهر [24a] يحتاج إلى الكون مع أن الكون يحتاج إليه فلم لا يجوز مثل ذلك في الجوهر واللون قيل له أن الجوهر لا يحتاج في وجوده إلى الكون وإنما يحتاج في كونه كائنا في جهة مخصوصة إلى وجود الكون فيه في تلك الجهة والكون يحتاج في وجوده إلى وجود الجوهر

1) أن الشيء aus Textglosse; besser أن الشيء.

فقد اختلف وجه الحاجة فلا يلزم أن يكون محتاجا إلى نفسه فإن قيل ما أنكرتم أن اللون يحتاج في وجوده إلى تحييز الجوهر والجوهر يحتاج في وجوده إلى وجود اللون فقد اختلف وجه الحاجة فيه كما اختلف وجه الحاجة فيما ذكرت قيل له معما احتياج اللون إلى تحييز الجوهر والجوهر يحتاج في تحييزه إلى وجوده فقد احتياج اللون في وجوده إلى وجود الجوهر فإن كان بواسطة فيجب أن يكون وجه الحاجة واحدا فإن قيل أن الجوهر إذا احتلج في كونه كائنا إلى وجود الكون والكون يحتاج في وجوده إلى وجود الجوهر وجب أن يكون وجه الحاجة واحدا قيل له ولا سواء لأن الجوهر لا يحتاج في وجوده إلى أن يكون كائنا في جهة مخصوصة حتى إذا احتلج انكون في وجوده إلى وجود الجوهر احتياج إلى أن يكون كائنا في جهة مخصوصة فيلزم أن يحتاج الشيء إلى نفسه إذ قد ثبت أنه يحتاج في كونه كائنا في تلك الجهة إلى وجود الكون فقد ظهر بهذا الفرق بين الموضعين، ويدل على أن الجوهر لا يحتاج في وجوده إلى اللون أنه لو كان كذلك لصح أن يوجد اللون مع عدم الجوهر لأن من حق المحتلج إليه أن يصح وجوده مع عدم المحتلج لتمييز المحتلج من المحتلج إليه ألا ترى أن الحياة لما احتاجت في وجودها إلى وجود البنية صحت وجود البنية مع عدم الحياة ولا يجوز أن يحتاج الجوهر إلى اللون في صفة تحب له في حال وجوده [243] لأن تلك الصفة لا تخلو أما أن تكون كونه جوهر أو كونه متحيزا أو كونه كائنا في جهة دون جهة، ولا يحتاج

1) Im Macr. eine, nach dem Schriftgebrauch des Manuscriptes
 بها auflösende, Zusammensetzung.

في كونه جوهرًا إلى وجود اللون لأنّه قد كان جوهرًا في حال عدمه
ولأنّ^١) اللون يقع على شيء وحدّه ولا يجوز أن يحتاج في صفة من
الصفات إلى أمرين صديّين ولأنّه لو كان كذلك لكان لا يخلو اللون
من أن يكون شرطًا في كون الذات جوهرًا أو يكون علّة فيه ولا
يجوز أن يكون علّة لأنّه لا يجوز أن يكون صفة الذات موجبة عن
علّة لا سيما ولا يجوز أن يكون المعنيان الصّدان يوجبان^٢) صفة
واحدة ولا يجوز أن يكون شرطًا لأنّ صفة الذات لا تكون مقصورة في
صحتها وثبوتها على أمر واحد على الذات، ولا يجوز أن يحتاج إلى
اللون في تحييزه لهذين الوجهين الآخرين اللذين ذكرناهما في أنّّه
لا يحتاج إلى اللون في كونه جوهرًا ولأنّه قد ثبت أن اللون^٣)
يحتاج في وجوده إلى تحييز الجوهر فكان يجب أن يكون كلّ واحد
منهما محتاج إلى صاحبه ووجه الحاجة واحد وهذا محال لأنّه يقتضي
أن يكون الشيء محتاجًا إلى نفسه، ولا يجوز أن يحتاج إلى اللون في
كونه كائناً^٤) لأنّه لو كان كذلك لكان اللون يؤثر في هذه الصفة
كما يؤثر فيه وجود الكون ولو كان كذلك لاستحال أن ينتقل في
الحالات بلون واحد كما استحال أن ينتقل فيها بكون واحد وكان
يجب أن يستحيل أن تتعاقب عليه الألوان وهو في محالها^٥) واحد
كما يستحيل أن تتعاقب عليه الألوان والحالات^٦) واحد وكان يجب
أن تكون الصفة الواحدة موجبة عن جنسين مختلفين وكان يجب
أن لا يحصل في جهة^٧) إلا جنس من اللون مخصوص وهذا يوجب
أن يثبت من أجناس الألوان ما لا يتناقض كما يثبت من أجناس

1) fehlt im Mss. 2) so der durch Glossa korrigierte Text.

3) Mss. الكون. 4) Mss. wiederholt في كونه كائناً. 5) الكون.

ألا يكون ما لا يتناقض وكان يجب أن يكون اللون داخلا تحت مائدونا
 كاللون [25a] لأن كون الجوهر كائنا في جهة إذا كان يقف على
 قصدنا وتعييننا وكان لا يجوز أن تؤثر أحوالنا في نفس هذه الصفة
 فلا بد من أن تؤثر في وجود ما له ولأجله تحصل هذه الصفة فان
 كان اللون كالكون في التأثير في حصول هذه الصفة فالواجب أن
 يكونا سواء في أنهما يوجدان هنا ولا يجوز أن يحتاج إلى اللون في
 حكم يجب له في حال وجوده لأن الحكم الذي يجب له في
 حال وجوده لا يخلو من أن يكون احتماله للعرض أو منعه مثله
 من أن يحصل بحيث هو أو عكسه إدراكه بالخاصتين وقد عرفنا أنه
 لا يجوز أن يحتاج إلى اللون في احتماله للعرض لأنه ليس يخلو
 من أحد أمرين أما أن يحتاج إليه في احتمال نفس الكون^١ أو يحتاج
 إليه في احتمال عرض آخر وقد عرفنا أنه لا يحتاج إلى اللون في احتماله
 للكون لأجل أنه مع تحييه يجب أن يكون فيه كون سواء وجد فيه
 اللون أو لم يوجد فإذا لا يحتاج في احتماله ذلك إلى وجود اللون
 فيه ولأنه ليس بل يقال يحتاج في احتماله للكون إلى وجود اللون
 فيه بأولى من أن يقال يحتاج في احتماله للون إلى وجود الكون
 فيه فيجب أن يكون كذا واحد منهما مشروطا بصاحبه وبعد فإنه
 لو احتاج في احتمال عرض من الأمراض إلى وجود اللون فيه لكان
 يحتاج ذلك العرض في وجوده إلى وجود اللون وقد عرفنا أنه لا
 يحتاج شيء من الأمراض إلى وجود اللون فيه وبعد فإن احتماله
 لبعض الأمراض حكم واحد وليس يجوز أن يحتاج في ذلك للحكم
 إلى الشيء وضده، على أن احتمال الجوهر للعرض حكم يجري مجرى

1) Mssr. اللون.

للحقيقة للتحيز فمع التحيز لا بدّ من ثبوته وجد اللون فيه أو لم يوجد، ولا يجوز أن يحتاج في احتماله للون إلى وجود اللون فيه لأنّه يحتمل [255] الصّدين ويحتمل ما لا يتناهى فكان يجب أن يوجد فيه الصّدان وأن يوجد فيه ما لا يتناهى من اللون، ولا يجوز أن يحتاج إلى اللون شيء منه لئله من أن يحصل بحيث هو لأنّه قد ثبت أنّ هذا للحكم واجب مع حصول التحيز سواء كان فيه لون أو لم يكن ولأنّ الحكم الواحد لا يجوز أن يحتاج إلى الشيء وهذه، ولأنّ أنّه كان يجب أن يكون هذا للحكم صادراً عن اللون مع أنّه مقتضياً) عن التحيز وبهذا أيضاً نعلم أنّه لا يحتاج إليه في احتماله للعرض ولا في صحة إدراكه بالخاصتين، وبعد فلو صحّ ذلك لكان لا مانع يمنع من جواز خلو من اللون وكان يجب أن يقال بأنّه لو خلا من اللون لما صحّ إدراكه وكان يجب أن يجوز وجوده من غير أن يكون مدركاً، فقد ثبت بهذه الجملة أنّه لا يحتاج الجوهر إلى اللون في وجه من الوجوه

ولا يجوز أن يوجب الجوهر اللون لأنّه لو كان كذلك لكان لا يخلو الإيجاب من أحد أمرين أما أن يكون إيجاب العلّة للمعلول أو يكون إيجاب السبب للمسبّب، ولا يجوز أن يقال أنّ الجوهر يوجب اللون إيجاب العلّة للمعلول لأنّ العلّة لا توجب الذات وإنما توجب الأحكام لأجل أنّ العلّة لا توجب الصفة للذات دون غيرها ألاّ وتكون مختصة بهاء) ولا تختص بهاء) ألاّ وتكون موجودة فيتربّط وجودها على وجود هذا المعلول فكيف يجوز مع هذا أن يكون وجود

1) Msor. مقتضياً.

2) Msor. به.

هذه الذات صادرا عنها، على أن الموجب عن العلة يكون لأمر يوجع
 إلى ذات العلة والوجود بالحدوث يكون بالفعل فلا يصح أن تكون
 العلة موجبة لوجود الذات فإن قيل أليس من قولكم أن السبب
 يوجب وجود المسبب لما هو عليه [28a] مع أن وجود المسبب
 بالفعل يحصل قلم لا يجوز أن تكون العلة موجبة لوجود الذات
 وإن كان ذلك الوجود حاصلًا بالفعل قيل له أن السبب في الحقيقة
 لا يوجب وجود المسبب والموجب هو بالفعل يفعل المسبب عند
 فعله للسبب، بعد فلو كان الجوهر يوجب اللون إيجاب العلة أو
 إيجاب السبب لما كان بأن يوجب أحد الصفتين أولى من أن
 يوجب الصفة الآخر لأنه لا مخصص يخصه بإيجاب أحدهما
 دون الآخر وهذا يوجب أن يكون موجبا للصفتين بل الأضداد في
 حالة واحدة ولا يلزم عليه الاعتماد في توليده للكون لأن هناك ما
 يخصص لتوليده للكون في أقرب الجهات إلى جهة محله لاستحالة
 الطفر على 1) محله، ومما يندب أيضا على أن الجوهر لا يوجب اللون
 إيجاب السبب للمسبب أنه لو كان كذلك لوجب أن تشترك الجواهر
 كلها في اللون لأنها جلس واحد ويمثل هذا يعلم أنه لا يوجب
 إيجاب العلة للمعلول، وبعد فكان يجب أن يصح أن يوجد الجوهر
 ويعرض عارض فيمنعه من توليده اللون فيخلو من اللون لأن ذلك
 واجب فيما يوجب السبب لينفصل موجب السبب عن موجب العلل
 فإن قيل هذا لا يصح لأن العارض الذي يعرض فيمنعه من
 إيجاب اللون لا يكون إلا اللون آخر فلا يخلو من اللون لأنه بين
 أمرين بين أن يوجد فيه لون قد أوجبه حين أن يوجد لون

1) besser. 2) Maar. فيمنع.

ويُمنع من إيجابه لما يوجبهُ قيل له هذا لا يصح لأن الجواهر إذا
جُعِلَ موجباً للون فليس يمكن أن يقال أنه موجب لجنس مخصص
دون غيره من الألوان فلما كان كذلك كان كذا لون [266] يخلقه
الله تعالى فيه مُبتدئاً من جنس ما يجوز أن يتولد عن الجواهر فلا
يصح أن يمنع من التوليد فإذا لا بدّ على هذا الموضوع إذا فعل
الجوهر من أن يكون مولداً ولا بدّ من أن يقال أنه لا يجوز أن يوجد
ألا ويكون مولداً للون وقد عرفنا أن هذا لا يصح فيما يوجبهُ
السبب لِيَتَمَيَّزَ عما توجبه العلّة

دَلِيلٌ آخَرٌ وَهَذَا عَلَى صَحَّةِ مَا قُلْنَا فِي أَصْلِ الْمَسْئَلَةِ أَنَّهُ قَدْ ثَبِتَ
فِيمَا بَيَّنَّا جَوَاهِرَ وَأَجْسَامَ خَالِيَةً مِنَ الطَّعْمِ وَالرَّوَائِحِ فَلَمَّا صَحَّ ذَلِكَ
فِي الطَّعْمِ وَالرَّائِحَةِ فَالْوَاجِبُ أَنْ يَصَحَّ فِي اللَّوْنِ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَفْصِلُ
بَيْنَهُمَا وَالشَّبَهَةَ فِيهِمَا وَاحِدَةً وَالطَّرِيقَةَ فِيهِمَا وَاحِدَةً فَإِنْ قِيلَ لِمَ
قُلْتُمْ أَنَّ هَاهُنَا جَوَاهِرَ خَالِيَةً مِنَ الطَّعْمِ وَالرَّوَائِحِ قِيلَ لَهُ نَحْنُ
نَسْتَنْشِفُ الْهَوَاءَ وَالْمَاءَ فَلَا نَجِدُ لَهَا رَائِحَةً وَلَا نَجِدُ لِلْهَوَاءِ طَعْمًا
وَكَذَلِكَ لَا نَجِدُ الطَّعْمَ لظَاهِرِ الْعَيْنَةِ وَالْإِجَاصَةِ وَإِنْ جَاوَرَ اللَّهَاقَ وَقَدْ
عَرَفْنَا أَنَّ لِلدَّرَكِ إِذَا حَصَلَ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي عَلَيْهَا يُدْرِكُ وَحَصَلَ عَلَى
الْوَاحِدِ مِمَّا عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي عَلَيْهَا يُدْرِكُ وَارْتَفَعَتِ الْمَوَانِعُ فَالْوَاجِبُ
أَنْ نُدْرِكَهُ ١) وَيَجِبُ أَنْ نَعْلَمَ مَا نُدْرِكُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ لَيْسَ ظَنُّ
قِيلَ أَمَّا لَا تَتَبَيَّنُهُ لِأَنَّ أَفْعَاءَهُ قِيلَ لَهُ أَنَّ الْأَلْفَ لِلشَّيْءِ لَا يَقْتَضِي أَنْ
لَا يُتَبَيَّنَ ذَلِكَ عِنْدَ الْإِدْرَاكِ يَبَيَّنُ ذَلِكَ أَنَّ أَحَدًا قَدْ أَلْفَ الْإِدْرَاكِ ٢)
تَفَسَّرَ وَمَعَ هَذَا فَإِنَّهُ يَتَبَيَّنُ مَا يُدْرِكُهُ وَأَمَّا لَا يَتَبَيَّنُ الْهَوَاءَ الرَّقِيقَ

1) Msor. nach حصول im. 2) Von ارتفعت an aus Glossen.

3) Msor. إدراك.

الذى يجاور محل حياته لا لأجل أنه ألفه بل لأجل أنه محتاج في
تبيينه لما يدركه لئلا أن يكون هناك حركة نحو ما يحصل بهبوب
الريح أو يكون هناك حر أو برد فإن قيل إنما لا يتبين ذلك لأن
فيه روائج مختلفة وطعماً مختلفة قيل له يجب أن يتبين ذلك
[27٥] كما يتبين إذا خلط بعض الأجسام التي فيها طعم روائج
ببعض وقد عرفنا أنه ليس يُجدّ حال هذه الأجسام كما ليس
يُجدّ حال ما ذكرناه من الأجسام التي لها طعم مختلفة إذا امتزجت
واختلطت فإن قيل إنما لا نتبين ذلك لقلة قيل له إذا كان
الجسم الذى نستشله كثير الأجزاء وفى كل جزء منها جزء من
الرائحة فلا بد من أن يتبين ذلك كما يجب أن يتبين لون
الجسم الكثير إن كان فى كل جزء منه جزء واحد من اللون
تليد آخر وأحد ما يدل على ذلك أن الصوت لا يحتاج في وجوده
بما نبينه من بعد إلى أكثر من الحقل وقد عرفنا أن الحقل قد
يخلو من الصوت رأساً مع احتماله فلوجب أن يجوز أن يخلو من
اللون لأنه لا فرق بين الأمرين

ذكر جملة من أسألتهم في هذه المسئلة والجواب عنها
سؤال قالوا لا يجوز أن يوجد الجوهر ولا يصح أن يرى ولا يجوز أن
يرى إلا على هيئة والهيئة لا بد من أن تكون لونها من الألوان
لذلك يجب أن يقضى باستحالة خلو الجوهر من اللون الجواب
يقال لهم قولكم أن الجوهر لا يجوز أن يرى إلا على هيئة تصوى
فيها يناعون بل من جاز خلو الجوهر من اللون يجوز أن يرى [276]
لا على هيئة فإن قيل لا تتصور هيئة الجوهر من غير أن يكون على

بلغت المقابلة. 2) Hier folgt im Mscr. 3) Mscr. وان. 4) fehlt im Mscr. 5) يتلو الجزء الثالث

هيئة وإذا كان كذلك لم يجوز ما قلتموه قيل له هذا تعقبي أيضا
 بل يمكن تصور ذلك من دون أن يكون على هيئة بأن يرى منتقن
 الخلل عن إدراك ما فيه من ^١ لون وبعد فاته ليس يجب أن ينغى ما
 لا يمكننا تصوّره فإنا لا نتصور أكثر ما نثبت من الأعراض ولا يصح
 تصور القديم ويصح إثباته مع ذلك وبعد فلو كان لا يجوز أن يرى
 إلا على هيئة لكان الواجب بما قدّمناه من الدليل أن يجوز أن
 يوجد الجوهر وإن كان لا تصح رؤيته بأن يكون خاليا من اللون
 سؤال ^٢ قالوا أن إدراكنا للجوهر من طريق اللمس مثل إدراكنا من
 طريق العين لأن الصفتين متعلقان بتعلق واحد على وجه واحد
 ومع هذا فإنا نفصل بين أن نرى الجوهر بالعين وبين أن ندركه
 باللمس وإنما نفصل بين الأمرين لأننا إذا أدركناه بالعين أدركنا
 بالعين اللون فيه وليس كذلك سبيلنا إذا أدركناه لمسا ثبت
 بذلك أنه لا يجوز أن يخلو الجوهر من اللون الجواب يقال لم إنما
 نفصل بين أن ندرك الجوهر بالعين وبين أن ندركه باللمس وإن
 كانت الصفتان مثليتين لاختلاف طبيعتهما لا لأجل ما ظننتموه وقد
 عرفنا أن أحدهما يفصل بين أن يعلم وجود الشيء بالخبر وبين أن
 يعلمه بالإدراك وإن كان العلمان مثليتين لاختلاف طبيعتهما، وبعد
 فلو كنّا ندرك السواد باللمس عند إدراكنا للجوهر كنّا نرى مع
 ذلك بين أن ندرك الجوهر واللون بالعين وبين أن ندركهما باللمس
 وكان لا يجب لمكان هذه التفرقة إثبات معنى آخر في الجوهر متعلق
 الرؤية به دين الإدراك لمسا وكذلك سبيل ما ذكره
 [28a] سؤال قالوا لو جاز خلو الجوهر من اللون لجاز أن تجتمع فيه

١) آخر. 2) GL. من. Ms. fehlt.

الألوان للتصاندة الْجَوَابُ إِنَّ مَا ذَكَرَهُ جُمِعَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ
 مِنْ غَيْرِ مِلَّةٍ وَبَعْدَ فِتْنَةٍ يَقَالُ لَهُمْ أَنَّ التَّخْلُوعَ لَا يُقَاسُ عَلَى الْاجْتِمَاعِ
 لِأَنَّ هَذِهِ الْأَصْدَادَ كَمَا تَتَصَادُ فِي الرَّجْدِ لَا تَتَصَادُ فِي الْعَدَمِ وَلَا
 يَمْتَنِعُ خُلُوعُ الْجَوْهَرِ مِنْ هَذِهِ الْأَصْدَادِ وَإِنْ اسْتَحَالَ وَجُودَ هَذِهِ
 الْأَصْدَادِ فِيهَا يَبَيِّنُ مَا قُلْنَاهُ أَنَّ الْأَحْمَرَ قَدْ انْتَهَى عَنْهُ السَّوَادُ
 وَالْبَيَاضُ وَصَحَّ ذَلِكَ فِيهِ وَإِنْ اسْتَحَالَ اجْتِمَاعُ السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ فِيهِ فَلَنْ
 قَالُوا إِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ بَعْدَ أَحَدِهِمَا فِي الْعَقْلِ كِبَعْدَ الْآخَرِ قَبِيلٌ
 لَمْ يَمَّا ذَا عَلِمْتُمْ أَنَّ بَعْدَ أَحَدِهِمَا كِبَعْدَ الْآخَرِ فِي الْعَقْلِ فَإِنْ انْتَهَى
 الضَّرُورَةُ لَمْ يَصَحَّ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ ذَلِكَ وَإِنْ قَالُوا نَعْلَمُ ذَلِكَ بِاسْتِدْلَالٍ
 طَوَّلُوا بِإِيرَادِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ وَلَنْ يَجِدُوا إِلَيْهَا سَبِيلًا
 سَوَّالٌ قَالُوا قَدْ صَرَّفْنَا أَنَّ الْجَوْهَرَ يَسْتَحِيلُ خُلُوعَهُ مِنَ الْكَوْنِ وَإِنَّمَا
 اسْتَحَالَ خُلُوعُهُ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُهُ وَهَذِهِ الْعِلَّةُ حَاصِلَةٌ فِي اللَّوْنِ
 فَجَبِبَ أَنْ يَسْتَحِيلَ خُلُوعُهُ مِنَ اللَّوْنِ الْجَوَابُ يَقَالُ لَهُمْ لِمَ قُلْتُمْ أَنَّ
 الْجَوْهَرَ إِنَّمَا اسْتَحَالَ خُلُوعُهُ مِنَ الْكَوْنِ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُهُ فَإِنْ قَالُوا إِنَّ الْجَوْهَرَ
 لَمَّا لَمْ يَحْتَمِلْ ذَلِكَ وَجَبَّ خُلُوعُهُ مِنْهُ وَالْعِلَّةُ هِيَ الَّتِي يَثْبُتُ لِلْحَكْمِ
 بِثَبُوتِهَا وَيُزُولُ بِزَوَالِهَا قَبِيلٌ لَمْ هَذَا الْقَدْرُ لَا يَدُلُّ عَلَى صَحَّةِ الْعِلَّةِ
 لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْجَوْهَرَ يَجِبُ تَحْيُوهُ عِنْدَ وَجُودِهِ وَيَسْتَحِيلُ ذَلِكَ عِنْدَ
 عَدَمِهِ وَمَعَ ذَلِكَ فَتَنَةٌ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْزَلَ التَّحْيِيزُ بِالْوُجُودِ وَإِنَّمَا يُفَضَى
 بِصَحَّةِ الْعِلَّةِ إِذَا ثَبِتَ الْحَكْمُ بِثَبَاتِهَا وَزَالَ بِزَوَالِهَا وَلَا يَكُونُ هُنَاكَ
 أَمْرٌ آخَرُ يَكُونُ تَعْلِيلُ الْحَكْمِ بِهِ أَوَّلَى، ثُمَّ يَقَالُ لَهُمْ مَا أَنْكَرْتُمْ أَنَّ
 [286] الْجَوْهَرَ إِنَّمَا اسْتَحَالَ خُلُوعُهُ مِنَ الْكَوْنِ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْيُوهُ لَا يُوْجَدُ إِلَّا
 وَيَكُونُ فِي جِهَةٍ مِنَ الْجِهَاتِ وَلَا يَحْصُلُ فِي تِلْكَ الْجِهَةِ إِلَّا لَوُجُودِ

1) Msor. العرض:

الكون فلهذا استحال خلوّه من الكون لا لآتئه¹ يحتمله وهذه العلة
مقودة في اللون لأن الجواهر بما بيناه من قبل كما يحصل في جهة
لوجود الكون لا يحصل فيها لأجل اللون ثم يقال لم لو كان احتمال
الجواهر لعرض من الأعراس يلتصق وجود ذلك العرض فيه لوجب
أن يوجد في المحل الصّان لآتئه يحتملها بل كان يجب أن
يوجد فيه ما لا نهاية له من الأعراس لآتئه يحتمل ما لا يتناهى
سؤال قالوا قد عرفنا أن الجواهر لا يجوز أن يخلو من اللون بعد
وجوده فيه فوجب أن لا يجوز خلوّه منه في حال من الأحوال قيل
له إنما لم يجوز² خلو الجواهر من اللون بعد وجوده فيه لأجل
أن اللون إذا انتفى مع جواز أن لا ينتفى فلا بد من أمر يؤثر في
انتفائه وذلك الأمر ليس إلا طوّ³ الصّد وحال ذلك الصّد كحال
في أن البقاء جائز عليه فيجب أن لا يجوز خلوّه منه بعد وجوده
فيه وليس كذلك سبيل الجواهر إذا لم يوجد فيه لون من
الالوان أصلاً لأنّ العدم المستمر لا يكون متعلقاً بوجود صد أو ما
يجرى مجرى الصّد كالعدم المتجدّد مع جواز أن لا يتجدّد
ألا ترى أن السواد كان معدوماً قبل وجود الجواهر ولم يكن عدمه
متعلقاً بوجود صد كما كان مستتراً

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّ الْجَوْهَرَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَاقِيًا لِعِلَّةٍ

لا خلاف بين شيوخنا في أن الجسم لا يجوز أن يكون باقياً بقاءه
وقد قال بذلك شيخنا أبو الحسين الخياط وقال بأن الجواهر
يعدم بأن يتعلق كون القديم تعالى قادراً بالعدمية وقال أبو حفص

طروا. Msor. 3) يجب. Msor. 2) لآتئه لا. Msor. 1)

الْقَمِيسِيّ الْبَاقِي لَا يَكُونُ بَاقِيًا بَقَاءً وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي الْعَسَمِ
[24a] فِي أَفْهَامِ الْإِسْوَاعِ وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ أَنَّ الْإِسْوَاعَ يَكُونُ بَاقِيًا بَقَاءً يَحِلُّهُ
وَالَّذِي يَنْدُلُ عَلَى صَحَّةِ مَا نَذَّهَبُ إِلَيْهِ وَجَوِّهِ

أَحَدُهُمَا أَنَّ الْبَاقِيَّ لَيْسَ لَهُ بِكَوْنِهِ بَاقِيًا صِفَةً زَائِدَةً عَلَى وَجُودِهِ
وَأَمَّا يَغْفِيْدُ اسْتِمْرَارَ الْوُجُودِ وَاسْتِمْرَارَ الصِّفَةِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً
زَائِدَةً عَلَيْهَا كَمَا أَنَّ اسْتِمْرَارَ الْعَدَمِ لَا يَكُونُ صِفَةً زَائِدَةً عَلَى الْعَدَمِ
يَبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ الْوُجُودَ إِذَا كَانَ يَتَجَدَّدُ حَالًا بَعْدَ حَالٍ فَالْصِّفَةُ
الَّتِي لَهُ بِالْوُجُودِ هِيَ الَّتِي كَانَتْ مِنْ قَبْلُ وَقَدْ عَرَفْنَا أَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ
مِنْ قَبْلُ لَمْ يَكُنْ لَعَلَّةً فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ فِي الثَّانِي لَعَلَّةً وَهَلْ
هَذَا إِلَّا الْقَوْلُ بِأَنَّ الْعَلَّةَ الْمَوْجِبَةَ لِلصِّفَةِ مَتَرَاخِيْلًا عَنْهَا فَبَيْنَ قِيلَ لَمْ
قُلْتُمْ أَنَّ الْبَاقِيَّ لَيْسَ لَهُ بِكَوْنِهِ بَاقِيًا صِفَةً زَائِدَةً عَلَى وَجُودِهِ قِيلَ لَهُ
لَأَجْلِ أَنَّ كُلَّ مَنْ عِلْمُهُ أَوْ عِلْمُ غَيْرِهِ مَوْجُودًا مَتَوَلَّى الْوُجُودَ فَقَدْ
عِلْمُهُ بَاقِيًا وَكُلَّ مَنْ عِلْمُهُ أَوْ عِلْمُ غَيْرِهِ بَاقِيًا فَقَدْ عِلْمُهُ مَوْجُودًا غَيْرَ
مَتَجَدِّدٍ الْوُجُودَ فَلَوْ كَانَ لَهُ صِفَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى مَا قُلْنَا لَكَانَ لَا يُمْنَعُ
أَنْ يُعْلَمَ أَحَدُهُمَا وَلَا يَعْلَمَ الْآخَرُ وَلَا تَكُنْ كَانَ لَا يُمْنَعُ أَنْ يَحْصَلَ
هَوَاءٌ وَغَيْرُهُ مَوْجُودًا غَيْرَ مَتَجَدِّدٍ الْوُجُودَ وَلَا يَكُونُ بَاقِيًا أَوْ يَكُونُ
هَوَاءٌ وَغَيْرُهُ بَاقِيًا وَلَا يَكُونُ مَوْجُودًا غَيْرَ مَتَجَدِّدٍ الْوُجُودَ، وَبَعْدَ
فَالْتِمَاسِهِ لَيْسَ يُمْكِنُ اثْبَاتُ الصِّفَةِ لِلذَّاتِ وَلَا يَكُونُ إِلَى اثْبَاتِهَا سَبِيلٌ لَا
مِنْ طَرِيقِ الصُّورَةِ وَلَا مِنْ طَرِيقِ الدَّلِيلِ وَلَسْنَا نَعْلَمُ الْبَاقِيَّ بِكَوْنِهِ
بَاقِيًا صِفَةً زَائِدَةً عَلَى مَا قُلْنَا وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُعْلَمَ فَيُجِبُ أَنْ لَا
يَغْفِيْدُ أَمْرًا زَائِدًا قَوْلُنَا بِأَنَّهُ عَلَى أَنَّهُ مَتَوَلَّى الْوُجُودَ، فَبَيْنَ قِيلَ يُمْكِنُ
أَنْ يَسْتَدْلَلَ عَلَى ذَلِكَ بِأَنْ يَقَالَ قَدْ وَجَدْنَاهُمْ يَسْتَوِيهِ بَاقِيًا بَعْدَ
أَنْ لَمْ يَسْتَوِ بِذَلِكَ مَعَ وَجُودِهِ فِي كِلْتَا الْحَالَتَيْنِ قِيلَ لَهُ لَا
يَصِحُّ اسْتِدْلَالُ بِالْعِبَارَاتِ عَلَى الصِّفَاتِ كَمَا لَا يَصِحُّ اسْتِدْلَالُ بِهَا

على المعانى [289] ويجب أن تكون الصفات معلومة أولاً ثم يُعبر
 عنها وكذلك المعاني، وبعد فإن هذا يوجب أن يكون المعد بكونه
 معاداً صفة زائدة على حدوثه لأنه قد كان مبتدأً محدثاً ولم
 يستمر معاداً، وبعد فإن الباقي لو كان له بكونه باقياً صفة زائدة
 على وجوده لكان له بكونه فائقاً صفة زائدة على وجوده ولكن
 كونه فائقاً مصاداً لكونه باقياً لآتهما يستحيل أن يحصل لا لوجه
 سوى التصاد ومن حَقَّ الصفتين المتصانفتين إذا احتاجت إحداهما
 إلى أمر أن تكون الأخرى محتاجة إليه فإذا كان كونه باقياً
 محتاجاً إلى وجوده وجب أن يكون كونه فائقاً محتاجاً إلى وجوده
 يبين ذلك أن كون الواحد منا عالماً لما صاد كونه جاهلاً افتقر
 أحدهما إلى ما يفتقر إليه الآخر فإن قيل أن كونه فائقاً يفيد
 صدمه بعد الوجود قيل له وكونه باقياً يفيد وجوده بعد أن كان
 موجوداً، فثبت بهذه الجملة أن الباقي ليس له بكونه باقياً صفة
 زائدة على الوجود فإذا كان موجوداً لا لعلته لم يجوز أن يكون باقياً لعلته
 دليل آخر وأحد ما أُستدل به أن الباقي لو كان باقياً ببقائه لكان
 يصح أن يوجد البقاء في الجسم في حال حدوثه لأنه يحتمل ذلك
 ولا وجه يحيل وجوده فيه، فإن قيل لم قلتم أنه لا وجه يحيل
 وجوده في حال الحدوث قيل له لو كان هناك وجه يحيل لكان
 ذلك الوجه لا يخلو من أمر أما أن يكون الجوهر غير محتمل له
 أو يكون الوقت وقتاً لا يصح وجود ذلك فيه أو تكون الصفة
 الموجبة من ذلك للمعنى مستحيلة عليه ولا يجوز أن يقال أن الحَلَّ لا
 يحتمله لأنه إنما يحتمله لكثرة وهو في حال الحدوث موجوداً محضاً

1) Msor. كنه wiederholt.

ولا يجوز أن يقال أن الوقت [90e] وقت لا يصح وجوده فيه لأجل أنه يقدر على أحداث الجواهر في الوقت الذي كان يصح أن يخلف ذلك البقاء فيه ولا يجوز أن يقال أننا يستحيل وجوده لاستحالة الصفة الموجبة منه لأننا قد بينا أنه ليس هناك صفة غير استمرار الوجود واستمرار الوجود لا يكون أكثر من الوجود لأن استمرار الصفة لا يكون أكثر من الصفة وذلك الصفة كانت حاصلة في حال الحدوث ألا أنها لم تكن متوالية، وبعد فإن العلة إذا أوجبت صفة من الصفات فلها تكون تابعة لتلك العلة في حصولها فيكون ثبوتها تابعاً لثبوت العلة وصحتها لصحة العلة واستحالتها لاستحالة العلة وإذا كان كذلك لم يجوز أن تحصل استحالة وجود العلة لمكان استحالة الصفة لأن هذا عكس ما يقتضيه النظر فإن قيل أو ليس يستحيل أن تحدث في الجسم الحركة إلى المكان العاشر في الوقت الثاني مع أن الجسم يحتمله ولا وجه يحيل وجود ذلك الكون فيه إلا استحالة الصفة الموجبة عنه فكيف يجوز أن يقال أن استحالة الصفة لا تكون مؤثرة في استحالة العلة قيل له أننا نجعل استحالة كونه كائناً في المكان العاشر في الوقت الثاني تابعة لاستحالة وجود الكون وأحلنا وجود الكون فيه في الوقت الثاني مع أن الكون يختص بالمكان العاشر لفقد شرطه لأن حدوثه في حال بقاء الجسم مشروط بأن يصادف كون الجسم في المكان التاسع فلذلك لم يصح أن يطرق^١ عليه والجسم في المكان الأول، فإن قيل أليس عندكم أن الحركة لا يجوز وجودها في الجسم في حال الحدوث مع أن الجسم يحتملها^٢ قيل له أن ذلك

١) يطرأ. Msor. ٢) يحتمله. Msor.

الجنس يصح أن يوجد لكنه لا يسمى حركة ولا يمكنه أن يقول
 أن ذلك [303] المعنى يصح أن يوجد لكنه لا يسمى بقاء لأنه لا
 يعقل ذلك الجنس إذا لم يكن بقاء كما يعقل جنس الكون في
 ذلك للكل وإن لم يكن يسمى حركة وبعد فلو كان ذلك المعنى
 موجودا في حال حدوث الجسم لكان عللة في وجوده وقد بينا من
 قبل أن العلل لا توجب حدوث الذات، فإن قيل في الجسم
 حال حدوثه معنى يصاد البقاء فيمنع من وجود البقاء وهو الطرؤ قيل
 له أن ما ذكرناه يُفسد ما قلته وبعد فإن من حلق الصدئين أن
 تصح فيهما طريقة البدل فيجوز أن يوجد كل واحد منهما بدلا
 من الآخر فكان يصح من الله تعالى أن يخلف البقاء في الجسم في
 ذلك الوقت بدلا من أن يخلف الطرؤ فيه

تذيل آخر وأحد ما يذلل على ذلك أن الجسم لو كان باقيا ببقاء
 لكان لا يتخلو البقاء من أحد أمرين أما أن يكون باقيا أو غير
 باق فلو كان باقيا لكان باقيا ببقاء آخر لأن الطريقة فيه وفي الجسم
 واحدة وهذا يوجب حدوث ما لا يتناهى من البقاء ولو كان غير
 باق وكان يحدث حالا بعد حال يحصل وجود الجسم في كل حال
 لأجله لوجب أن يحدث الجسم في كل حال لأن العللة لا يجوز
 أن تكون حادثنة والصفة الموجبة عنها مستمرة باقية لأن هذا
 ينقض كونها عللة وإذا كان الجسم يحدث حالا بعد حال وجب أن
 يكون له محدث في كل حال وإذا صح من الله تعالى أن يحدثه
 في الوقت الأول ولا يحدث له البقاء صح أن يحدثه في الوقت
 الثاني ولا يحدث له البقاء فهذا يؤيدهم إلى القول بنفي البقاء مع
 أن سائر ما يوردونه على إبراهيم يُفسد ما يقوله هؤلاء إذا ارتكبوا
 هذا المذهب، فإن قيل أليس الجسم الثقيل إنما [310] يدوم سكونه

بسكرين ما يستقر عليه ثم لا يجب إذا حدث السكرين في الجسم
 المحتل أن يحدث السكرين حالا بعد حال في الجسم الفوقاني
 وكذلك لا يجب وإن حدث البقاء حالا بعد حال أن يكون الجسم
 حالا حالا بعد حال قيل له أن سكرين المحتل لا يكون حلا في
 سكرين الفوقاني لأنه يجوز مع سكرين المحتل أن يحركه الفوقاني
 ويجوز أن يسكن هذا الفوقاني مع زوال سكرين المحتل بأن يكون
 معلقا بعلاقة

تليد آخر قد عرفنا أن البقاء لو كان معنى يحل الجسم لوجب
 أن يحتل في وجوده إلى وجود الجسم فلو كان الجسم موجودا في
 الثاني لأجله لكان لا يوجد في الثاني ما لم يوجد البقاء ولا يجوز
 أن يوجد البقاء ما لم يوجد الجسم وهذا يوجب أن يكون كل واحد
 منهما مشروطا بصاحبه وهذا يستحيل كما يستحيل أن يكون الشيء
 مشروطا بنفسه

تليد آخر وهو أنا إذا بينا أنه لا صفة للمباقي بكونه باقيا فلو كان
 البقاء معنى لكان قولنا باق يفيد وجود البقاء كما أن قولنا أسود
 يفيد وجود السواد لما لم يكن له بكونه أسود حلا ولو كان قولنا
 باق يفيد وجود البقاء لوجب أن لا يسمى الله تعالى باقيا وأن لا
 يكون باقيا في الحقيقة وقد عرفنا فساد ذلك، والعجب من هؤلاء
 إذا عللوا كون الجسم باقيا بوجود البقاء ولم لا يقولون بالأحوال وليس
 هناك إلا اثبات البقاء فكأنهم عللوا وجود البقاء بنفسه وليس يخفى
 فساد ذلك على أحد

تليد آخر ويدل على ذلك أيضا أن الجسم لو كان باقيا ببقاء لجاز

أن يوجد في الثاني والثالث ولا يوجد فيه البقاء فلا يكون باقيا مع استمرار [31b] وجوده كما أن الجسم لما كان متحركا لوجود الحركة صبح أن يوجد في الثاني والثالث ولا توجد فيه الحركة فلن قالوا أن الجسم في الثاني يوجد لأجل البقاء ولا يوجد لأجل الحركة لصبح أن يبقى^{١)} ولا حركة ولا يصح أن يستمر وجوده ولا بقاء قيل لهم^{٢)} فيجب أن يحتاج في وجوده إلى البقاء مع أن البقاء يحتاج في وجوده إلى وجود الجسم وهذا فاسد بما ذكرناه
 ذُكِرَ جُمْلَةً مِنْ أَسْئَلَتِهِمْ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ وَالْجَوَابُ عَنْهَا سَوَّلَ لَهُمْ قَالُوا وَجَدْنَا الْجِسْمَ قَدْ حَصَلَ بَاقِيَا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ بَاقِيَا وَنَاتِهِ فِي كِلَايِ الْخَالَيْنِ مَوْجُودَةً^{٣)} وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَاقِيَا لَوْجُودِ لَفَسَدِهِ وَلَا لَعَدَمِهَا وَلَا لَعَدَمِ مَعْنَى ظُلُوجِبِ أَنْ يَكُونَ بَاقِيَا لَوْجُودِ مَعْنَى الْجَوَابِ يَقَالُ لَمْ إِنَّا قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْبَاقِيَا بِكَوْنِهِ بَاقِيَا صَفَةً رَأْسَةً عَلَى وَجُودِهِ وَأَنَّهُ لَمْ يَجْعَدْ عَلَيْهِ إِلَّا الْعِبَارَةَ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعِبَارَةُ وَصْلًا إِلَى الْمَعْنَى وَاقْبَاتِهَا فَيَجِبُ أَنْ يَفْسُدَ مَا ذَكَرُوهُ وَبَعْدَ فُلُو كَلِمَةِ لَمْ بِكَوْنِهِ بَاقِيَا صَفَةً رَأْسَةً عَلَى وَجُودِهِ لَمَّا وَجِبَ أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ لَعَلَّةً لِأَجْلِ أَنْ الصِّفَةَ قَدْ تَجَدَّدَتْ فِي حَالٍ يَجِبُ تَجَدُّدُهَا وَالصِّفَةُ إِذَا وَجِبَ تَجَدُّدُهَا اسْتَعْنَتْ بِوُجُودِهَا مِنْ مَوْجِبٍ يَوْجِبُهَا لَمَّا قَدْ عَرَفْنَا أَنَّ تِلْكَ الْعَلَّةَ لَا يَدَّرُ أَنْ تَكُونَ لَهَا صِفَةً مُتَجَدِّدَةً فِي حَالٍ يَجِبُ تَجَدُّدُهَا^{٤)} وَيَسْتَعْنِي عَنْ عِلَّةٍ أُخْرَى لَوْجُودِهَا عِنْدَ الصَّحَّةِ وَهَذَا قَائِمٌ فِي الْبَاقِيَا فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَاقِيَا لَعَلَّةً

1) Msor. يبقا. 2) Msor. ل. 3) Msor. hier aus späterer Stelle:
 4) Msor. تجدها, Punkte von späterer Hand.

سَوَّلَ آخَرَ قَالُوا إِنَّ الْجَسْمَ يَجُوزُ عَدَمُهُ فِي الثَّلَاثِ وَيَجُوزُ اسْتِمْرَارُ وجوده على البدل فلو لم يكن هناك مخصص لما كان بأن يستمر وجوده أولى من أن [82a] يعدم وذلك للمخصص لا بد من أن يكون وجود معنًى من المغنًى الْجَوَابُ يقال لهم أَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَمِرُّ وجوده لِأَجْلِ أَنَّ الوجود قد حصل له وَصَحَّ استمراره ولم يحصل صدُّ له فلذلك استمر وجوده لا لِأَجْلِ وجود معنى وهذا كما نعلم في العدم أَنَّهُ يَصَحُّ عَدَمُهُ وَصَحَّ وجوده فَإِذَا لم يُوجَدْ مُوجِدٌ استمر عَدَمُهُ لِأَجْلِ ذَلِكَ لم يفتقر في استمرار العدم إلى أَكْثَرٍ من أَن لا يوجد مُوجِدٌ وكذلك الكلام في الوجود إِذَا صَحَّ وجوده في الثَّلَاثِ ولم يطرأ صدُّ ولا ما يجرى مجراه استمر وجوده ولم يحتج في استمرار وجوده إلى معنى من المعنًى، وبعد فإن استمرار الصفة هو نفس هذه الصفة التي كانت من قبل فَإِذَا لم يفتقر في الابتداء إلى معنى فكيف يفتقر إليه في الثاني، ثُمَّ يقال لهم إِذَا لم تُثَبِّتُوا لِلْجَوْهَرِ هَذَا فلا يمكن أَن يُعْلَمَ أَنَّ العدم جَائِزٌ عَلَيْهِ في الثاني إِلاَّ إِذَا ثَبِتَ لَكُمْ أَنَّ البقاء معنًى تخلقه اللَّه تعالى في الجوهر لِأَجْلِهِ يَبْقَى فَإِذَا لم يخالفه في فهمي لم يَثْبُتْ لَكُمْ بَعْدَ البقاء لم يمكنكم أَن تعلموا أَنَّ العدم يجوز عليه في الثَّلَاثِ، فَإِنْ قَالُوا أَنَّ الْجَسْمَ حِينَ وُجِدَ لم يجب وجوده في كُلِّ حَالٍ بل صَحَّ أَنَّ يَوجَدُ وَأَنَّ لا يَوجَدُ وَصَحَّ أَنَّ يُوَخَّرَ إِيجَادُهُ إِلَى هَذَا الْوَقْتِ وَصَحَّ أَنَّ لا يُحْدِثُهُ الْمُحْدَثُ فِيهِ فلا يجوز لِأَجْلِ مَا قُلْنَا أَنَّ يَكُونُ وجوده في حَالٍ من الأحوال واجبا قيل لِمَ لا يمتنع أَنَّ يَكُونُ وجوده في كُلِّ حَالٍ على سبيل الإحداث جاترا صحها على

1) Maor. يطرأ. 2) Maor. يمكنك. 3) Maor. تعلم.

4) Randglome: سَوَّلَ آخَرَ.

لقد الذي ذكرتموه بأن يترشح إيجانه ولكن مع ذلك إذا وجد
وتقدم (و^١) يُثبت بعد^٢ البقاء ولا صد له وهو في نفسه مما يصح
أن [828] يبقى إلى الثاني يجب أن يوجد في الثاني لأنه لا شيء
يجعل وجوده يؤثر في عدمه ولا يجوز أن يوجد ويصح بقاؤه ثم
يخرج من الوجود إلى العدم من غير مؤثر فإذا لم يثبت مؤثر يؤثر
فيه لم يجوز عدمه ويجب وجوده فلا يمكن والحال ما قلناه أن تعلموا
جواز العدم على الجسم إذا لم يثبت بعد البقاء ولم يثبت أن له
هذا ينتفى به، ثم يقال لم أليس الجوهر يحصل محيوا في ابتداء
ما يحدث ويصح أن يستمر تحييه في الثاني ويصح أن لا يستمر بأن
لا يوجد ومع هذا فإنه لا يجوز أن يقال إنما استمر ولم يزل لأجل
هذه من حيث أن استمراره عند ما يصح يجب فلا يجوز أن يعطل
بوجود معنى وكذلك كون الجسم مستمرا الوجود إذا صح وجب لأنه
إنما يصح إذا لم يكن صد لأن مع الصد محال استمراره ومعنى لم
يطر^٣ الصد فكما يصح ذلك يجب فلا يجوز مع وجوده أن يقتصر إلى
وجود معنى لما بيناه من أن الصفة الواجبة لا يجوز أن تعطل بوجود
معنى عليه، وبعد فإن القوم إذا لم يقولوا بالأحوال لم يصح لهم هذا
التعليل لأن كونه بقاء ليس أكثر من وجود الجسم ووجود البقاء ولا
يجوز أن يعطل مجرد^٤ الوجود بالبقاء ولا يجوز أن يعطل بالبقاء وجود
نفس البقاء لأنه لا يجوز أن يعطل الشيء بنفسه

1) fehlt im Msor. 2) بعد fehlt im Msor. 3) Msor. يطرأ.

4) مجرد aus Glosse.

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّ الْجَوْهَرَ فِي حَالِ خُذُوئِهِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ طَارِيًّا لِعِلَّةٍ

ذهب بعض المنتسبين إلى شيخنا أبي القسم إلى أَنَّ الجوهر يكون طارياً لأجل معنى وهو الملقب المعروف بالأحذب وذكر أَنَّ كلام أبي القسم يقتضى ذلك لِأَنَّ عنده أَنَّ البقاء لا يجوز أَنْ يحدث من غير أَنْ ينتفى عن الجوهر معنى وهذا ما كان يستجيبه أحد من شاهديه بنيسابور من أصحابه وهو مذهب [386] ركيك¹ وكان أبو القسم ممن لا يظن به مع فصله وتبخره أَنَّ يجوز هذا القول الركيك إلاَّ أَنَّ هذا الأحذب لفرط جهله كان يرتكب مذاهب شنيعة ثمَّ يَجْتَهِدُ فِي أَنَّ ينسبها إلى أبي القسم

فالذى يدلُّ على فساد ذلك أَنَّ الطارى ليس له بكنهه طارياً صفةً زائدة على وجوده ولا يجوز أَنْ يكون الوجود مع أَنه بالفاعل لأجل مَلَأَ لَمَّا قد بينا من قبل في جواز خلو الجوهر من اللون أَنَّ العلة لا يجوز أَنْ ترجب وجود الذات ثمَّ يقال له² أَنَّ الطرَّ عندك يضادُّ البقاء ومن حقِّ الصديق أَنْ يصحَّ أَنْ يوجد كذا واحد منهما بدلاً من الآخر والمعدَّل على صفة واحدة فيجب أَنْ يجوز وجود البقاء في حال ما يجوز أَنْ يوجد الطرَّ ووجود الطرَّ بعد وجود البقاء كما يجوز³ في السواد والبياض أَنْ يطرى كذا واحد منهما على صاحبه فإنَّ قال⁴ أَنَّ الكون

1) Msor. ذكيك. 2) Msor. لم. 3) Msor. folgt hier.

4) Msor. قالوا.

في العاشر لا يجوز أن يطرأ على الجوهر وهو في المكان الأول لينفي عنه الكون في المكان الآخر وإن كان هذا له قيل له أن البقاء والطول يتصلان على الحد من غير أن يعتبر فيه بالأمكان فجوز حالهما في ذلك كحال السواد والبييض، ثم يقال له أن صفة الوجود صفة واحدة لا يقع فيها تضاد وكيف يجوز أن يوجبها معنيان هذان وهل هذا إلا كأن يقول قائل أن أحدهما يكون مرة علما بحدوث الشيء لأجل العلم به ومرة يكون كذلك لأجل الجهل وليس يخفى فساده على أحد، ثم يقال له أن صفة الوجود عندك لا تتجدد وإنما تحصل للجوهر وتستمر فيه فكيف يصح أن تكون هذه الصفة بعينها في الثلاثة الأولى لأجل معنى وفي الثالث لأجل هذه، ثم يقال له يجب أن يكون الطول محتاجا [888] في وجوده إلى وجود الجسم وإن يكون الجسم محتاجا في وجوده في تلك الحال إلى وجود الطول وهذا يوجب أن يحتاج كل واحد من الأمرين إلى صاحبه وفساد ذلك بمنزلة احتياج الشيء إلى نفسه، ثم يقال له يجب أن يكون الطول موجودا لعلته لأنه قد حصل موجودا مع جواز أن لا يوجد كما حصل للجهر موجودا مع جواز أن لا يوجد والصفتان إذا استحكمتا على وجه واحد وفي صفة واحدة في الذاتين لمعنى أنهما في حكم المتماثل فالوجوب لا يجوز أن يختلف لأن التوصل إلى اختلاف الوجوب للصفة يكون بكيفية استحقتها فإذا استحكمت في الذاتين على حد واحد فالوجوب لا يصح أن يختلف وهذا يوجب أن يكون للطول علة أخرى حتى يؤول إلى حدوث ما لا يتناقض ويلزمه على ذلك أن يكون الجوهر في ابتداء ما يتجدد عنده كونه جوهرا لأجل علة حتى تقبل أن كونه جوهرا طارئة لعلته ولذا استمر فيجب أن يكون مستمرا لأجل علة أخرى مضادة للعلّة الأولى، ولا يحتمل هذا الكلام

الركيب أكثر مما أوردناه عليه ولو لا أن بعض الاعتلم ممن يفتخر بالأحذب
ربما يظهر هذا الجهل لكان من حقه الإضراب عنه

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّ الْجَوْهَرَ يَنْتَفِي بِضَدِّ

اعلم أن شيخنا أبا الحسين للقياط كان يقول في الجوهر أنه ينتفى
بأن يُعَدِمَهُ الله وجوز أن يتعلق كون القادر قادرا بالاعدام وقال
شيخنا أبو القاسم أن الجوهر إنما يفي بأن لا يخلق الله تعالى له
البقاء وعند شيخنا أن الجوهر [346] يفي بفناء وأن ذلك الفناء
ببصان الجوهر ويوجد لا في محل وقال شيخنا أبو علي أولا أن فناء
بعض الجواهر لا يكون فناء سائرها وقال أخيرا فيما أملاه من نقص
التلج أن فناء بعض الجواهر فناء لسائرها^١ وإليه كان يذهب شيخنا
أبو هاشم وسائر أصحابه

فالنزى يدل على أن الجوهر لا يجوز أن يفي^٢ بأن يُعَدِمَهُ الله
تعالى على ما ذكرناه من أن الحسين للقياط وجوه
أحدها أن كون القادر قادرا لا يتعلق بالشئ إلا على وجه الإيجاد
لأنه لو تعدى في التعلق به عن هذا الوجه إلى وجه آخر ولا حاصر
لوجب أن يتعلق بكل وجه تحصل عليه الذات ويجرى مجرى
الاعتقاد في أنه يصح أن يتعلق بالذات على كل وجه يصح أن تحصل
عليه لأن الاعتقاد إنما صححت هذه القضية فيه لأنه تعدى عن
وجه ولا حاصر ومنها أنه لو كان كون القديم قادرا يتعلق بلعدم
الشئ لوجب أن يصح أن يتعلق كوننا قديرين بالشئ على وجه
الاعدام لأن كيفية تعلق الصفة بمتعلقاتها لا تفتقر فيها^٣ حل

1) Von Anax. وقال أخيرا an aus Glossa. 2) Msor. يفنا. 3) Msor. فيه.

الموصوفين بها وقد عرفنا أن كوننا قادرين لا يتعلّق بالإعدام لأنّه لو كان كذلك لصحّ أن نعدم الكون من غير أن نوجد صدّاً له وليس لأحد أن يقول أن هذا الكون الذي نفعله سبب موجب لعدم الكون الآخر وليس يمكننا أن نعدم الكون إلّا بسبب كما لا يمكننا أن نفعل الصوت والتأليف والألم إلّا بسبب وذلك أن الكون لو كان سبباً موجباً لعدم الكون الآخر لوجب أن يصحّ أن يطرأ^١ ولا يلتفى ذلك الكون الأوّل لأن من حقّ السبب أن يصحّ أن يوجد ويعرض هناك عارض فيمنعه من التوليد ومنها أنّه كان يجب أن يصحّ أن نعدم فعل الغير وأن يتعلّق كوننا قادرين بمقدور الغير على وجه الإعدام [875] وإذا صحّ أن يتعلّق به على هذا الوجه صحّ أن يتعلّق به على وجه الإيجاد فيكون على هذا الموضوع مقدور واحد بين قادرين على وجه واحد وإنما ألزّمناهم ذلك لأنّ الذات إذا صحّ أن تحصل على صفتين بالفاعل وكذا من قدر على أن يجعلها على إحدى الصفتين يجب أن يكون قادراً على أن يجعلها على الصفة الأخرى وهذا قد بين في الكتب عند الكلام في أن الجوهر لا يجوز أن يكون^٢ مجتمعاً بالفصل ومنها أنّه يجب أن يكون الواحد متّافئاً قادراً على إعدام لحياته ولا يقدر على إعدامها إلّا ويجب أن يصحّ أن يقدر على إيجاده لما بيناه فيلزم أن يكون قادراً على الحياة والقدرة ومنها أنّه يجب أن يصحّ أن نعدم بقدرة واحدة أكوّناً كثيرة وليس يكون كذلك إلّا وتكون القدرة الواحدة متعلّقة بأكثر من جهة واحد من جنس واحد في وقت واحد في محلّ واحد وهذا لا يجوز بما بين في الكتب ومنها أنّه كان يجب فيما لا يبقى من

1) يطرأ. Msar. 2) يكون aus Glomae.

الأعراض أن يقال بأن عدمه يتجدد بالفاعل لأن غيره إذا تجدد عدمه بالفاعل فأنما افتقر إلى الفاعل لتجدد عدمه كما قلنا فيما حدث أنه أنما احتلج إلى الفاعل لحدوثه ولو كان كذلك لوجب أن لا يعلم إذا لم يُعدم الفاعل في كل ما يتجدد عدمه وهذا يوجب أن يبقى ما قد عرفنا أن البقاء يستحيل عليه

ومنها أنه لا حال للمعدوم بكونه معدوما فلا يصح أن يقال أن المعدوم يحصل بالفاعل فإن قيل لم قلت أن المعدوم ليس له بكونه معدوما حال قيل له لأجل أنه لو كان للمعدوم بكونه معدوما حال لكان يجب في الجوهر [35a] وغيره أن يقال أنه كان فيما لم يزل معدوما لذاته لأنه قد وجبت له هذه الصفة كما وجب له¹ كونه جوهرًا والصفة الواجبة للذات إذا لم يكن تعليقها بأمر سبق الذات فالواجب أن يكون للذات فإن قيل لم كان يجب لها أن له بكونه معدوما حال أن يكون الجوهر معدوما فيما لم يزل لاستحالة وجوده لا لذاته قيل له ليس بأن يعلل وجوب عدمه باستحالة وجوده أول من أن تعلل استحالة وجوده بوجوب عدمه فيجب أن يكون كل واحد منهما حلة في صاحبه وهذا في الاستحالة بمنزلة تعليل الشيء بنفسه فإن قيل لأحد المؤمنين مزية على الآخر وذلك أن العلم بالوجود أصل للعلم بالعدم فيجب أن يعتبر العلم بالوجود في التعليل قيل له أن المعلومات في ترتب بعضها على بعض لا يجب أن تُتعلّل العلوم فلا يتنع أن يكون شيئاً فرما في العلم أصلاً في العلوم يبين ذلك أن العلم بالله فرع على العلم بحدوث الأجسام أو كالمفرع عليه والله

1) Im Ms. fehlt له. 2) Ms. eine nach dem Schriftgebrauch des Manuskriptes auflösende Zusammenziehung.

تعلل كالأصل لوجود الأجسام، ويدل أيضا على أن المعدوم ليس له
 بكونه معدوما حال أن كل حكم من الأحكام يمكن تعليقه بنفى صفة
 لم يجوز أن يعلل باثبات صفة لأجل أنه لا يصح اثبات صفة لا
 طريق إلى اثباتها لما يوفق إلى الجهالات وهذا نحو ما نورد في الدلالة
 على أن العجز ليس بمعنى وأن العجز ليس له بكونه عاجزا حال
 أكثر من أنه ليس بقادر على ما يصح أن يقدر عليه فلما أمكن
 أن يعلل تعدل الفعل بزوال هذه الصفة لم يجوز أن تثبت للعجز
 بكونه عاجزا حال وكذلك إذا أمكن أن تعلل استحالة التحيز في
 الجوهر بزوال صفة الوجود لم يجوز [855] أن تعلل باثبات صفة، وبعد
 فلو كان للمعدوم بكونه معدوما حال كما أن الوجود بكونه موجودا
 حال لما علمنا بالضرورة أن الذات لا تخلو من أن تكون موجودة أو
 معدومة لأن العلم الضروري يتعلل بأن الذات لا تخلو من أن يكون
 على صفة أو لا يكون عليها ولا يتعلل بأنها لا تخلو من صفتين
 صفتين لأنه يجوز في العقل أن يكون لها صفة ثالثة فباستدلال نعلم
 أنه لا صفة ثالثة سواها، فإن قيل فلا قلتم أن للمعدوم بكونه معدوما
 حال وأن الوجود ليس بأكثر من زوال تلك الصفة قيل له لوجهين
 أحدهما أن كون القادر قادرا يؤثر في الوجود فلا بد من أن يقال أن
 الوجود حال حتى يصح أن يكون للقادر فيه تأثير والثاني أن العدم
 لو كان راجعا إلى صفة والوجود إلى نفي تلك الصفة وقد عرفنا أن
 العلم بنفى الصفة فرع على العلم باثباتها فلا يعقل نفي الصفة إلا
 إذا علمنا أولا اثباتها ولا يجوز أن يكون العلم بالعدم أصلا للعلم
 بالوجود لأن الوجود نعلم أولا ثم العدم، فقد بنت بهذه الوجوه فساد
 ما قاله أبو الحسين للحيات فلما ما يذهب إليه أبو القاسم من أن
 الأجسام تنتفى بأن لا يخلق الله تعلل لها بقاء فقد أفسدناه بأن

دللنا على أنَّ الجسم لا يكون باقيا ببقاء وقد قلَّ شيوخوا لو كان
 الجسم ينتفى بأن لا يخلق له البقاء لوجب أن يكون الواحد متا
 مُعديا للجسم إذا لم يفعل له بقاء فان قيل أنما يجب أن يكون
 مُعديا له متى لم يفعل له بقاء إذا كان قادرا على البقاء والواحد
 متا لم يقدر عليه قيل له أنَّ القديم [38a] قادر على خلق البقاء
 فيجب أن يكون مُفنيا للجسم إذا لم يخلق له البقاء في حال حدوثه
 فإن قالوا أنما يجب أن يُفنيه إذا لم يخلق له البقاء في الحال التي
 يصح منه أن يخلق له البقاء فيها ولا يصح ذلك في حال حدوث
 الجسم قيل لهم قد بينّا من قبل أنَّ البقاء لو كان معنى لكان يصح
 من الله تعالى أن يخلقه في حال حدوث الجسم فلا وجه لاعادته،
 وبعد فإن انتفاء الجسم إذا كان متجددا مع جواز أن لا يتجدد فلا
 بد من أمر يؤثر في ذلك وذلك الأمر لا بد من أن يكون متجدد
 وإن لا يفعل البقاء ليس بأمر متجدد فلا يصح أن يكون مؤثرا في
 انتفائه فإن قيل لم لا يجوز أن يؤثر ما فلناه في انتفاء الجسم وإن كان
 متجددا مع جواز أن لا يتجدد كما أنَّ كون القديم قادرا واجب
 في كل حال ولم يكن له ابتداء ومع ذلك فإنه يؤثر في وجود ما
 يحدث منه مع أنَّ ذلك قد يحدث مع جواز أن لا يحدث قيل
 له أنما أوجبنا ذلك في المؤثر إذا كان تأثيره على حد الإيجاب في أمر
 يتجدد مع جواز أن لا يتجدد فلما ما يؤثر على طريقة الصحة دون
 الإيجاب فذلك لا يجب فيه بل هو موقوف على الدليل،

فقد ثبت بهذه الجملة أنَّ الأجسام تنتفى لوجود معنى وذلك المعنى
 يجب أن يكون صفا لها لأنها لا تتخلج في الوجود إلى أمر من الأمور حتى

1) fehlt im Msor.

يكون ما يصاد ذلك الأمر مجرى مجرى الصدّ للجواهر فوجب أن لا
تنتفى إلا بصدّ وصدّ لا يجوز أن يكون موجودا في محل لأنّ الشئ
لا يجوز أن يوجد معاً يصادّه والمحل لا بدّ من أن يكون جوهرا
فيجب أن يكون موجودا لا في محلّ

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْنَى بَعْضُ الْجَوَاهِرِ مَعَ بَقَايَا الْبَعْضِ

[386] اعلم أنّ أبا هاشم لا يجوز ذلك واليه ذهب الشيخ أبو علي
ثانياً وقال شيخنا أبو القسم يجوز أن يفنى بعض الجواهر مع بقاء
البعض واليه يذهب أبو بكر بن الأخشيد وأبو عبد الله محمد بن
عمر الضيّمي وإعلم أنّ للبغداديين¹ كثيراً ما يشتنعون بهذه المسئلة
علينا فلذلك أردت أن انقصي القول فيها وآلا فهو من أحكم الفناء
وإنّ لا يثبتون الفناء فكيف يكلمون في أحكامه

والأصل في تصحيح هذه المسئلة أنّ الجواهر بما يتّنا جنس واحد
وما يصادّ بعضها في الجنس يصادّ سائرهما فلا وجد الصدّ فليس بأنّ
يفنى بعضها أولى من أن يفنى سائرهما فيجب أن يفنى الجميع
ومجرى ذلك مجرى ما نعلم من حال سواد طوى على أجزاء كثيرة
من البياض تحلّ محلاً واحداً ومعلوم أنّه إذا كان صدّاً لها في الجنس
ووُجد كوجود الجميع وجب أن يصادّ سائرهما فلذلك إذا كان الفناء
صدّاً للجواهر كلّها وقد وجد على وجه ليس بأنّ يفنى بعضها أولى
من أن يفنى البعض الآخر فالواجب أن يفنى الجميع

1) Msor. البغداديين.

فإن قيل جَوِّزُوا أَنْ يَخْتَصَّ بِجَوْهَرٍ دُونَ جَوْهَرٍ مِنْ غَيْرِ مُخْتَصِّصٍ كَمَا
يَجُوزُ عِنْدَكُمْ ذَلِكَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ، مِنْهَا مَا تَقُولُونَ فِيمَنْ رَمَى
حَاجِرًا وَجَعَلَ فِيهِ اعْتِمَادَاتٍ كَثِيرَةً فِي أَنْ فِي جَمَلَةٍ ذَلِكَ مَا يَكْفِي
الْإِذَارَ فَلَا يُولَدُ لِحَصُولِ الْمَنْعِ وَيُولَدُ الْبَقْيُ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ مَا
يَخْتَصُّهُ قِيلَ لَهُ أَنَّ الصَّحِيحَ عِنْدَنَا أَنَّهُ يَتَوَلَّدُ مِنَ الْمُجْتَئِبِ كُلُّهُ
لِلْعَلَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا وَإِنَّمَا يَتَرَاوَجُ لِلْحَجَرِ لِأَنَّهُ قَدْ حَصَلَ الْمَنْعُ بِالْهَوَاءِ بَلَّغَ
يَضَعُظُهُ لِلْحَجَرِ حَتَّى يَتَكَثَّفَ لِأَجَلِهِ فَيَرْتَدُّ، فَإِنْ قِيلَ هَذَا مِثْلُ مَا تَقُولُونَ
فِي التَّعَبِ أَنَّهُ يَنْقُصُ بَعْضُ قُدْرَةِ دُونَ يَعْصُ مِنْ غَيْرِ مُخْتَصِّصٍ قِيلَ لَهُ
أَنَّ هُنَاكَ مُخْتَصِّصًا [37a] وَذَلِكَ أَنَّ الْقَدْرَ يَحْتَاجُ إِلَى بَلِيَّةٍ رَائِدَةٍ فَمَا
يَحْتَاجُ إِلَيْهِ بَعْضُ قُدْرَةٍ يَبْطُلُ عِنْدَ التَّعَبِ وَهِيَ تَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْقُدْرَةُ
الْأُخْرَى بَلَى فَلِذَلِكَ لَا يُبْطَلُ لِأَجْلِ ذَلِكَ قُلْنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَوْجَدَ
فِي جِزءٍ وَاحِدٍ أَكْثَرُ مِنْ سِتَّةِ أَجْزَاءٍ مِنَ الْقَدْرِ، فَإِنْ قِيلَ لَوْ خَلَفَ فِي
مَحَلٍّ وَاحِدٍ حَيْثَانِ لَكَانَتْ أَحَدَانِ تَقْبِضُ دُونَ الْأُخْرَى مِنْ غَيْرِ
مُخْتَصِّصٍ قِيلَ لَهُ الصَّحِيحُ أَنَّهُمَا يُحْسَنَانِ ١) وَأَنَّ الْإِدْرَاكَ يَقْرُبُ بِهِمَا
فَيَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ عَرَضٌ ٢) وَمَتَى سُئِلَ مَنْ فَنَاحَيْنِ لَوْ خَلَقَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى
فَأَنَّ الْجَوَابَ أَنَّ كُلَّهُمَا يَفْجَعَانِ أَمَّا أَحَدُهُمَا فَأَنَّهُ لَا لِقَادَةَ فِيهِ وَالْقُلُوبُ لِأَنَّهُ
لَا يَتَنَبَّرُ عَنِ الْقَبِيحِ، فَإِنْ قِيلَ أَنَّ هَقَابَ الْمَعْصِيَةِ يَحْطِئُ ٣) ثَوَابَ بَعْضٍ
مَا اسْتَحَقَّهُ دُونَ بَعْضٍ مِنْ غَيْرِ مُخْتَصِّصٍ قِيلَ لَهُ أَنَّ هُنَاكَ مُخْتَصِّصًا وَذَلِكَ
أَنَّ التَّرْجِيحَ بِهِ إِلَى مَا يَخْتَارُهُ الْقَدِيمُ تَعَلَّقَ بِالْقَدْرِ الَّذِي يَوْجِدُهُ اللَّهُ
يَوْجِدُ هَيْكُونَ أَوَّلَ مِنَ الْقَدْرِ الَّذِي لَا يَوْجِدُهُ، فَإِنْ قِيلَ أَنَّ الْقَدِيمَ
تَعَالَى يَوْجِدُ السُّوَاءَ فِي مَحَلٍّ دُونَ مَحَلٍّ مِنْ غَيْرِ مُخْتَصِّصٍ وَهَلَا قِيلَ
لَهُ إِنَّمَا كَانَ يَجِبُ لَوْ صَحَّ أَنْ يَحِلَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَحَلِّ وَمَعَ ذَلِكَ

1) Msor. ohne Tašdīd; viell. zu lesen يحسنان. 2) viell. عَرَضٌ.
3) Msor. يحبط.

فإنه يحلّ بعضهما دون بعض فلما إذا استحال أن يوجد في غيره فلا يجب أن يطلب له مخصص ويشارك ذلك الصّدّق لأنّه في أن يصادف غيره يورث أمرين أحدهما أن يكون صفة أحدهما بالعكس من صفة الآخر والثاني أن يكون وجوده كوجوده فإنه حصل مع ألف شيء بهذه الصفة فما له يجب أن ينفي البعض قائم في الجميع وليس للكل في الأصل معللاً بوجه كما يعلل التصادق حتى يجوز أن يقال أنّ ذلك إذا حصل مع المحالّ على سواء فيجب أن يحلّ الجميع، فإن قيل أليس يجوز أن يوجد القادر أحد الصّديقين دون الآخر مع أنّه يصحّ منه إيجاد كلّ واحد منهما من غير مخصص فلم لا يجوز [87] أن يقال أنّ الفناء ينفي بعض الجوهر دون بعض من غير مخصص قيل له أنّ هناك مخصصاً وهو كونه قادراً ولا يمكن أن يعلل بأمر موجب لأنّ ذلك يعود على تعلّقه بالقادر بالنقص، فإن قيل أليس بعض التأليفات ينتفى من الحلّ دون بعض ولا مخصص قيل له أنّ هناك مخصصاً وهو أنّ كلّ تأليف يحتاج إلى مجاورة لا يحتاج إليها غيره فإذا انتفى بعض المجاورات دون بعض فما احتاج إليه من التأليف يبطل وما لم يحتاج إليه يبقى بمقتضى مجاورة أخرى، فإن قيل أليست الإرادة تتعلّق بهذا المراد دون غيره وإن كان حالها معه كحالها مع غيره قيل له ليس الأمر على ما قدرت من أنّ حالها معه كحالها مع غيره وذلك أنّها لما في عليها تتعلّق بهذا المراد دون غيره فلمو تعلّقت بغير هذا المراد لكان في ذلك قلب جنسها ولا يمكن أن يقال في الفناء ذلك لما بيننا أنّه لا يجوز أن يكون البياض الطارى على أجزاء من السواد ينفي بعض السواد دون بعض ويقال أنّه لذاته نفى هذا ولم ينّف غيره، فإن قيل أليس السبب وقد هذا المستتب في الحال ولم يؤدّ مثله ولا يمكن أن يبين مخصص قيل له يمكن أن يبين

مختص وهو أن القدرة في هذا الوقت في هذا المحل تعلق بهذا لما في عليها ولم تتعلّق بمثلها، وفي الجملة جميع هذه الأسئلة يبطل بشيء واحد وهو أن ما قلناه في الفناء والجوهر لو صحّ قياسا على ما أوردناه في هذه المسئلة نصحّ أيضا أن يطرح سؤال واحد على ما قد جزم من البياض ثم ينبغي بعض أجزاء البياض دون بعض من غير [38a] مختص قياسا على ما ذكرناه

فإن قيل أن في الفناء وجهًا مختصًا وهو أنه يختص بجهة فلا وجد الفناء في الجهة التي يحصل فيها هذا الجوهر كان بل أن ينفى أولى من أن ينفى غيره قيل له قد قيل في الجواب من هذا السؤال طرّف ولا يصحّ أكثرها وأنا أذكر جميع ما قيل وأبين ما يصحّ منها وما لا يصحّ،

قد قيل لو كان الفناء يختص بجهة لكان محضًا لأن حصل الشيء في جهة لا على سبيل التبع لغيره من خصائص التحيز ولا يجوز أن يكون الفناء محضًا وهذا لا يصحّ لأنّ لقتل أن يقول أن الذي هو من خصائص التحيز أن يحصل في جهة على سبيل الشغل لها فأما إذا حصل فيها لا على سبيل الشغل لها فإنّ ذلك لا يجب فيه فإن قيل لا يعقل ذلك إلا بل أن يكون على سبيل الشغل للجهة قيل له لم قلت ذلك وقد علمت أنه يمكن أن نعتقد ذلك من غير أن نعتقد أنه شغل لجهة يبين ذلك أن في ناس من اعتقد أن القديم تعالى بكل مكان بذاته لا على سبيل الشغل وفيهم من قال أنه فوق العرش لا في مكان ومن غير أن يشغل المكان والجهة وقد قال شيخنا أبو عبد الله لو خلق الله تعالى سوادا لا في محلّ لكن يرى في حكم المقابل ويجوز أن يكون في جهة لو وجد لا في محلّ من غير أن يكون شغلا فاعتقاد ما هذا سبيله

مكن يبين ذلك أن أحدهما يجوز أن يعتقد ذلك ولا يفصل بين أن يراه يمتنع وبين أن يراه يسرا ويعتقد مع ذلك أنه لا يشغل جهة، فإن قيل أنا لا يمكننا أن نعتقد بتحيز الجهر من غير^{١)} أن نعتقد أنه كائن في جهة ما كما أنه لا يمكننا أن نعتقد أن الذات [383] قادر من غير أن نعتقد الفعل منه فكما أن صلا الفعل من خصائص كون القادر قادرا فلا يجوز أن نستند إلا إليه وكذلك كون الذات كائنا في جهة من خصائص التحيز فلا يجوز أن يثبت من دونه قيل له أن كونه في جهة على سبيل الشغل لها من خصائصه فأما إذا لم يكن على سبيل الشغل فمن أين أنه من خصائصه فإن قيل أن التنفيذ الذي ذكرتموه^{٢)} يقتضى أن التحيز من خصائص التحيز ولا يتكلم بهذا محصل لأن على سبيل الشغل هو التحيز فالواجب أن لا يراعى ذلك وأن يقال أن كونه كائنا في جهة لا على سبيل التبع لغيره من خصائص التحيز فلا يجوز أن يثبت من دونه قيل له أن قلنا أن من خصائص التحيز وحكمه أن يكون كائنا في جهة على سبيل الشغل بها لا يكون تعليقا للحكم بنفسه لأنه قد لا يكون شغلا لتلك الجهة ويكون مع ذلك متحيزا وبعد فإنا نقول أن منعه مثله من أن يحصل بحيث هو من أحكام التحيز ولا بد من أن يكون الرجوع به إلى الشغل ولا يلزم أن يكون الحكم تابعا لنفسه فكذلك سبيل ما ذكرناه وقد قيل في الجواب عن هذا السؤال أن الفناء لو كان يختص بجهة

1) Von *نعتقد* أن an aus *Glosse* ergänzt, die im *Maor.* hinter
ذلك ويجوز أن يكون في جهة.

2) *ذكره* *Maor.*

لوجب أن يكون أحدنا قادراً على خلق الأجسام وأما يتعذر عليه¹ فعلها لأنَّ الفناء يوجد في الجهة التي يحلُّ خلق الجسم فيها وهذا لا يصحُّ لأنَّ للقاء أن يقول لو قدرنا على الجسم لقدرنا على هذا الفناء فكان يصحُّ أن نفعل الفناء بحيث بعض الأجسام ولو كان كذلك لصحَّ منا أن نفعله إذا قوى دلمينا إليه وبعد فلو قدرنا على الجسم وعلى الفناء لكان لا يصحُّ منا أن نفعل للجسم إلا متولِّداً عن الاعتماد وكذلك الفناء ولو [89e] كان الاعتماد مؤلداً لهما لما كان بأن يولد الجسم أول من أن يولد الفناء لأنَّه لا مخصص ولكن يجب أن يولد الصديق في حالة واحدة، على أنه كان يجوز أن لا يخلق الله تعالى الفناء في تلك الجهة فيتأتى منا فعل الجسم وقد علمنا أنه يتعذر علينا إيجاد الأجسام على كل حال وبعد فإنَّ الاعتماد لو وُلد الجسم لكان يجب أن تتولد عن الاعتماد الواحد في الوقت الواحد ما لا نهاية له من الجوهر في حالة واحدة لأنَّ حكم المحاليات في هذا الباب حكم المحلِّ وقد علمنا أنه لو كان ربَّحاً لا نهاية لآخره لوجب إذا اعتمدنا عليه أن نفعل الكون في جميعه دفعة واحدة وأن نفعل ما لا نهاية له من الأكوان، على أن الاعتماد لو وُلد الجوهر لما كان بأن يولده في بعض المحاليات في ستمه أولى من أن يولده في محاليات أخر² في ذلك السمت لأنَّ الكل في جهة الاعتماد وهذا يوجب أن يولده في سائر الجهات أولاً في جهة من الجهات وبعد فإنَّ الاعتماد لو جاز أن يولد الجوهر لجاز أن يولد الكون فيه فكان يجب أن يكون محله مماساً لمحلِّ ذلك الكون قبل وجود ذلك الكون

1) أخرى. 2) Maor. عليها.

لأن المماسه شرط في حكم الاعتماد وهو كونه مؤلدا لا في وجود الكون فيجب أن يتقدم الكون كما يجب أن يتقدم وجود السبب الذي هو الاعتماد المسبب الذي هو الكون وهذا يوجب أن يكون محله مماسا للمعنوم فيمكن أن نعلم بهذه الطرى أن الجسم لا يجوز أن تفعل الجسم مع تجوز أن يكون الفناء مختصا بجهة، وقد قيل في الجواب من السؤال أن الفناء والجوهر لا يجوز أن يتصاندا على الجهة لأن الجهة ليست بامر ثابت حتى [898] يجوز أن يقال أنهما يتصاندا عليها وهذا لا يصح لأن لقائل أن يقول أن ذلك أمر معلول وإن لم يكن شيئا موجودا فيجوز أن يقال أن الفناء يختص بجهة وإنما يصان الجوهر إذا حصل في جهته، والذي نعتمد عليه في الجواب عن هذا السؤال ثلاثة أوجه أولها أن الفناء لو كان يختص بجهة لوجب أن يستحيل نقل الجوهر من تلك الجهة إلى جهة أخرى في حال طرو الفناء عليها وقد علمنا أنه يصح نقل الجوهر عنها إلى جهة أخرى مع طرو الفناء على تلك الجهة لأنه بمنزلة أن يخلق الله تعالى فناء في جهة وجوها في جهة أخرى فكما يصح هذا عند المسائل فكذلك يصح أن ينقل الجوهر عن تلك الجهة في حال ما يخلق الفناء فيها ولو كان كذلك لكان لا يخلو من أحد أمرين أما أن ينفيه أو لا ينفيه فان نفاه وجب أن يكون مع كونه منتفيا معدوما منتقلا متحركا وهذا محال وأن لم ينفه لم يجز لأن الشرط في منافيته له أن يكون من قبل طرو كائنا في تلك الجهة لا في حال طروه لأن الشيء لا يوجد مع ضده وهذا كما نقول أن الشرط في منافيته السواد للبياض أن يصادف وجوده من قبل في ذلك المحل لا في حالة وإذا كان الفناء صفا للجوهر وقد تكامل الشرط في منافيته

له فالواجب أن ينفيه وإن نُقل عن تلك الجهة لأنه قد مبادى
 حصوله فيها من قبل وهذا هو الشرط في منافاته له فيلزم على
 هذا أن ينافيه في حال ما يكون متحركاً منتقلاً وذلك محال
 والنوجه الثاني أن الفناء لو كان يختص بجهة لوجب أن يكون
 اختصاصه بها لما هو عليه في نفسه لأنه لا يجوز أن يكون لعلّة
 وإذا كان كذلك كانت المنفعة تابعة له ولو كان كذلك لاستحال
 أن يشاركه الجوهْر في هذه الصفة [40a] فكان لا يجوز أن يكون
 الجوهْر كائناً في تلك الجهة ألا ترى أن ما لأجله ينافى السواد
 البياض لا يجوز أن يشاركه البياض فيه، فإن قيل جَوَزُوا أن يختص
 الفناء بتلك الجهة لأجل معنى يوجد لا في محل قيل له ذلك
 المعنى ليس بأن يوجب كون الفناء في تلك الجهة أول من أن
 يوجب كونه كائناً في جهة أخرى وهذا يوجب أن يحصل في
 سائر الجهات وأن ينفى الأجسام كلها ولا يمكن السائل أن يقول
 لأجل هذا المذهب أن فناء بعض الجواهر ليس بفناء لسائرهما وإن
 قل أن ذلك المعنى حاصل في جهة الفناء قلنا فليس بأن يكون
 الفناء حاصلًا فيها لأجله أول من أن يكون ذلك المعنى حاصلًا في
 تلك الجهة لأجل الفناء وهذا يوجب أن يكون كل واحد منهما
 علّة في صاحبه واستحالة ذلك بمنزلة تعليل الشيء بنفسه والنوجه
 الثالث أن الفناء لو كان يختص بجهة لكان لا يخلو من أحد
 أمرين أما أن يكون قد حصل في تلك الجهة في حال يجب
 حصوله فيها أو يكون قد حصل في تلك الجهة في حال مع جواز
 حصوله في غيرها ولا يجوز أن يقال أنه قد حصل في تلك الجهة
 في حال يجب حصوله فيها لأن ذلك يوجب أن يكون حاصلًا
 فيها لنفسه أو لما هو عليه في نفسه وكان يجب أن لا يجوز أن

ينتفى به جوهران فى حالة واحدة وكان يجب اذا أراد الله تعالى أن ينفى جوهرين أن يخلق فلانين يختص كل واحد منهما بجهة ولو كان كذلك لوجب أن يكون الجنسان المختلفان ينفيان جنسا واحدا وهذا محال ولا يمكن أن يقال أنهما صدفان لأنه كان يجب أن يستحيل وجوهرهما فى حالة واحدة وأن يستحيل أن ينتفى الجوهريان فى وقت واحد [406] ولا يجوز أن يقال أنه قد اختص بتلك الجهة لمعنى لما بيناه من قبل

ذَكَرْ جُمْلَةً مِنْ أَسْوَدَ مَنْ خَالَفْنَا بِهِدِ الْمَسْتَلَّةَ وَالْجَوَابَ عَنْهَا قَالُوا لَوْ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ تَعَالَى مَوْصُوفًا بِالْقُدْرَةِ عَلَى أَنْ يَنْفَى بَعْضَ الْأَجْسَامِ بَعْضَ لَكَانَ فِيهِ تَعَجُّيزُ اللَّهِ تَعَالَى، وَبِمَا يُؤَكِّدُونَ هَذِهِ الشَّهْبَةَ بِأَنْ يَقُولُوا كَمَا جَارَ أَنْ يَجِدَ جَوْهَرًا وَلَا يَجِدَ جَوْهَرًا آخَرَ فَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يُنْفَى جَوْهَرًا وَلَا يُنْفَى آخَرَ، وَبِمَا يَقُولُونَ كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَسُوْدَ جِسْمٌ وَيَبْيَضَ غَيْرُهُ^١ فَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يُنْفَى جِسْمًا وَيُنْفَى غَيْرُهُ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ مُتَنَافِيًا كَمَا يَتَنَافَى أَنْ يَكُونَ لِلْجَوْهَرِ الْوَاحِدِ أَسْوَدٌ أَيْبَضٌ وَمَوْجُودًا مَعْدُومًا الْجَوَابُ يَقَالُ لَهُمْ فِيمَا قَالُوهُ أَوَّلًا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَجُوزُ أَنْ يَوْصَفَ بِالْقُدْرَةِ عَلَى أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْأَسْوَدِ وَالْبَيَاضِ وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ تَعَجُّيزًا لِأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ وَجُودُ الشَّيْءِ مَعَ صَدِّهِ وَالْوُصْفُ بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْمُتَحَالِ مُحَالٌ فَكَذَلِكَ قَدْ ثَبِتَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الدَّلَالَةِ أَنَّ الْفَنَاءَ يَصَادُ الْجَوَاهِرَ كُلُّهَا فَخُلُقُهُ لِلْفَنَاءِ مَعَ بَقَاءِ بَعْضِ الْجَوَاهِرِ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَسْوَدِ وَالْبَيَاضِ فِي مُحَالٍ وَاحِدٍ فَكَمَا يَسْتَحِيلُ أَحَدُهُمَا فَكَذَلِكَ سَبِيلُ الْآخَرِ فِي الْإِسْتِحَالَةِ^٢

1) Viell. besser für جسم des Maer. zu lesen und zu punktieren; يسود جسمًا ويبيض غيره. 2) Hier folgt im Maer.:

فَأَمَّا مَا ذَكَرُوهُ ثَانِيًا فَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ وَجُودَ الْجَوْهَرِ يَكُونُ
بِالْفَاعِلِ فَيَجِبُ أَنْ يَصْطَحَّ مِنْهُ أَنْ يَوْجَدَ جَوْهَرًا وَلَا يَوْجَدُ آخِرَ وَعَدَمِهِ
عِنْدَ طَرَوْ الْفَنَاءِ يَكُونُ لِأَمْرِ يَرْجِعُ إِلَيْهِ كَمَا يَقُطِرُونَ فِي عَدَمِ السَّوَادِ
عِنْدَ طَرَوْ الْبَيَاضِ عَلَيْهِ فَكَمَا لَا يَجُوزُ وَالْمَحَلُّ فِيهِ عَشْرَةُ أَجْزَاءٍ مِنْ
السَّوَادِ أَنْ يُفْنَى بَعْضُهَا بِبَيَاضٍ يَرْجِعُهُ فِي ذَلِكَ لِلْمَحَلِّ دُونَ الْبَعْضِ
الْآخِرِ وَإِنْ جَازَ أَنْ يَوْجَدَ بَعْضُ السَّوَادِ دُونَ بَعْضٍ فَكَذَلِكَ وَإِنْ
جَازَ أَنْ يَوْجَدَ بَعْضُ الْجَوَاهِرِ دُونَ بَعْضٍ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِذَا أُوجِدَهَا
أَنْ يُفْنَى بَعْضُهَا دُونَ بَعْضٍ فَلَمَّا مَا قَالُوهُ أَخِيرًا فَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ كَوْنَ
الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ أَسْوَدَ أَيْضًا لِنَمَّا اسْتَحَالَ لِاسْتِحَالَةِ وَجُودِ الصَّدِيقِ
وَقَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ سَبِيلَ الْفَنَاءِ مَعَ الْجَوَاهِرِ كُلِّهَا سَبِيلُ السَّوَادِ
وَالْبَيَاضِ إِذَا كَانَ مَحَلِّهَا وَاحِدًا فَكَمَا بَيَّنَّا فِي كَوْنِ الْمَحَلِّ أَسْوَدَ
أَبْيَضَ فَكَذَلِكَ حَالُ وَجُودِ الْفَنَاءِ مَعَ وَجُودِ بَعْضِ الْجَوَاهِرِ كَمَا بَيَّنَّا
فِي أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ الْوَاحِدَ مُوجِدًا مَعْدُومًا فَكَذَلِكَ بَيَّنَّا أَنْ يَكُونَ
الْفَنَاءُ مُوجِدًا مَعَ الْجَوْهَرِ الَّذِي يَهْتَدِي بِهِ لِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ
الْجَوْهَرُ لِأَجْلِ وَجُودِ الْفَنَاءِ مَعْدُومًا وَلِأَجْلِ مَا تَثْبُتُ لَهُ صِفَةُ الْوُجُودِ
مُوجِدًا حَتَّى يَكُونَ مُوجِدًا مَعْدُومًا فَقَدْ بَانَ فَسَادُ مَا ذَكَرُوهُ فِي
هَذِهِ الشَّبَهَةِ

وَيَتْلُوهُ فِي الْعِزَّةِ الرَّابِعِ فَأَمَّا مَا ذَكَرُوهُ ثَانِيًا وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِ
الْمُرْسَلِينَ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ [416] لِلْعِزَّةِ الرَّابِعِ مِنْ مَسْأَلَةِ الْخِلَافِ بَيْنَ
أَبِي هَاشِمٍ وَبَيْنَ الْبَغْدَادِيِّينَ أَمْلَاءَ الشَّيْخِ أَبِي رَشِيدٍ بَنِ مُحَمَّدٍ بَنِ
سَعِيدِ التَّمَسَابُرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى [417] بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّ الْجُزءَ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُوضَعَ عَلَى مَوْضِعِ
الْإِتِّصَالِ مِنَ الْجُزْئَيْنِ أَمْ لَا يَصِحُّ ذَلِكَ

اعلم أن شيخنا [42a] أبنا هاشم قد جَوَزَ ذلك واليه يذهب بعض
المُتَأَخِّرِينَ من أصحابه وله فيه مسألة وقد تَتَبَّعْنَاهَا فِي كِتَابِ
الْجُزْءِ وَقَدْ كَانَ أَبُو عَلِيٍّ يَقُولُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ وَإِلَيْهِ كَانَ يَذْهَبُ
شَيْخُنَا أَبُو اسْحَقَ وَلَهُ فِيهِ مَسْئَلَةٌ حَسَنَةٌ وَهُوَ الَّذِي يَقُولُهُ شَيْخُنَا
أَبُو الْقَاسِمِ وَنَحْنُ نَرَى فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ مَا يُمْكِنُ أَنْ نُنْصِرَ^١ بِهِ كُلَّ
وَاحِدٍ مِنَ الْقَوْلَيْنِ وَنَبَيِّنَ مَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنْ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى
وَالَّذِي يُمْكِنُ أَنْ يُنْصَرَ بِهِ قَوْلُ شَيْخِنَا أَبِي هَاشِمٍ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ
هَذَانِ الْجَوْهَرَانِ حَاصِلَيْنِ عَلَى مَا هُمَا عَلَيْهِ فَكَانَ ذَلِكَ الْجَوْهَرُ
يَجُوزُ أَنْ يَحْصَلَ فِي الْمَحَلَّةِ الَّتِي لَوْ حَصَلَ عَلَى مَا هُمَا عَلَيْهِ^٢ لَكَانَ
عَلَى مَوْضِعِ الْإِتِّصَالِ مِنْهُمَا لِأَنَّهُ لَا جِهَةَ فَارِغَةً إِلَّا يَصِحُّ أَنْ يَقْدَرُ
فِيهَا هَذَا التَّقْدِيرُ فَلَوْ كَانَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْصَلَ الْجَوْهَرُ فِي هَذِهِ
الْمَحَلَّةِ لَكَانَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْصَلَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَحَالِّاتِ وَكَمَا
يَجُوزُ أَنْ يَحْصَلَ فِي هَذِهِ الْمَحَلَّةِ مَتَى لَمْ يَكُنِ الْجَوْهَرَانِ تَحْتَهُ
فَيَجِبُ أَنْ يَصِحَّ حَصُولُهُ فِيهِمَا وَإِنْ كُنَا تَحْتَهُ لِأَجْلِ أَنْ حَالَ تِلْكَ
الْمَحَلَّةُ فِي كَوْنِهَا فَارِغَةً وَفِي صَحَّةِ حَصُولِ هَذَا الْجَوْهَرِ فِيهَا لَا
تَتَغَيَّرُ بَلَّا يَكُونُ الْجَوْهَرَانِ تَحْتَهُ إِلَّا وَكُنَا تَحْتَهُ، وَيُمْكِنُ أَنْ
يُقَالَ أَيْضًا لَوْ فَرضْنَا أَرْبَعَةَ أَجْزَاءٍ كَالْخَطِّ ثُمَّ أُلْبَسْنَا الْجَوْهَرَيْنِ^٣
الَّذَيْنِ فِي الْوَسْطِ وَبَقِيَ الطَّرْفَانِ مُفْتَرِقَيْنِ لِأَمْكِنَ أَنْ يُوضَعَ جُزْءٌ

1) Ms. مصر. 2) Von ذلك فكان an aus Glosse. 3) aus
Glosse.

في وسطهما لا على وجه يلاقي واحدا من الطرفين فلا كان كذلك
 كان شاعلا لقسط من محاذاة الجواهر الذي اتصل بأحدى الطرفين
 وشاعلا لقسط آخر من محاذاة الجواهر الآخر الذي كان متملا
 بالطرف الآخر وكما يصح ذلك في المحاذاة يصح في الجوهر نفسه،
 ويمكن أن يقال أيضا لو قدرنا ثلاثة أجزاء كالخط وكان على كل
 واحد من الطرفين جزء وقد حاول قائلان متساويين المقدور تحريك
 كل واحد [428] من الجزئين إلى الوسط لوجب أن يصح أن
 يأخذ كل واحد منهما قسطا من ذلك الوسط ولا يجوز أن يقال
 أن كل واحد من الجزئين يبقى في مكانه لأن اعتماد هذا الجزء
 لا يكون منوعا من التوليد باعتماد آخر يكافيه إلا إذا كان ذلك
 الاعتماد في محل هذا الاعتماد يبين ذلك أن اعتماد أحدهما إنما
 يجوز أن يمنع اعتماد الآخر من التوليد بأن تولّد في محله أكثر
 مما يتولّد عن الآخر أو مثل ما يتولّد عن الآخر فيتمنعان كمنع
 تتمنعان في نقل جسمين متلايين وبعد فلو جار أن يمنع من غير
 طريق التماس لوجب أن يصح أن يمنع الاعتماد الذي فعله في
 يدعى اعتماد جسم آخر من التوليد وإن كان بينى وبينه مسافة
 بعيدة فإن قيل إنما يتمنعان لأنه لا يكون أحدهما بالتوليد أولى من
 الآخر ولا يمكن توليدهما قبل له لا مانع يمنع من أن تولّد على
 الحد الذي ذكرناه^(١) إلا مذهب بعيد^(٢) لم يصح وإنما نورد هذه
 الدلالة لافساد ذلك المذهب والمذاهب تبنى على الأدلة والأدلة
 لا تبنى على المذاهب وبعد فإن هذا لو منع لوجب أن يتعذر
 الفعل على السامع لأنه لا يكون أحد الصديقين بالوجود أولى من

١) ذكرنا. 2) Maar. بعد.

الآخر فإن قيل أليس لو قدرنا أربع مربعات على وجه لا تتلاقى بينهما وكان بينهما مقدار مربعة فارغة واعتمد عليها أربعة من القادريين وتسلاوت مقدوراتهم فأنه يتعذر تحريك شيء منها وإن لم يكن بينهما تلاقي ويبقى كل واحد منها في محاذاتها قبل له أنه لا بد من أن تتلاقي بأركانها ونجدها^١ كذلك وكذلك لو لطح ركن كل واحد منها بالمداد أسود ركن الآخر بقدر ما يلاقيه وإذا كان كذلك [48a] صرح أن يتناع وليس كذلك سبيل هذين الجزئين اللذين على الطرفين لأنهما لا يتلاقيان فكيف يتمانعان، ويمكن أن يقال أيضا أن قطر المربعة لا بد من أن يروى كلفه أطول من الصلع وإنما كان كذلك لأنهما تتلاقى بأركانهما ولا يجوز أن يقال أن العللة فيه مقصورة على أن الخلل الذي بين أجزاء القطر أكثر وفي على سبيل الانعراج لأن هذا التعليل لا يمنع من التعليل^٢ الذي ذكرناه ولا شبهة في أن هيما الجزء بالمربع أشبه وقد علم أن المربعات إذا وضعت على ذلك الحد فلا بد من أن تتلاقي بأركانها فكذلك حال الأجزاء يبين ذلك أيضا أنه لا يمكن أن يوضع جزء آخر بينهما على ذلك السميت وإنما كان كذلك لأجل الاتصال وبعد فإن تفكيكه أجزاء الحديد على سميت القطر في أنه يتصعب بمنزلة ما يتصعب في سميت الصلع معلوم فلا يجوز أن يقال أنه لا يتألف على ذلك السميت وعلى حد الانعراج وإذا كان كذلك وجب أن تكون الأجزاء متصلة على سميت القطر بأركانها ولن يكون كذلك إلا والبعض بمنزلة الجزء الذي يوضع على موضع الاتصال من الجزئين

1) Kann auch بعدها heissen. 2) Von لا an aus Glosse.

والذى يمكن أن يُنصر به القول الآخر هو أن ذلك يقتضى تجزؤاً
للجزء ألا ترى أن كل واحد من الجزئين يلقى قدراً من ذلك الجزء
سوى ما يلاقيه الآخر فلو تنصف لكان لا يزيد حاله على ذلك وهو
أيضاً لا بد من أن يلقى قدراً من كل واحد من الجزئين هو
أقل من قدر الجزء كما هو ويمكن أن يُعترض على (١) هذا الوجه
بأن يقال إن الجزء إذا وُضع على موضع الاتصال فإنه يلقى قسماً
من كل واحد منهما من غير أن يكون الجزء متجزئاً فى نفسه
كما أنه إذا لاقاه جزئان من جهتين شغل كل واحد منهما قسماً
منه وهو مقول ولا يمكن سواء وإن وقع امتناع [٤٩٥] هاهنا فذلك
عبارة وإلا فالمعنى صحيح ولا يجوز أن تكون ملاقاته للجزئين من
جهتين موجبة لتجزؤ الجزء فكذلك سبيل وضع الجزء على موضع
الاتصال من الجزئين، وقد قيل أن ذلك لا يجوز لأنه يوجب أن
يكون فى الجزء كونان صَدَّان لأننا لو قدرنا نقله بمقدار قسطه من
أحد الجزئين لكان يبطل ما فيه من الكون أولاً وإنا صَحَّ ذلك
وجب أن يقال أن ذلك القدر من الشغل من هذا الجزء يقتضى
إقباط كون فيه على حدة وكذلك القدر الآخر من الجزء الآخر
وهذا يوجب أن يكون فيه كونان صَدَّان ويمكن أن يعترض على
ذلك بأن يقال أنا قد بينا أن الجزء يجوز أن يوضع فى هذه
المحاذة لو لم يكن الجوهران صَحَّه ولو وضع فيها كما وجب أن
يكون فيه كونان صَدَّان بل الكون واحد لأن المحاذة واحدة
فكذلك إذا كان الجزآن تحتاً، وقد قيل أن ذلك لو جار لوجب
أن لا يكون الاعتماد بأن يؤيد الكون فى الجزء على حد يأخذ من

١) Msor. تجزئى. 2) fehlt im Msor.

أحدهما نصفاً ومن الآخر نصفاً أول من أن يُولد على حدّ يأخذ من أحدهما قدر ربع ومن الآخر ثلاثة أرباع أو من أحدهما قدر خمس ومن الآخر أربعة أخماس لأنّه لا مزية لتوليدته لأحد الكونين على توليدته للكون الآخر وهذا يوجب أن تجتمع في الجواهر أكوان متصانّة في حالة واحدة وذلك محلّ قالوا ولا يمكن أن يقال هذا مثل ما نعلم أن الاعتماد يُولد الكون في محلّه في أقرب المحاذيات من المحاذاة التي حصل فيها محلّه ثمّ فيما يليه على التدرّج لأنّ كلّ واحد من الكونين اللذين صرناهما حاصل في المكان الثاني من المكان الذي حصل فيه محلّ الاعتماد ويمكن أن يُعترض عليه بأنّ يقال أليس قبل حصول هذين الجزئين في هاتين المحاذاتين كان [44b] يمكن أن يحصل للجوهر على حدّ لو كان تحته جوهران لكان على موضع الاتصال¹ ولا يمكن الامتناع منه لوجهين أحدهما أنّه لا محاذاة فارغة إلّا ويجوز أن يحصل فيها جوهر والثاني أنّه لا محاذاة فارغة إلّا ويمكن أن يكون مكانا لجوهر على حدّ² لو حصل تحته جوهران لكان على موضع الاتصال وإذا كان كذلك لزم فيما نقرّه أن يكون الاعتماد ليس بأنّ يُولد الكون في ذلك الجوهر على حدّ الذي يكون قد أخذ نصفاً من محاذاة ونصفاً من أخرى أول من الوجوه الأخر فإن قيل أنّ هذا الكون يحصل في الجوهر ابتداءً ولا يتولّد عن اعتماد وإنّما يمكن ذلك فيما يتولّد عنه قيل له ما الذي يمنع من أن يتولّد عن الاعتماد ولا جنس من الأكوان إلّا ويجوز أن يتولّد من الاعتماد وبعد فلاناً نقول ونحن أيضاً إنّما

ولا يمكن أن يحصل الجوهر على حدّ 1) Hier folgt im Mss.:
2) fehlt im Mss. لو كان تحته جوهران لكان على موضع الاتصال

نَجْزَوْزْ أَنْ يَحْصِلَ الْجَوْهَرُ عَلَى مَوْضِعِ الْإِتِّصَالِ مِنَ الْجَزْئَيْنِ بِكَوْنِهِ
مَبْتَدَأًا لَا يَكُونُ يَتَوَلَّدُ عَنِ الْإِعْتِمَادِ وَلَا عَلَى طَرِيقَةِ النُّقْلَةِ كَمَا قُلْتُمْ
سَوَاءٌ سَوَاءٌ، وَقَدْ قِيلَ أَيْضًا إِذَا وَضَعْنَا أَرْبَعَةَ أَجْزَاءٍ مِثْلَ اللَّفْظِ ثُمَّ رَفَعْنَا
الْجَوْهَرَيْنِ اللَّذَيْنِ فِي الْوَسْطِ فَإِنَّهُ لَا يَجْزَوْزْ أَنْ يَوْضَعَ جُزْءٌ عَلَى حَدِّ
لَا يَلَاقِي وَاحِدًا مِنْهُمَا لِأَنَّ ذَلِكَ يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ الْخِلَالُ الَّذِي بَيْنَ
أَجْزَاءِ الطَّرْفَيْنِ وَبَيْنَ الْجُزْءِ الَّذِي وَصَفْنَاهُ أَقَلَّ مِنْ مَقْدَارِ جُزْءٍ وَهَذَا
يَوْجِبُ أَنْ يَصْبَحَ أَنْ يَكُونَ أَقَلَّ مِنَ الْجُزْءِ شَيْءٌ كَمَا صَحَّ أَنْ تَكُونَ
جِهَتُهُ أَقَلَّ مِنْ مَحَادَاةِ جُزْءٍ وَبِمَكْنِ أَنْ يُعْتَرِضَ عَلَى ذَلِكَ بِأَنْ
يَقَالَ أَنَّ هَذَا دَعْوَى مِنْكُمْ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَصْبَحُ أَنْ يَكُونَ أَقَلَّ مِنَ الْجُزْءِ
شَيْءٌ عِنْدَ مَنْ يَخْلَفُكُمْ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ وَإِنْ صَحَّ أَنْ يَكُونَ خِلَالُ
أَقَلَّ مِنْ مَحَادَاةِ جَوْهَرٍ فَجَمْعُكُمْ بَيْنَ هَذَيْنِ الْأُمْرَيْنِ دَعْوَى [446]
فِيهَا يَتَنَازَعُونَ وَبَعْدَ فَنَاءٍ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْجَوْهَرَ يَجْزَوْزْ أَنْ يَوْضَعَ فِي
جِهَةٍ لَوْ كَانَ تَحْتَهُ جَوْهَرَانِ لَكَانَ عَلَى مَوْضِعِ الْإِتِّصَالِ ثُمَّ لَا يَلْزَمُ
عَلَى ذَلِكَ أَنْ يَجْزَوْزْ أَنْ يَكُونَ أَقَلَّ مِنَ الْجُزْءِ شَيْءٌ فَكَذَلِكَ مَا قُلْنَاهُ،
وَبِمَكْنِ أَنْ يَقَالَ أَيْضًا إِذَا قُلْتُمْ أَنَّ الْجَوْهَرَ يَجْزَوْزْ أَنْ يَلَاقِي بِسِتَّةِ
أَمْثَالِهِ مِنْ سِتِّ جِهَاتٍ فَلَا بَدَّ مِنْ أَنْ تَقُولُوا أَنْ كُلَّ جِهَةٍ مِنْ هَذِهِ
الْجِهَاتِ أَقَلَّ مِنْ نَفْسِ الْجُزْءِ فَيَجِبُ أَنْ تَجْزَوْزُوا تَجْزَوْزُوا وَإِذَا لَمْ
يَلْزَمْكُمْ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ تَجْزَوْزُوا الْجُزْءِ فَكَذَلِكَ لَا يَلْزَمُ مِنْ يَذْهَبُ
إِلَى أَنَّ الْجُزْءَ يَجْزَوْزْ أَنْ يَوْضَعَ عَلَى مَوْضِعِ الْإِتِّصَالِ مِنَ الْجَزْئَيْنِ
أَنْ يَقُولَ أَنَّهُ يَصْبَحُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ أَقَلَّ مِنْ جُزْءٍ فَقَدْ بَلَّغْنَا بِهِذِهِ
الْجُمْلَةَ أَنَّ الصَّحِيحَ مَا قَالَهُ شَيْخُنَا أَبُو هَاشِمٍ



Bibliotheca Alexandrina



0502978